



الموضوع

آليات تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار المحلي
دراسة حالة: الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) - فرع بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وحاكمة المؤسسات

إشراف الأستاذ:

■ أ/ صيفي وليد.

إعداد الطالب:

■ عوافي عبد الباسط.

شكر و عرفان

نبدأ بحمد وشكر المولى جل شأنه بديع السموات والأرض أن شق سمعي وبصري بحوله وقوته وفضله وتوفيقه في إخراج هذا الجهد والعمل إلى النور، والذي يعد قطرة من بحر.

كما أتفضل بشكري الخالص وجزيل الامتنان إلى الأستاذ المشرف: صيفي وليد الذي لم يبخل علي بجهد المتواصل وأفكاره النيرة وتوجيهاته وإرشاداته السديدة وآرائه القيمة وذلك بتخصيصه لي الأوقات الثمينة من أجل إثراء هذا العمل،
فشكراً لك.

دون أن يفوتني أن أشكر الأستاذ: شنشونة محمد علي المجهودات والمعلومات القيمة التي ساهمت في إنجاز هذا العمل وتدعيمه وكذا جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين ساهموا باقتراحاتهم وإجاباتهم التي كشفت الغطاء على حقيقة التقييم هدفا وطموحا في التحسين.

كما أتقدم بشكري أيضا إلى كل موظفي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (وكالة بسكرة) الكرام الذين ساهموا في مساعدتي بدون استثناء وبالأخص السيد مدير الوكالة: فؤاد بعيسى.

وأختم شكري المبجل إلى كل من ساهم فيه من قريب أو من بعيد.

لكم جميعا كل شكري.

الإهداء

حين تخرم في جوارحنا لحظة الشكر ويطوف زورق الثناء تبدأ حقيقة الصمت وننسى الجفاء،
ونترك الكلمات تتطاير، ومن ثم تحين لحظة الإفصاح فتكون أول كلمة شكر لله العلي العظيم، ومهما
حمدناه فلن نستوفي حمده، ثم لرسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد:

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا إلى من القلب يهواها، والعمر فداها والعين ترتاح لرؤياها، إلى
من جعلت الجنة تحت أقدامها:

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى الذي رحل عنى دون أن يودعني، ولكنه دائما في قلبي، إلى الذي رحل وكان كل أمله أن
يراني في نهاية مشواري الدراسي لكن حكمت الأقدار ومشيت الجبار حالت دون أن يراني
إلى:

أبي الغالي - رحمه الله.

إلى شموع البيت إلى من حلوا علينا بالفرح والسرور، إلى ضياء البيت ونوره، إخوتي وأخواتي
إلى رفقاء الدرب: عبد الحليم، محمد، رضوان، رشيد، علاوة، بلقاسم.....

إلى الذين يلمسون الطريق المستقيم لبناء جيل جديد على أساس من الإيمان والمعرفة، إلى كل
من يعرف عبد الباسط من قريب أو من بعيد.

إلى كل من اتسع له قلبي ولم يذكره قلبي

إلى بلدي الجزائر الذي أتمنى له الأمن والسلام.

إليهم جميعا....أهدي ثمرة جهدي المتواضع، غله يكون حجرا يساهم في بناء هذا الصرح العظيم:

"صرح العلم والمعرفة"

محمد البراسط مؤلفي

ملخص الدراسة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة آليات تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار المحلي، في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار - وكالة بسكرة.

وتتمثل آليات حوكمة الشركات في الآليات الداخلية والآليات الخارجية، حيث تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة. وتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة.

ويترتب على ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة والرشيده، التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي، والواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن دول العالم تحاول نحو اللحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب واستقطاب أعظم كم هائل من الاستثمارات وتنمية الاستثمار المحلي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتوزيع استبيان على موظفي وإطارات الوكالة، حيث بلغ حجم المجتمع 36 فرداً، وتم استرجاع 32 استبانة كعينة صالحة للتحليل الإحصائي وذلك بنسبة 89%، وعليه تعتبر الوكالة أحد المؤسسات العمومية والوطنية والتي تهتم بتنمية الاستثمار والاستثمار المحلي وفق آليات وسياسات فعالة تبين للدولة اتجاه نموها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الاستثمار، الاستثمار المحلي.

Résumé:

Le but de cette étude était d'identifier la contribution de l'application des mécanismes de gouvernance d'entreprise dans la promotion de l'investissement national, l'Agence nationale pour le développement des investissements - Agence de Biskra.

Les mécanismes de gouvernance d'entreprise dans les mécanismes internes et des mécanismes externes, où l'accent de mécanismes de gouvernance d'entreprise sur les activités internes et les activités des institutions, et de prendre les mesures nécessaires pour atteindre les objectifs de l'entreprise.

La mécanismes de gouvernance d'entreprise contrôle externe exercé par les acteurs en conflit avec la société et la pression exercée par les organisations internationales qui s'intéressent à ce sujet, car c'est une source d'une importante source pour générer d'énormes pressions en vue d'appliquer les règles de gouvernance.

Et la conséquence besoin de se concentrer sur la politique d'investissement sage et rationnel, qui est l'aspect du développement économique dans l'ère actuelle, et les réalités économiques internationales du meilleur témoin pour les nations du monde essaient vers rattraper la concurrence internationale visant à attirer le plus grand nombre énorme de l'investissement et le développement de l'investissement intérieur.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons distribué un questionnaire aux membres du personnel de la Régie des cadres, où la taille de la communauté 36 personnes, ont été récupérés 32 pour identifier un échantillon approprié pour l'analyse statistique avec un taux de 89%, et il est considéré comme l'agence une des institutions publiques, montrent national et concernés par le développement de l'investissement et l'investissement intérieur, conformément aux mécanismes et de politiques efficaces indiquer la direction de la croissance économique.

Mots-clés: la gouvernance d'entreprise, l'investissement, l'investissement intérieur.

أولاً: تمهيد

إن الدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف، وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة إلا أن مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة وحسن تدبير.

ويترتب على ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة والرشيده، التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي، والواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن دول العالم تحاول اللحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى استقطاب وجذب أعظم كم هائل من الاستثمارات. ويعتبر بروز مسألة الحكم السليم، أو ما يعرف بالحوكمة في السنوات الأخيرة باعتبارها أساساً للتنمية الاقتصادية وقد شكلت اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية والمؤسسات والكثير من الباحثين، ويتضح ذلك بالشركات التي انفصلت فيها الملكية عن التسيير، لكن هناك شبه إهمال لمؤسسات أخرى لا تقل أهمية عن المؤسسات وهي المؤسسات العمومية.

حيث تظهر أهمية حوكمة الشركات في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، وكذا أهميتها في هذا المجال في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين الاقتصادية، وذلك أن المستثمرين حالة ضرورية وحجر الزاوية في الوحدة الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال الشفافية في التعامل معهم، فإن حماية مصالحهم واطمئنانهم على أموالهم المستثمرة في الشركة يعد من الأولويات لدى الوحدة الاقتصادية، لأن هذا يؤدي بالنتيجة إلى رفع أسعار أسهم الوحدة في السوق ودعم مركزها التنافسي مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد.

وعليه يحظى الاستثمار المحلي بأهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، نظراً للدور الفعال الذي يلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية وهذا رغم زيادة تعقد الأنظمة الاقتصادية وتشابكها نتيجة التطور التكنولوجي والزيادة المستمرة في الاحتياجات على مختلف الموارد، إلا أنه يبقى عنصراً فعالاً في الاقتصاد وديناميكياً تبين للدولة اتجاه نموها الاقتصادي.

المقدمة العامة

ومن خلال ما تقدم قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤل التالي:

ثانيا: الإشكالية الرئيسية.

كيف تساهم آليات تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار المحلي؟

ثالثا: الأسئلة الفرعية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية الموالية:

1 - ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وما هي مبادئها؟

2 - فيما تتمثل آليات حوكمة الشركات؟ الأطراف المسؤولة عن تطبيقها؟

3 - ما المقصود بالاستثمار والاستثمار المحلي؟

4 - ما علاقة آليات حوكمة الشركات بالاستثمار المحلي؟

5 - فيما يكمن دور الوكالة في تنمية وتعزيز الاستثمار المحلي؟

ربعا: فرضيات الدراسة.

1 - يقصد بالحوكمة على أنها مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق

ربحية معقولة لاستثماراتهم، وتتمثل أهم مبادئ الحوكمة في الشفافية والإفصاح.

2 - للحوكمة عدة آليات ومنها مجلس الإدارة وكذا التدقيق الداخلي والخارجي، حيث تطبق الحوكمة من

طرف مجلس الإدارة وكذا أصحاب المصالح.

3 - يقصد بالاستثمار توظيف المال بهدف الحصول على عائد مستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر

المخاطرة، أما الاستثمار المحلي فيتمثل في الأموال المستثمرة داخل الوطن من قبل الفرد أو المؤسسة.

4 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وبين تعزيز الاستثمار المحلي عند مستوى

دلالة معنوية 0.05، والتي بدورها تنقسم إلى فرضيتين.

5 - تساهم الوكالة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بالاشتراك مع القطاعات الاقتصادية المعنية

الأخرى، وكذا ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

خامسا: أهداف الدراسة.

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة مدى مساهمة آليات الحوكمة في تعزيز الاستثمار المحلي، وتتبعه

أهداف فرعية نذكر منها:

- التعريف بموضوع الحوكمة ومبادئها وآلياتها.

- توضيح وإبراز أهمية الحوكمة في الإدارة الجزائرية وأهم المصاعب التي تواجهها.

- معرفة المهام المسندة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مقارنة بالإمكانيات المتاحة لها.
- معرفة المشاكل التي توجهها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق آليات الحوكمة.

سادسا: أهمية الدراسة.

تكتسب الدراسة أهمية بالغة من خلال إيضاح الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار المحلي، حيث أن كل من الحوكمة والاستثمار المحلي من الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر، كما أنه تم إسقاط الدراسة على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار داخل التراب الوطني من أجل إيضاح إيجابياتها في ظل الوقت الراهن وحاجة الاقتصاد الوطني لها.

سابعا: مبررات اختيار الموضوع.

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع عدة اعتبارات من الجانبين الذاتي والجانب الموضوعي.

أ - الجانب الذاتي:

- رغبة في اختيار موضوع يناسب مجال الدراسة والتخصص: مالية وحوكمة الشركات.
- إثراء المكاتب الجامعية والمكاتب العمومية الأخرى.

ب - الجانب الموضوعي:

- تحديد الإطار النظري لحوكمة الشركات وكذا أهدافها وأهميتها.
- ضرورة تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.
- محاولة دراسة وتبيان الدور الفعال الذي تلعبه الحوكمة في المؤسسات الاستثمارية.
- النقص الذي تعاني منه المؤسسات الاستثمارية في تطبيق الحوكمة.

ثامنا: منهجية الدراسة:

- المنهج التاريخي: الذي يبرز أهم التطورات، منها تطور مفهوم الحوكمة وخاصة مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تنمية الاستثمار المحلي.
- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة، منها الإطار النظري للحوكمة وكذا الاستثمار والاستثمار المحلي.
- المنهج الاستنباطي: استخدم في الدراسة الميدانية من خلال استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات وتم توزيعه على موظفي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع بسكرة وبعدها حللنا الاستبيان من خلال استخدام برنامج SPSS.17 للتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات الإحصائية

المناسبة والضرورية لموضوع البحث على أساس سلم ليكارت الخماسي وهذا بالاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.
- معامل ألفا كرونباخ، لصدق وثبات الأداة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس إجابات أفراد العينة لفقرات الاستبيان.
- معامل ارتباط ليبرسون لقياس قوة الارتباط الخطي بين المتغيرين في حين معامل الارتباط الخطي يقيس قوة العلاقة الخطية بين المتغيرين.

تاسعا: الدراسات السابقة.

الدراسة الأولى: دراسة محمد أحمد، بعنوان دراسة اختباريه لأثار آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن، الأردن، 2003. تهدف هذه الدراسة إلى:

- اختبار العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات وجودة التقارير المالية وفعالية تدقيقها.
- تحديد مدى التباين في إدراك المراجعين لأثار آليات حوكمة المؤسسات، وفقا لمركزهم الوظيفي وعدد سنوات الخبرة على جودة التقارير المالية.
- وعليه توصلت الدراسة إلى:
- يوجد ارتباط وثيق بين آليات حوكمة المؤسسات المرتبطة بالعميل وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة.
- أن أكثر متغيرات جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة تأثر بآليات حوكمة المؤسسات المرتبطة بالعميل، وهي انجاز عملية المراجعة بفاعلية، وأقلها اكتشاف غش الموظفين.
- يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين إدراك المراجعين لأثر آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة وذلك وفقا لخصائصهم الديمغرافية.

الدراسة الثانية: دراسة ناجي بن حسين، بعنوان دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة، في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007. حاولت هذه الدراسة إعطاء تحليل شامل وكامل لمناخ الاستثمار في الجزائر سواء من الناحية المحلية أو الأجنبية، وكذا ألفت بجوانب الاستثمار في مختلف القطاعات بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإبراز مدى قدرة الدولة الجزائرية على توفير مناخ جيد وملئم يساعدها في النمو والتقدم على المستويين.

ليصل بذلك الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- أهمية الاعتماد على الاستثمار الوطني ومحاولة توزيعه على مختلف ولايات الوطن، لأن ما هو موجود حالياً تمركز هذا الاستثمار في مناطق محددة فقط، وهذا لقلّة موارد الاستثمار في بعض المناطق الأخرى؛
- ضعف المؤسسات الرسمية منها والغير رسمية وهذا لعدم مواكبتها للتحوّلات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني؛

- أهمية دور الدولة في تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار من أجل رفع معدلات النمو لديها، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو القانونية؛

الدراسة الثالثة: دراسة نبيل حمادي، التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة، حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008.
توصل الباحث إلى:

- أن التدقيق الخارجي هو أحد الأدوات الضرورية لقيام بيئة الأعمال أكثر تنافسية، حيث اكتسب مكانته المستقلة فيها من منفعته وقدرته على الاستجابة لاحتياجات الأفراد وأصحاب المصالح ذات العلاقة بالشركة، بالإضافة إلى أن التطور الذي طرأ على البنية الاقتصادية والاجتماعية منذ القدم ومن الوقت الحاضر.

- انعكاس حوكمة الشركات بصورة واضحة على مفهوم وأدوار هذه التقنية، والملاحظ أن هناك علاقة طردية بين استقلالية المدقق الخارجي وجودة عمله، وبالتالي جودة المعلومات التي تعكس الوضعية المالية للشركة.

الدراسة الرابعة: دراسة عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

حاولت هذه الدراسة توضيح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والسبل الداعمة لها التي أقامتها الحكومة الجزائرية، بما يساعد ذلك على النهوض بهذا القطاع وتطويره قدر الإمكان، الأمر الذي جعل الباحث وبعد دارسته لمختلف الجوانب المحيطة بموضوعه توصل إلى النتائج التالية:

- تأكيد مختلف الجهات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هذا القطاع متواجد في النشاط الاقتصادي نظراً لما يوفره من مزايا عديدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على المنافسة والبقاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة من خصائصها الذاتية؛

- لا تزال تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من بعض الضغوط رغم التدخل الصريح للدولة في مجال التخفيف منها؛

- لم تصبوا مختلف القوانين التي تم وضعها خدمة للقطاع الخاص ومنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما كان منتظر منها في تدعيم إنشاء وترقية الاستثمار الخاص، وفي الحقيقة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت دائما كالتزام مبنية على أساس التنمية كدافع ومحفز ومكملة للقطاع العمومي المشكل من المؤسسات الكبيرة، والذي يعود له دور المحرك في السياسة الاقتصادية لتنمية البلاد.

الدراسة الخامسة: دراسة خالص حسن يوسف الناصر وعبد الواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان (العراق)، 2012. يركز البحث على دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي، من أجل النهوض بالاقتصاديات النامية (بالإشارة إلى إقليم كردستان العراق) وتعزيز الاقتصاديات المتقدمة، فضلا عن بيان دورها في جذب الاستثمارات ودعم القرارات الاستثمارية من خلال تحسين أداء الشركات، وتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير القوائم المالية الموثوق بها والخالية من الغش والأخطاء، وتوفير المعلومات اللازمة والمناسبة في الوقت المناسب للمستثمرين وأصحاب المصالح والمجتمع ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالأطروحات والرسائل والدوريات والكتب ومواقع شبكة الانترنت ذات العلاقة بموضوع البحث.

ومن النتائج المتوصل إليها من طرف الباحثين تتمثل في:

تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية.

الحوكمة تسعى دائما إلى تشجيع الاستثمار في الأسواق المالية من خلال تحقيق أفضل مستويات الجودة في المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والمصدقية والقابلية للمقارنة وزيادة الفهم والتفسير في ضوء احتياجات بيئة الاستثمار بالإضافة إلى تحقيق أفضل مستويات الاكتمال في هذا المحتوى من

المقدمة العامة

المعلومات والإفصاح الحيادي عنها وتخفيض عدم تماثلها لكافة الأطراف التي تشكل بيئة استثمارية من خلال تعزيز الإفصاح المحاسبي والشفافية.

عاشرا: مميزات الدراسة

إن من مميزات الدراسة التي قمنا بها تتمثل في النقاط التالية:

- عدم وجود دراسات حول هذا الموضوع في الجزائر.
- تميزت هذه الدراسة بدراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع بسكرة.
- دراسة الاستثمار المحلي على غرار الدراسات السابقة التي درست الاستثمار الأجنبي.

الحادي عشر: مجتمع وفترة الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (andi)، فرع بسكرة، خلال الفترة الممتدة من 2014/04/18 إلى 2014/05/18.

الثاني عشر: حدود الدراسة.

تأتي هذه الدراسة للخوض في تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية، وما يمكن أن تقدمه هذه الأخيرة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكالة بسكرة، ومعرفة كيف ساهمت في الرفع من مستوى الوكالة، وتحقيق إنجازات كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2013 وذلك من خلال القرارات المتخذة على مستوى الإدارة.

الثالث عشر: صعوبات الدراسة.

من خلال قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها:

- ضيق الوقت،
- الصعوبة في الحصول على المعلومات، وصعوبة الحصول على المراجع.
- صعوبة إجراء دراسة تطبيقية، وتعذر علينا جمع القدر الكافي من المعلومات على مستوى الوكالة محل الدراسة.

- ندرة المصادر وقلة الدراسات السابقة التي تهتم بهذا الموضوع.

الرابع عشر: هيكل الدراسة.

تضمنت الدراسة ثلاثة فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل الإطار النظري لحوكمة الشركات،

والذي بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها.

المبحث الثالث: آليات وأبعاد حوكمة الشركات واتجاهاتها.

الفصل الثاني: العلاقة السببية بين الاستثمار المحلي وحوكمة الشركات،

وهو أيضا تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار.

المبحث الثاني: الاستثمارات المحلية.

المبحث الثالث: قنوات مساهمة الحوكمة في تعزيز الاستثمار المحلي.

الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة.

وقد خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية، وكان مقسما كذلك إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

برزت مسألة حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة باعتبارها أساسا للتنمية الاقتصادية وقد شكّلت اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية والمؤسسات والكثير من الباحثين، ويتضح ذلك بالشركات التي انفصلت فيها الملكية عن التسيير، لكن هناك شبه إهمال لمؤسسات أخرى لا تقل أهمية عن الشركات وهي المؤسسات العمومية.

لذا زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وقد حاز هذا الموضوع على اهتمام المجتمع الدولي نظرا للأهمية المتنامية له في ضمان حسن سير العمل والاستقرار وتجنب الأزمات في المؤسسات المالية وغير المالية، خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية التي شهدتها الأوساط المالية نتيجة التلاعب في بيانات الشركات، حيث انهارت وأفلست مجموعة كبيرة من الشركات العالمية. وعليه يحتل موضوع حوكمة المؤسسات اليوم أهمية كبيرة نظرا للدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول، فالحوكمة عمل مهم وأساسي يجب تطبيقه بطريقة صحيحة لمواجهة تحديات هذه المؤسسات، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الإطار النظري للحوكمة باستعراض ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها.

المبحث الثالث: آليات وأبعاد حوكمة الشركات واتجاهاتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.

المطلب الأول : أسس ظهور الحوكمة.

للتعرف على الأصول النظرية للحوكمة يجب أولاً التطرق للنظريات المفسرة للحوكمة والمتمثلة في أربعة نظريات أساسية اهتمت كل منها بجانب من جوانب الحوكمة.

الفرع الأول: نظرية الوكالة.

تعرف نظرية الوكالة " بأنها إطار فكري استخدم كأداة بحث لتفسير ظاهرة العلاقات التعاقدية التي عرفت في ميادين كثيرة من ميادين العمل والفكر الإنساني، وتتسأ علاقة الوكالة عندما يفوض (يوكل) شخص معين (أو مجموعة من الأشخاص) يسمى الأصيل شخصاً آخر (أو مجموعة من الأشخاص) يسمى الوكيل للقيام بأداء خدمة أو مهمة محددة بالنيابة عن الأصيل".¹

ويعود ظهور نظرية الوكالة إلى الأمريكيين بيرل ومينز pirlé-Mins سنة 1932، اللذان أعدا تقريراً عن صورة أو شكل الشركة وضحا فيه أن الشركات يمكن أن تصبح كبيرة جداً لدرجة تستدعي فصل الملكية عن الرقابة، نظراً لأن حملة الأسهم هم الذين يملكون الشركة، والمديرون يراقبون الشركة التي لا يستطيع مساهموها جماعياً إنجاز القرارات اليومية اللازمة لتشغيل الأعمال،² وهذا الفصل له أثاره على مستوى أداء الشركة ثم جاء دور جنسن وميكلينغ Jensen-Miking سنة 1976، اللذين قدما تعريفهما الشهير لنظرية الوكالة " نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة يلجا بموجبها شخص (الرئيس) لخدمات شخص آخر (العامل) لكي يقوم بدله بمهمة ما، هذه الوظيفة تستوجب نيابته للسلطة"، وعليه فإن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية رأس المال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والتسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة خواصهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها.³

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، 2007، ص74.

² جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص49.

³ جهاد حرب وآخرون، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي خلاصة دراسات حالات ثمانية دول عربية 2009-2010، بيروت، لبنان، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، 2011.

أولاً: فرضيات نظرية الوكالة.

ارتكزت نظرية الوكالة على الفروض التالية:¹

- لا تكون أهداف الأصيل والوكيل متوافقة تماماً، وأن يكون هناك قدر من التعارض في المنافع بينهما.
- عدم التماثل في هيكل المعلومات لدى كل من الأصيل والوكيل، وذلك فيما يتعلق بموضوع الوكالة.
- أنه بالرغم من وجود تعارض في دوال أهداف الوكلاء والأصلاء، فإن هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو الشركة قوية في مواجهة الشركات الأخرى.
- يترتب على ما سبق ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل يمكنه من اتخاذ بعض القرارات والقيام ببعض التصرفات دون الرجوع للأصيل.
- رغبة الأصيل في تعميم عقود للوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم منفعة طرف الوكالة ويحول دون تصرف الكل على نحو يضر بمصالح الأصيل.

ثانياً: مميزات علاقة الوكالة.

تتميز علاقة الوكالة بما يلي:²

- تناظر العلاقة: الأصيل يفوض الوكيل، فله حرية القرار، فالمشكل الذي قد يواجه الأصيل هو ما يجب فعله حتى يختار الوكيل القرار الأمثل.
- العلاقة ناشئة تلقائياً: نشأت هذه العلاقة من استقلالية وتفكير الأفراد، كل طرف يرى أن ما يجب فعله يحقق منافع.
- العلاقات ما بين الأفراد: تكون مجسدة بعقود، يمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية.

¹ Fateh debla, le system de gouvernance des entreprises nouvellement priyatessees, mémoire magister science économique, alteriel étude de quelque cas, p40.

² عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة المدية، 2009/2008، ص 4.

- سبب العلاقات: يعود سببها لتعدد التحويلات الوكالية.

ثالثا: الهدف من نظرية الوكالة.

الهدف من النظرية هو تقديم خصائص التعاقد الأمثل الذي يمكن أن تعقد بين الموكل والوكيل معتمدة في ذلك على المبدأ النيوكلاسيكي الذي يؤدي أن كل عون اقتصادي يبحث عن تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة.¹

الفرع الثاني: نظرية تكلفة الصفقات.

تحليل تكاليف الصفقات حسب "كوز" لكل صفقة تكلفة تتغير بدلالة طبيعية الصفقة وبطريقة تنظيمها سواء حدثت في السوق أو المؤسسة أو تنظيم آخر قاطع المهام أن يكون فعال. وهذه النظرية طورت بعد ذلك من طرف "ويليامسون Williamson" خلال الفترة (1975 - 1985). مفهوم هذه النظرية يرتكز على مجموع المصاريف التي صدرت من أجل تحويل الملكية في المؤسسة، هذه المصاريف التي تراكمها حتما يؤدي إلى تكلفة ومجموع هذه الأخيرة يشكل تكاليف، إذن هذه التكاليف لها علاقة مباشرة بسلوك الأفراد المكلفين بتحويل الملكية حسب الأهداف الموافقة للسوق، هذا السلوك محدد بشرطين أساسيين وهما العقلانية المطلقة والمبادرة من أجل البحث عن الفائدة الشخصية للمؤسسة ورسم طريقة تنظيمية أساسية تبني عليها المؤسسة مسارها الداخلي وتحويل التكاليف إلى الخارج من أجل دعم المسار التنسيقي للمؤسسة.²

أولا: فرضيات نظرية تكلفة الصفقات.

تقوم هذه النظرية على عدة فرضيات منها:

- تعتبر السوق فضاء تعاقدية.

¹ Fateh debla, Ibid, p40.

² جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التنسيقي، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص ص 86 - 87.

- عدم تدخل الدولة في إبرام الصفقات مما يزيد من حرية الأفراد.

- الأطراف المتعاقدة تتميز بالعقلانية والرشادة.

ثانيا: الهدف من نظرية تكلفة الصفقات.

تهدف هذه النظرية إلى قيام شركة ولجوء أطرافها إلى منح أحدهم سلطة التوجيه والرقابة إلى ما يحققه هذا الأسلوب من تخفيض في تكاليف الصفقات.

الفرع الثالث: نظرية حقوق الملكية.

في الواقع هو عبارة عن مجموعة من الحقوق التي تخول للشخص الشيء المملوك والتمتع به أو التخلص منه حسب ما يراه مناسباً.

أولاً: فرضيات نظرية حقوق الملكية.

تقوم نظرية حقوق الملكية على الفرضيات التالية:

- تعظيم المنافع.

- توجهات الأفراد معلومة داخل السوق.

- الأفراد يتصرفون بالعقلانية.

ثانيا: الهدف من نظرية حقوق الملكية.

تهدف نظرية حقوق الملكية إلى فهم كيفية تسيير مختلف التنظيمات، ذلك انطلاقاً من مفهوم حقوق الملكية حيث لا تعتبر حقوق الملكية علاقات بين الأفراد والأشياء بل هي علاقات بين الأفراد وطريقة استعمال هذه الأشياء فحقوق الملكية لا تتحقق إلا بشرطين هما الاستقلالية والتحويل.

الفرع الرابع: نظرية التجذر.

أولاً: مفهوم نظرية التجذر.

هي نظرية تفسر علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين في المنظمات والذين يبحثون عن أدوات للتأثير على نظام القرارات بعد تفضيل وتخصيص المصالح والأهداف الشخصية، أصبح الشغل الشاغل مع تطور سلطة المساهمين في المؤسسة المعاصرة وأسلوب التمويل عن طريق اللاوساطة (لأسواق المالية)؛ هذه العلاقات خلقت مساحة وجو من المواجهات والتحالفات بين شكلين من السلطة:

1- سلطة الملكية ممثلة في المساهمين والملك؛

2- سلطة الإدارة ممثلة في المديرين الموكلين؛

ثانياً: فرضيات نظرية التجذر.

تفترض نظرية التجذر، أن الفاعلين في المؤسسة يطورون استراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالمنظمة والعمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها، هذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالمنظمة، حيث أن المديرين يتكونون من وكلاء ذو هيئة؛ خاصة الذين يمكنهم استعمال موارد المؤسسة من أجل التجذر والرفع من قدرتهم وسلطتهم والحصول على مزايا أخرى (حرية النشاط، الحماية أثناء العمل والمكافآت).

وينتج تجذر المديرين كرد فعل عن الرقابة الداخلية والخارجية الموجهة إليهم، حيث تعمل إستراتيجية التجذر كمرحلة أولى على تحييد الرقابة الداخلية (مجلس الإدارة، المساهمين والأجراء) وكمرحلة ثانية تحييد الرقابة الخارجية، حيث عرف كل من أليكساندر وبيكيرو (ALEXANDRE et PEQUEROT) سنة 2000 إستراتيجية التجذر من جانب المديرين بأنها هادف إلى رفع مساحة الحذر والإدراك باستعمال وسائل تحت تصرفهم مثل رأس المال البشري، لتحييد الرقابة والرفع من تبعية مجموع شركاء المنشأة، عملية التجذر هذه تمر من خلال مجلس الإدارة الذي يتكون من المديرين الداخليين والخارجيين باعتبارهم من يقيم مشاريع الاستثمار المقترحة من طرف فريق الإدارة، وتوجيه إستراتيجية المؤسسة وتوسعى نظرية التجذر كذلك إلى تفسير سبب استمرار مختلف الفاعلين عديمي الفعالية في الوجود في سوق يفترض أنه تنافسي والبقاء فيه للأفضل والأحسن.¹

¹ بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، 2007-2008، ص28.

ثالثا: معايير تصنيف تجذر المديرين.

هناك ثلاثة معايير لتصنيف تجذر المديرين وهي:

1- **التجذر والفعالية:** صنف جيرارد شارو (G.CHARREAUX) في 1996 إستراتيجية تجذر المديرين وفق هذا المعيار إلى:

- أ- التجذر المقابل للفعالية: ويقوم على التلاعب بالمعلومات والرقابة على الموارد، حيث تقوم إستراتيجية المدير على عدم التبعية لأصحاب رأس المال الخارجيين؛
- ب- التجذر المطابق للفعالية: والذي يمر عن طريق الاستثمارات التي تخص المديرين.

2- **التجذر التنظيمي والسوقي:** أقر كوماز (P.Y.GOMEZ) في 1996 بوجود صيغتين من هذا المعيار:

- أ- التجذر التنظيمي: ويشتمل على حالات يوجه فيها المديرون الاستثمارات نحو الميادين التي يعرفونها جيدا، ويمكنهم ذلك من وضع سياسة أجور مقبولة للمستخدمين؛
- ب- التجذر السوقي: ويعتبر أسلوب آخر لانتهازية المديرين من خلال وضع شبكة علاقات تفضيلية خارجية والتي تضم كل الشركاء الخارجيين للمنشأة.

3- **إستراتيجية التلاعب والتحييد:** وهي تصنف أيضا إلى:

- أ- إستراتيجية التلاعب: والتي يعدها المديرون بهدف الرفع واستغلال عدم تماثل المعلومات التي تميز العلاقة بين المديرين وباقي شركاء المنشأة؛
- ب- إستراتيجية التحييد: وترتكز على منطوق العدول الناتج إما عن ضياع المزايا وإما عن ظهور تكاليف محظورة وغير مسموح بها، وتحتاج هذه الإستراتيجية إلى رقابة داخلية تفرض من قبل مجلس الإدارة، باقي أعضاء المجلس والأجراء.¹

المطلب الثاني: ماهية وخصائص حوكمة الشركات.

بعد ما تطرقنا في المطلب الأول إلى النظريات المفسرة سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وخصائص حوكمة الشركات.

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات.

¹ بادن عبد القادر، مرجع سابق، ص 29.

يتضمن مفهوم الحوكمة من الناحية اللغوية العديد من الجوانب التي تتمثل في:¹
الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

الحكم: ما تقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
الاحتكام: ما تقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

التحاكم: طلباً للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

وتعتبر الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحوكمة GOVERNANCE أو الحوكمة المؤسسية CORPORATE GOVERNANCE هو مصطلح فرض نفسه ووجد ذاته قسراً أو طواعية، والدافع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانكليزي للكلمة GOVERNANCE الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، حيث تم سابقاً إطلاق مصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعاً وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية.² أما من الناحية الاصطلاحية فيؤى البعض أن الحوكمة هي:

- نظام متكامل للرقابة المالية والغير المالية الذي عن طريقه تتم إدارة الشركة والرقابة عليها.

- مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة

لاستثماراتهم.³

كما عرفت الحوكمة على أنها: الآلية التي تقدم ضماناً لممولي المنشأة بأنهم سيحصلون على عوائد من

استثماراتهم في هذه المنشأة.⁴

وقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح، وذلك من طرف وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف:

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 23.

² علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، مرجع سابق، ص ص 23-24.

³ عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006-2007، ص ص 18-19.

⁴ عماد محمد أبو عجيلة، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي والدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 27.

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".¹

أيضا عرفها البنك الدولي على أنها: الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل.²

أما معهد المدققين الداخليين عرفها على أنها: كلمات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على سير الشركة.³

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات.

لحوكمة الشركات مجموعة من الخصائص هي:⁴

1- الانضباط : وهو أن تحرص المؤسسة على إتباع السلوك الأخلاقي في كل العمليات والأنشطة والقرارات التي تتخذها.

2- الشفافية: ونعني أيضا بذلك المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة بتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في المؤسسة.

¹ Freeland, C, Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, (2007), Cairo, May 7 – 8.

² محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص54.

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص149.

⁴ صديقي خضرة، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14 و 15 فيفري 2012، ص ص 5- 6.

3- الاستقلالية: يقصد بها الفصل بين الملكية والإدارة وكذا استقلالية الرقابة عن التنفيذ ويتحقق ذلك من خلال:

- وجود رئيس مجلس الإدارة مستقل عن الإدارة العليا.
 - وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي.
 - وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- 4- المساءلة: أي أن كل مسؤول في المؤسسة معرض للمساءلة عن عمله أمام المساهمين.
- 5- المسؤولية: تتبع هذه المسؤولية من إدراك الشركة لحقوق جميع الأطراف المهتمة بالشركة والتي تتضمنها

اللوائح والقوانين التنظيمية.

- 6- العدالة: أي أن يعامل مختلف الأطراف بالتساوي وخاصة مساهمي الأقلية.
- 7- المسؤولية الاجتماعية: وهي أن تتحمل المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مجتمعها الداخلي (عمال، مسيرون، مساهمون...)، واتجاه مجتمعها الخارجي (زبائن، جمعيات، جماعات محلية...).

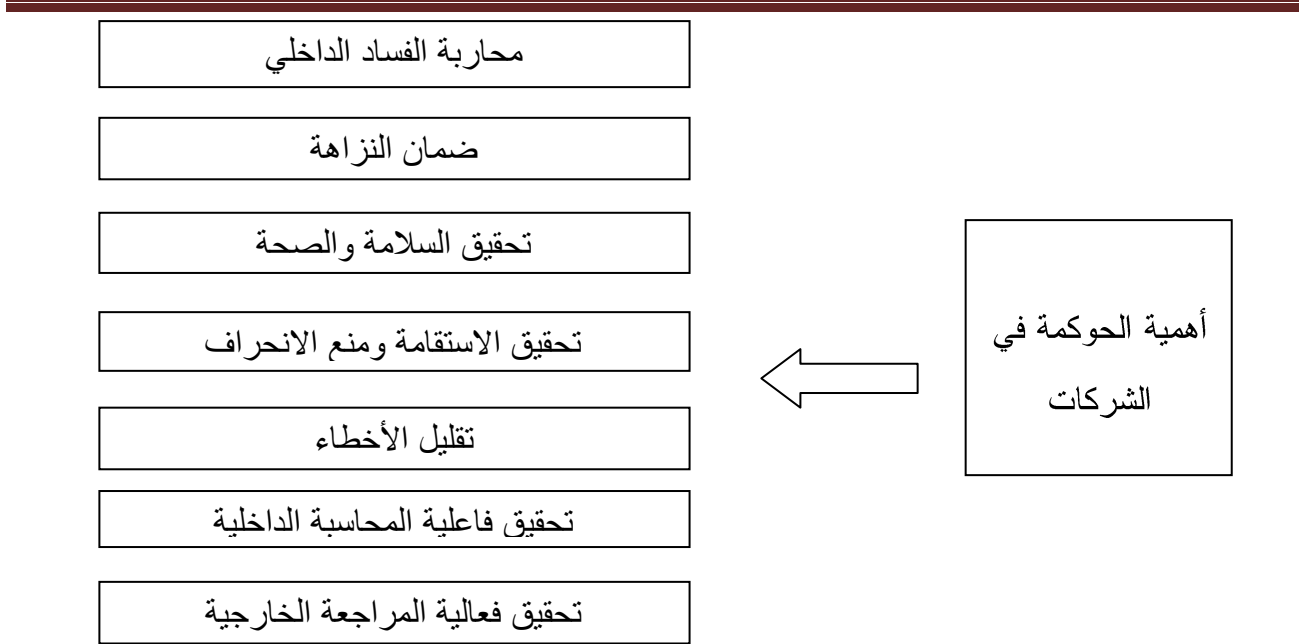
المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات.

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات لأهدافها، وبشكل اقتصادي وقانوني سليم، خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم والاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء الشركات وعلى أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات، بما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف، وهو ما يوضح أهمية الحوكمة، والتي يظهرها لنا الشكل التالي:¹

الشكل رقم: (01): أهمية حوكمة الشركات.

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص57.



المصدر: محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص58.

كما تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى، كما توفر حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء.¹ يتضح من ذلك أن أهمية الحوكمة تزداد في الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة، وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية.

فالحوكمة عامل هام لإحداث التوازن والصحة والحيوية، كما أنها عامل رئيسي في إحداث التوازنات الأدائية للمشروعات، إلا أنها عندما لا تتواجد في الشركات فينبج عن ذلك ما يلي:²
-زيادة قوة الفساد، حيث لن يكون هناك من يقاومه.

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006، ص28.

² محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

-زيادة الطرد الاستثماري، حيث لا يستطيع مستثمر أن يستثمر في دولة من الدول التي تعاني انتشار الفساد.

-شروع حالات من اللامسؤولية وعدم الالتزام، وهو يؤدي زيادة الشك وعدم التأكد وعدم الإدراك.
-زيادة الضبابية وعدم القدرة على الرؤية، في ظل تصاعد حالات عدم الوضوح وزيادة الغموض وعدم اليقين، مع تصاعد حجم المجهول.

-زيادة عدم الثقة، والخوف من المستقبل، وهو ما يؤدي إلى حدوث متاعب غير محدودة للشركات مع احتمالات التغيير.

-زيادة عدم الالتزام وعدم الشعور بالواجب وعدم الرغبة في تحقيقه حيث لا يلتزم العاملين بالتعليمات.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات.

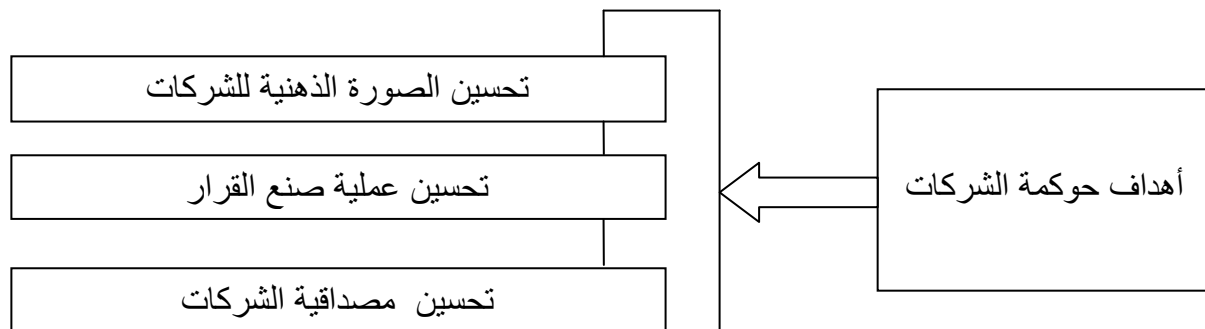
يعتبر مصطلح الحوكمة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة، وقد حضي هذا الموضوع باهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة خاصة بعد المشاكل التي عرفت بها بعض الشركات الأمريكية الكبرى كشركة إنرون، مما أدى إلى ضرورة إيجاد قواعد ومعايير إدارية وقانونية تحكم أداء المؤسسات لتفادي تكرار مثل تلك الأزمات والحفاظ على مصالح كل الأطراف، فحوكمة الشركات منظومة تفاعلية استهدافية، قائمة على صحة البيانات وصدقها كما أنها تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي نوضحها فيما يلي:

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها وذلك من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عن المشروعات.

- تحسين عملية صنع القرار في الشركات وذلك بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العمومية والمنظمات الجماهيرية .
 - تحسين عملية المصادقية للبيانات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود، مما يزيد من اهتمام المستثمرين وزيادة استثمارهم في المشروع.
 - إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع واتخاذ القرار .
 - تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات، والمعلومات التي تحوزها بالفعل.
 - زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي، وجذب استثمارات ورؤوس أموال جديدة.
 - زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين واستقرارهم.¹
- كما أن حوكمة الشركات تؤدي إلى ترشيد ممارسات المديرين ومجالس الإدارة ومجالس الإدارة، وترشد ممارسات المحاسبين، والعاملين بالشركات ومراقبي الحسابات وما يقوموا به من أعمال لإظهار المراكز المالية ونتيجة نشاط الشركات، وكذلك ترشيد ممارسات المستثمرين وما قد يقوموا به من تأثير على قرارات الاستثمار داخل الشركة.²

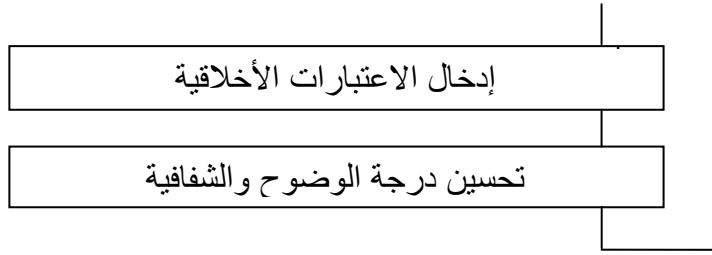
يمكن أن نلخص هذه الأهداف فيما يلي:

الشكل رقم: (02): أهداف حوكمة الشركات.



¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 21- 23.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 17.



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص58.

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مبادئ حوكمة الشركات المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعدها معرفة الأطراف التي تقوم بتطبيقها.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات.

تتمثل قواعد حوكمة الشركات في القوانين والتشريعات التي تطبقها الدول، وبالتالي قد تختلف هذه القواعد من دولة لأخرى حسب القانون الذي تتبعه، ونتيجة لأنه قد تخلوا القوانين المطبقة في بعض الأسواق المتقدمة أو الناشئة من هذه القواعد فإن بعض الهيئات الرقابية الأخرى العاملة في بعض الدول

مثل (البورصات) تسعى إلى وضع قواعد الحوكمة للشركات التي يجب أن تتبعها الشركات المقيدة أو التي ترغب في القيد وذلك لضمان توفير الحماية لحملة الأسهم.¹

وعليه سوف نقوم بعرض المبادئ أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 2004 وهي تتمثل في ما يلي:

1) ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: حيث ينص هذا المبدأ على:²

لكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات فإنه من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلا يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسة الأعمال التي هي نتائج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها في الاعتبار وهي:

أ) ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات لهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.

ب) ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافق مع أحكام القانون وذات شفافية.

ت) ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

ث) ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

2) حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية:

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

يعتبر المستثمرون والمساهمون من المصادر الأساسية لتوفر رأس المال للشركات ويعتمد غالبيتهم على البورصة لتزويدهم بالحماية الكافية وبكل المعلومات التي قد يكون لها تأثير على سعر التداول.¹ ومن ناحية أخرى فإن أحد أهم المبادئ التي يتركز عليها السوق الكفاء هو أن تعكس أسعار تداول أسهم الشركة كافة المعلومات المتاحة في السوق سواء الماضية أو الحالية أو المستقبلية. وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون لدى المستثمرين والمساهمين رغبة في معرفة نتائج الشركة التي قاموا باستثمار أموالهم فيها ولذلك يعتبر انعقاد الجمعية العامة التي ينص عليها القانون فرصة للمستثمرين للتعبير عن آرائهم في الطريقة التي تدار بها الشركة بما يمكنهم من ممارسة جزء من الرقابة الذاتية على إدارة الشركة.

ويتم إدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح للمساهمين بالتعبير عن آرائهم، وكذلك لا بد من مشاركة المساهمين الفعالة في القرارات الهامة التي لها علاقة بحوكمة الشركات وأهمها اختيار أعضاء مجلس إدارة الشركة وتحديد نظم الحوافز والمكافأة الخاصة لأعضاء مجلس الإدارة وتعيين مراجع الحسابات.

(3) المعاملة المتساوية للمساهمين:²

في إطار حوكمة الشركات، ينبغي أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تفويض فعال عن انتهاك حقوقهم وتتم هذه المعاملة من خلال:

أ كون كافة الأسهم لها نفس الحقوق وتمكن كافة المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة السلاسل وطبقات الأسهم قبل الشراء.

ب حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال التي يقوم بها أو يتم إجراؤها لمصلحة أصحاب الحصص الحاكمة.

ت +الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزي الأصوات أو مرشحين لهذا الغرض، بطريقة يتم الاتفاق عليها مع المستفيد الجديد من ملكية الأسهم.

ث -إلغاء جميع القيود التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-88.

² بادن عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ج - على العمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة، أن تسمح لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معاملة متساوية.

تعتبر ثقة المستثمرين بأن المال الذي يقدمونه ستتم حماية من إساءة استخدام أو إساءة تخصيص من جانب مديري الشركة أو مجلس الإدارة أو المساهمين ذوي النسب الحاكمة، من العوامل الهامة في أسواق رأس المال، وقد تكون هناك فرص أمام مجالس إدارة الشركات والمديرين والمساهمين غير المسيطرين، وعند توفير الحماية للمستثمرين يمكن عمل تميز مفيد بين الحقوق السابقة والحقوق اللاحقة للمساهمين. يعمل هذا المبدأ على تحقيق المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات، المساواة في المعاملة لفئات المتكافئة من المساهمين، الدفاع عن حقوق القانونيين، الإفصاح عن المصالحة الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين والتعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.

4) ضمان احترام دور كافة أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام دور كافة الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات مثل الدائنون والموردون والعملاء والعاملين بالشركة وكافة الجهات الحوكمية وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب، وحققهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة.¹

وتضع الشركة بالتشاور مع العاملين فيها والمتعاملين معها قواعد لسلوكها المهني تتضمن ما يلي:

- قواعد التعامل مع الشركة بيعا أو شراء أو غير ذلك.
- ما يتم تفويضه من صلاحيات.
- أساليب الإعلان عن السياسات الجديدة.
- معايير الصحة والسلامة المتبعة.
- المعايير المهنية السليمة للتعامل بين العاملين والمديرين وبينهم وبين من هم خارج الشركة.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

على الشركة أن تضع نظاما داخليا لمراقبة تطبيق قواعد سلوكها المهني ويجب أن تسعى الشركة في معاملاتها مع الموردين إلى اختيار من تتعامل معهم بذات المستوى المهني والأخلاقي الذي تحرص عليه الشركة داخلها.

(5) الإفصاح والشفافية:

ينص المبدأ الخامس على أن ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة.¹

يعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف على الشركات القائمة على أساس السوق، والذي يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة.

ويمكن لنظام الإفصاح أن يساعد على اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح والممارسات غير الشفافة يمكن أن يسrahم في السلوك غير الأخلاقي وفي ضياع نزاهة السوق وبتكلفة ضخمة ليست بالنسبة للشركة ومساهميها فحسب بل وللاقتصاد في مجموعة أيضا، ويطلب المساهمون والمستثمرون الاحتماليين الوصول إلى معلومات منتظمة موثوق بها وقابلة للمقارنة بتفاصيل كافية عنها كي يقيموا مدى إشراف الإدارة بهذا ويمكنهم اتخاذ قرارات مدروسة عن تقييم الشركة والملكية وتصويت الأسهم، ويؤدي عدم كفاية المعلومات أو عدم وضوحها إلى إعاقة قدرة الأسواق على العمل وزيادة تكلفة رأى المال.

(6) مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يؤكد الإطار العام لحوكمة الشركات على مسؤولية مجلس الإدارة في تقييم وتشغيل نظم رقابة فعالة مع التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة أمام المساهمين وجميع أصحاب المصلحة في الشركة.² ويجب أن يتخذ مجلس الإدارة القرارات السليمة التي تحقق أفضل مصلحة للشركة وللمساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة، ويجب أن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية تراعي المساهمين وأن يلتزم

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 90-92.

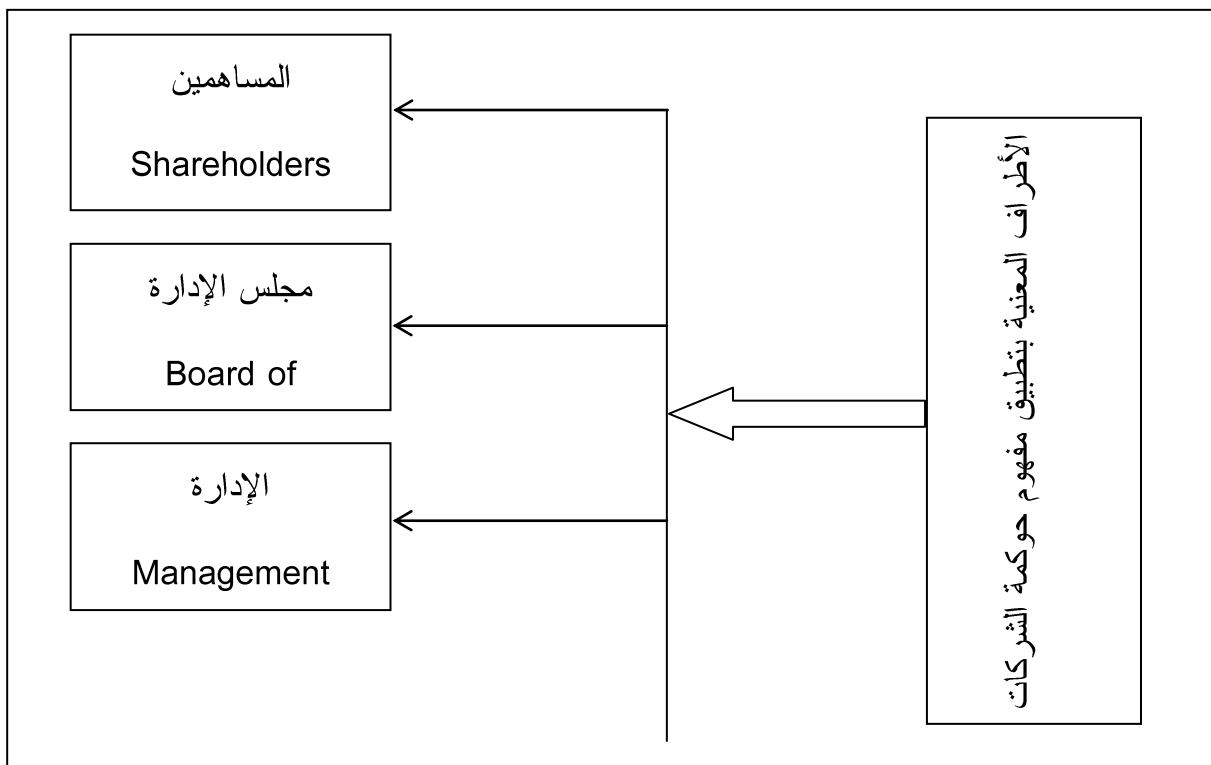
بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وبرغم أن مجلس الإدارة يتكون من ممثلين تم اختيارهم من مجموعات مختلفة من المساهمين، إلا أنه متى تم تعيين عضو مجلس الإدارة فيجب عليه أن يعتبر نفسه ممثلاً لكافة المساهمين وملتزماً بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموماً وليس ما يحقق مصالح المجموعة التي يمثلها أو التي قامت بالتصويت على تعيينه في المجلس فقط.

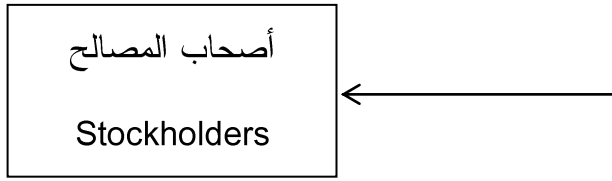
يجب أن يتضمن مجلس الإدارة أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين في الشركة، ويجب أن تكون لديهم مهارات فنية أو تحليلية مما يجلب النفع للمجلس والشركة ويتولى مجلس الإدارة تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويفضل ألا يجمع ذات الشخص بين الصفتين، ويجب أن يكون كل تفويض يصدر من مجلس الإدارة للشركة، سواء لأحد أعضاء أو لغيرهم، محددًا في موضوعه وفي المدة الزمنية لسريانه وأن يتضمن موعد عرض نتائجه على أعضاء المجلس، كما يجب على المجلس مراجعة نظم وإجراءات الشركة الداخلية بشكل مستمر للتحقق من ملائمتها وكفاءتها.

المطلب الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، ويمكن تلخيص هذه الأطراف بالشكل التالي:

شكل رقم: (03): يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.



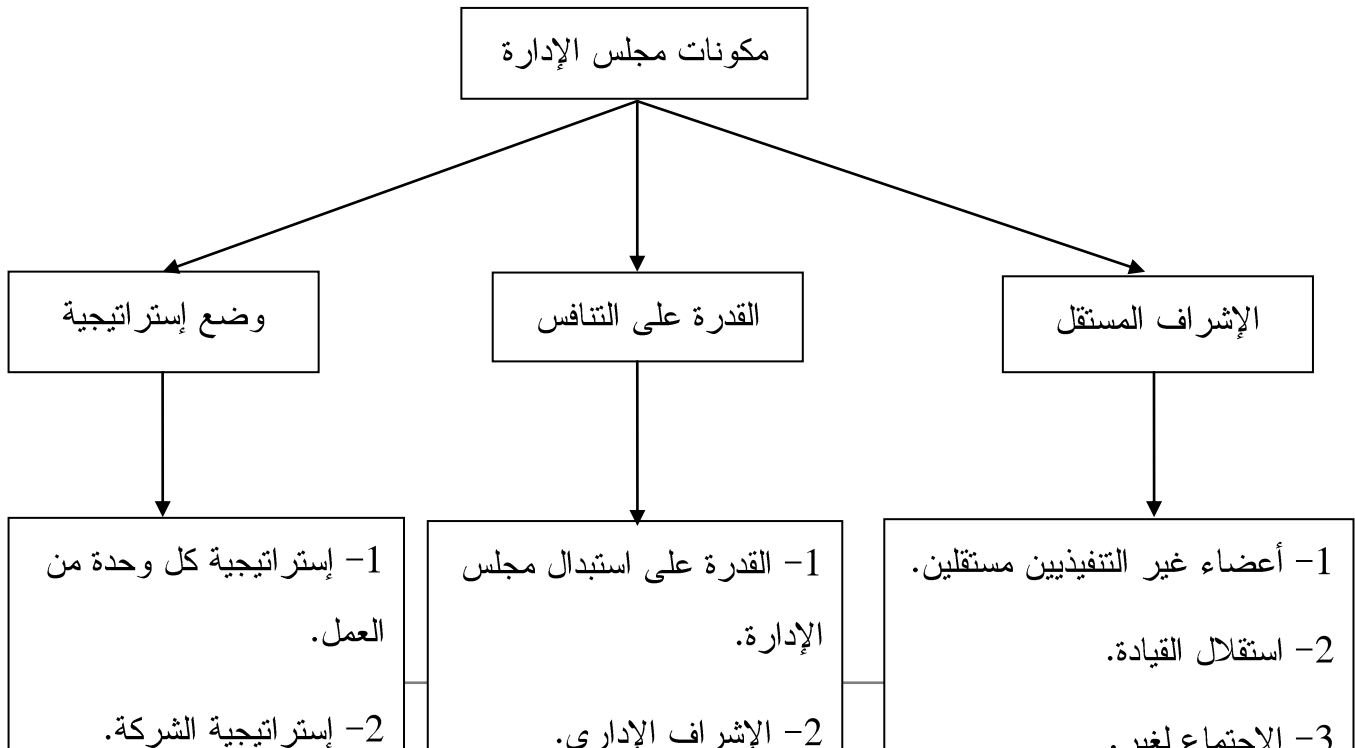


المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 17.

1- **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلي الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2- **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

الشكل رقم: (04): مكونات مجلس الإدارة.



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 98.

3- الإدارة: وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنتشرها للمساهمين.¹

4- أصحاب المصالح: هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.²

ويجب أن نلاحظ أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحكومة، وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم الذين يكونون أفراداً أو عائلات أو كتلة متحالفة أو أية شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة بما يمكن أن يؤثرها في سلوك الشركة، ففي الوقت الحالي، تتزايد مطالب المستثمرين المؤسسين في بعض الأسواق باعتبارهم أصحاب حقوق ملكية في أن يكون لهم دور في حوكمة الشركات وعادة ما لا يسعى المساهمون الأفراد إلى ممارسة حقوقهم في الحكومة ولكنهم قد يكونون أكثر اهتماماً بالحصول على معاملة عادلة من المساهمين ذوي الملكيات الغالبة ومن إدارة الشركة، ويلعب الدائنون دوراً هاماً في عدد من أنظمة حوكمة الشركات ويمكنهم أن يقوموا بدور المراقب الخارجي على أداء الشركة، كما يلعب العاملون دوراً هاماً بالإسهام في نجاح الشركة وأدائها في الأجل الطويل، بينما تعمل

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² عيد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الحكومات على إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني الشامل لح وئمة الشركات ويتباين دور كل من هؤلاء الأطراف وتفاعلاتهم فيما بينهم تباينا واسعا وذلك حسب الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة.

المبحث الثالث: آليات وأبعاد حوكمة الشركات واتجاهاتها.

سوف نقوم من خلال هذا المبحث التطرق إلى آليات حوكمة الشركات الداخلية والآليات الخارجية وكذا أبعادها ومن ثم اتجاهات الحوكمة.

المطلب الأول: آليات حوكمة الشركات.

أما في هذا المطلب سوف نتناول آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في الآليات الداخلية والآليات الخارجية. الفرع الأول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

تتصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي:¹

1- مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي يتمكن مجلس الإدارة من

¹ فريد كورتل، حوكمة المؤسسات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول، كلية الاقتصاد، بجامعة دمشق، أيام 15 و16 أكتوبر، 2008، ص 9.

القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

1-1- لجنة التدقيق: يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تصفح عنها المؤسسات،

وذلك من خلال إعدادها التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلاً عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

1-2- لجنة المكافآت: تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

1-3- لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهارتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة وتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين وتقويم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

2- التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة وذلك بزيادة قدرتها المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين والعاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.¹

الفرع الثاني: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:²

¹ بوقرة رابح، غانم هاجر، الحوكمة: المفهوم والأهمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، في 06-07 ماي 2012، ص 12.

² حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، في 07/06 ماي 2012، ص 20-21.

1 منافسة سوق المنتجات (الخدمات) أو سوق العمل الإداري: تعد منافسة سوق المنتجات أو (الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

2 الاندماجات والاكتمابات: مما لاشك فيه أن الاندماجات والاكتماب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتماب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتماب أو الاندماج.

3 التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي، والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين والمختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة.

4 التشريع والقوانين: غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.¹

المطلب الثاني: أبعاد حوكمة الشركات.

وللحوكمة في الشركات أبعاد مختلفة تنصهر في بوتقة واحدة مع الدعائم الأساسية في كل شركة أو مؤسسة ولا تنحصر في بعد واحد هو الربح أو الخسارة وإنما هو عبارة عن شكل ثلاثي الأبعاد تتمثل في :

¹ بوقرة رابع، غانم هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

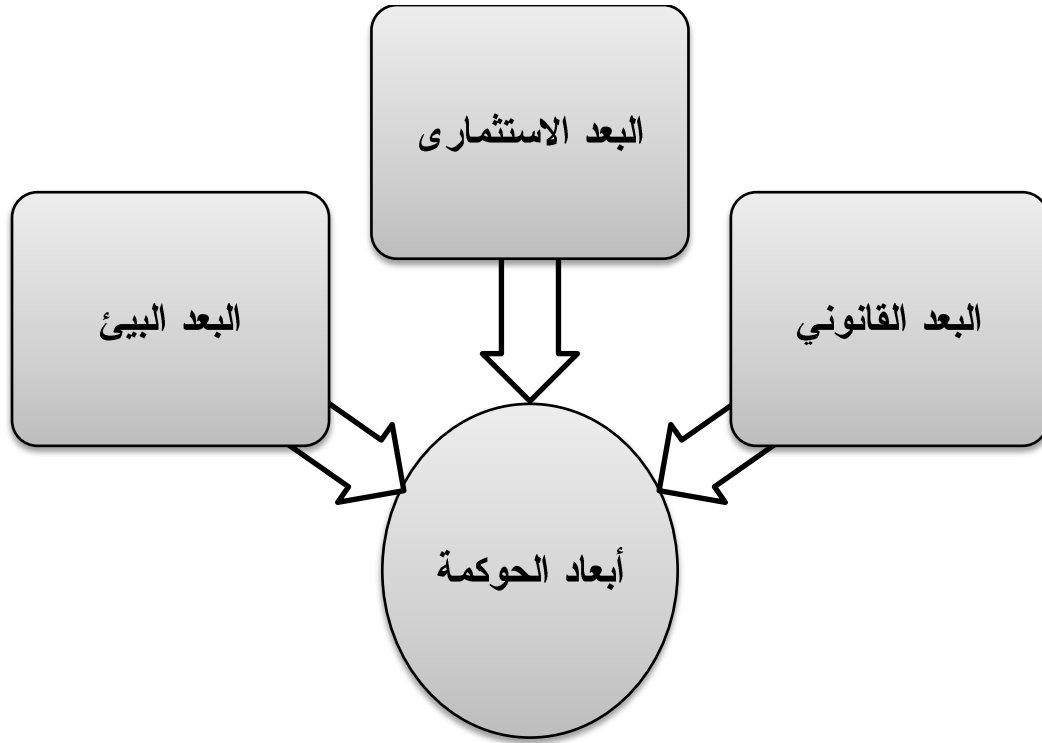
الفرع الأول: البعد الاقتصادي أو الاستثماري: الاقتصاد على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، ويتضمن هذا البعد ما يلي: التقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقارير الإفصاح المالي، التدقيق الخارجي ومقاييس الإنجاز. ويشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية الموازنة التقديرية، تدريب الموظفين. الذي يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي والقانوني: والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى. وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا البعد ما يأتي: تحديد الواجبات، وتوزيع المسؤوليات، الهيكل التنظيمي وخطوط التفويض للسلطات، تعيين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية... الخ. ويشمل التحكم بقيم المؤسسة وأخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك الأخلاقي والسلوك المثالي فيها والتفيد بقواعد السلوك المهني.

الفرع الثالث: البعد البيئي: العمل على حماية البيئة من أثر إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة.¹

شكل رقم: (05): أبعاد حوكمة الشركات.

¹ مهى محمود رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، حالة دراسية لشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 24، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص ص 98-99.



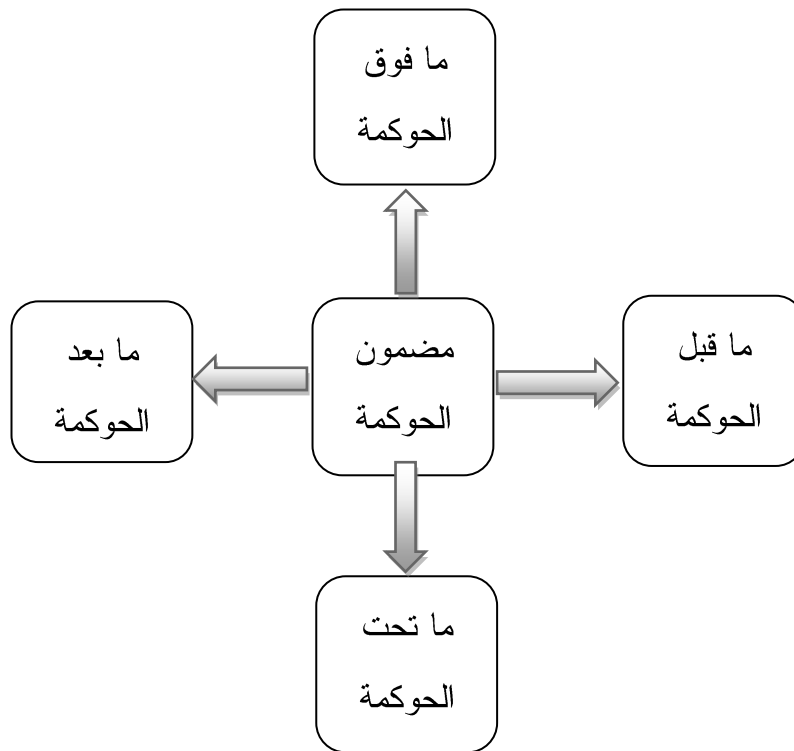
المصدر: إسلام بدوى محمود الداعور، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، جامعة الخليل كلية الدراسات العليا، 2008، ص27.

المطلب الثالث: اتجاهات حوكمة الشركات.

فالحوكمة لها اتجاهات ما قبلها وما بعدها، ولها ما فوقها وما تحتها، ولكل اتجاه من هذه الاتجاهات

ممارسات، كما أن لكل منها معنى ومضمونا، وهو ما يوضحه الشكل التالي:¹

شكل رقم:(06): اتجاهات الحوكمة.



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص107.

فالحوكمة لها مضمون يمثل القلب النابض لها، المؤثر على هيكل القيم، وعلى نسق العادات والتقاليد وعلى

بنيان المبادئ، وعلى النسيج الذي يحفظ إدارة الشركات والمشروعات من الوقوع في برائث الانحراف

والفساد، وفي الوقت ذاته فان للحوكمة أربعة أطراف، تشكل أذرعتها المتحركة في كافة الاتجاهات والتي

نعرض لها بإيجاز على النحو التالي:²

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الفرع الأول: ما قبل الحوكمة.

عند معالجة الأسباب، يحتاج المرء إلى دراسة الأوضاع التاريخية السائدة قبل حدوث الظاهرة، ومعرفة ذات الأوضاع، بعد حدوث الظاهرة ومن هنا فان عمليات القياس قبل، والقياس بعد تظهر تأثير الحوكمة على الشركات والمشروعات وعلى المجتمع.

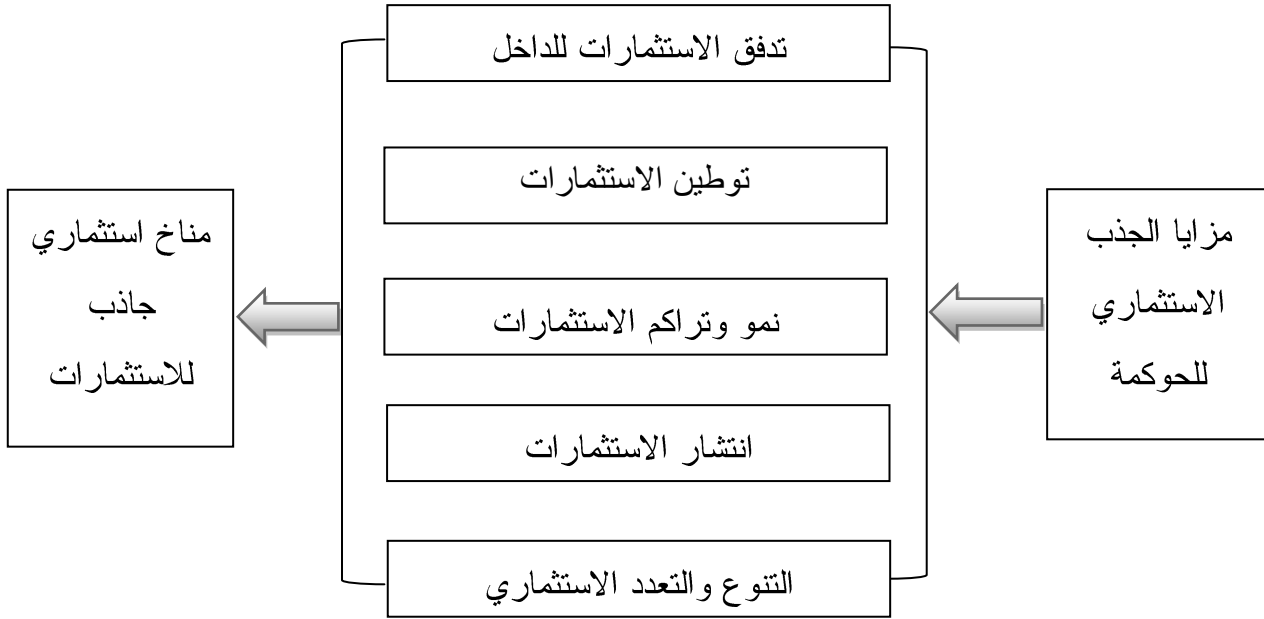
حيث يختلف الوضع العام في المجتمع، وما بين الجماهير ذات العلاقة قبل الحوكمة عما سيكون بالطبع بعدها، كما أن حالات عدم وجود الحوكمة، وما قد يكون قد انتشر من أمراض الفساد الإداري، ما قد ينبه إلى ضرورة وجود الحوكمة، حيث يؤدي انتشار حالات التسبب إلى إصابة المجتمع بالإحباط والاكتئاب الاقتصادي، وعزوف الأفراد عن المشاركة، بل عزوفهم عن الاهتمام بأي عمليات استثمارية، خاصة بعدما عايشوا وخبروا خسائر (غير مبررة)، وضاعت أموالهم والتهمت الخسائر جانبا كبيرا من استثماراتهم، خاصة في أسهم الشركات التي طرحت للخصخصة، والتي غالى الجميع من قيمتها، وحققت أسعار أسهمها انخفاضا حادا في قيمتها السوقية، وبالتالي فقد عدد كبير من المستثمرين، خاصة صغار المستثمرين الثقة في الأسهم، وفي الاستثمار فيها وهو ما دعا إلى دراسة أوضاع ما قبل الحوكمة، حتى يظهر متخذ القرار كم هي لازمة. فعندما تسيطر العشوائية العبثية الارتجالية الجاهلة، وعندما تسيطر أوضاع الضياع والتفكك وروح عدم الالتزام، وثقافة اللانتماء وعدم المسؤولية، يصبح الاستثمار في ظل هذا المناخ جنوبا، ويصبح الإقبال عليه نوع من أنواع العبث.

الفرع الثاني: ما بعد الحوكمة.

عندما تحدث الحوكمة يزداد اهتمام الأفراد، وتنشط مشاركتهم الايجابية في الاستثمار، ويزداد عنصر الثقة في المستقبل، ويرتفع اهتمام الأفراد بالدور الاستثماري، فضلا عن (التفاؤل) وأحداث حالة من الانتعاش والرواج الاستثماري، تدفع وتزيد من عناصر الجذب الاستثماري للاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تمتع المجتمع بالعديد من مزايا الجذب الاستثماري، بل قد يعاني الاقتصاد من تخمة استثمارية، ومن فائض من الاستثمارات لزيادة عناصر الثقة فيه، ولزيادة الأمان الاستثماري فيه، فضلا عن مزايا أخرى كثيرة للحوكمة، مزايا توجد مزايا أخرى، والتي يوضحها لنا الشكل التالي:¹

¹ محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق ذكره، ص 109.

شكل رقم (07): مزايا الجذب الاستثماري التي تحققها الحوكمة.



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 110.

حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن الحوكمة تحقق العديد من المزايا والتي أهمها ما يلي:¹

- زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية إلى الداخل الوطني؛
- زيادة إقبال الأفراد المحليين على توطين استثماراتهم في الداخل؛
- نمو وتراكم العائدات الاستثمارية وتحقيقها للتكوين الرأسمالي والتراكم الرأسمالي؛
- انتشار مراكز الاستثمارات في مناطق جغرافية جديدة؛
- التعدد والتنوع في مجالات الاستثمار.

إن هذا يوضح كيف أن الحوكمة عمل بالغ الأهمية من أجل تطوير المجتمعات النامية، وإصلاح أوضاعها، ومعالجة الاختلالات القائمة فيها، وذلك من خلال تطوير مناخ الاستثمار، وتطوير قواعده المختلفة، فالحوكمة

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق ذكره، ص 110.

تشجع وتعمل على جذب المستثمرين للاستثمار وتعمل أيضا على إيجاد الأوضاع التي تبعث الأمن والطمأنينة، ومعالجة حالات عدم الثقة في النظام القائم، أو في بعض القائمين على هذا النظام. أن الحوكمة بذلك تخلق تفعلا ما بين الذات الإنسانية في علوها وسموها الأخلاقي، وبين المجتمع المحيط في ارتقائه وتطوره نحو الأكثر رحابة واتساعا وهو تفاعل يزداد ويؤدي إلى بعث الأمان والثقة واستقرار في المعاملات والعمليات المالية باختلاف أنواعها ومعالجتها وأجالها.

الفرع الثالث: ما فوق الحوكمة.

على الرغم من أن الحوكمة تعني تفعيل دور سلطة الإدارة العليا في الشركات، وزيادة كفاءتها في ممارسة دورها، وفي جعل هذا الدور نزيها، وبعيدا عن المصالح الشخصية والخاصة لمجلس الإدارة، أو للأقارب والأصدقاء والمعارف المرتبطين بأفراد مجلس الإدارة، وما قد يشير إليه هذا الارتباط بعناصر (الفوقية) وقمة الهرم الإداري في المشروعات، فإنه في الوقت ذاته يحمي ويصون نزاهة هذه الإدارة، ويجعلها تشعر أن سلطتها محاسبة وأن:¹

- السلطة = المسؤولية.

- الحرية = المسؤولية.

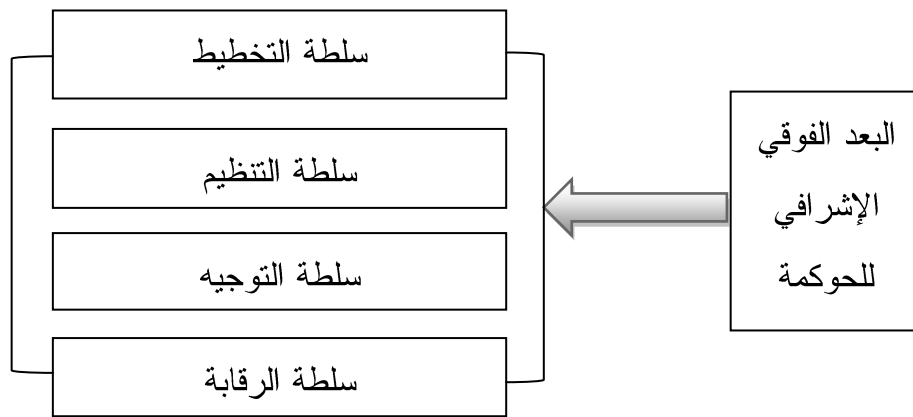
وأن هذا النظام الذي يتيح أعلى من النزاهة والشفافية والفاعلية، وأن القرارات التي يتم اتخاذها هي من أجل الصالح العام للشركة، وكذلك للمساهمين فيها، وليس لصالح فئة معينة، أو لصالح أشخاص بذاتهم، وعلى حساب الباقي.

ومن ثم فإن ما فوق الحوكمة يهتم بقيمة الهرم الإداري، أي بالإدارة العليا للشركات وبتوزيع اختصاصات ومسؤوليات وسلطات كل أصحاب القرار، ليصبح هذا القرار سليما وفعالاً ومنجزاً ولا يتضمن أي فساد أو انحراف، أو متاجرة بالنفوذ أو السلطات... وهو ما يعني اتخاذ سلطة الإدارة لدورها في الرقابة والإشراف، وفي الوقت ذاته فإنها أي الإدارة العليا لا توجد ذاتها، بل يتم اختيار أفرادها بدءاً من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك كبار المديرين التنفيذيين من جانب الجمعية العمومية للمساهمين، فإنها بصورة أو بأخرى تخضع أيضا للمساءلة، وتخضع للتقييم، وتخضع للمحاسبة... وبمعنى آخر فإنها كأداة ووسيلة تحتاج إلى إدارة... فإنها تحتاج إلى سلطات تديرها تخطيطاً وتنظيماً وتوجيهها

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 111.

ومتابعة، ومن ثم يتعين أن يكون هناك كيان إداري مؤسسي Institutional يشرف على الحوكمة، ويعمل على تفعيل دورها وزيادة مساحة ممارسة هذه الحوكمة، انطلاقاً من اليقين بالضرورة، واستيعاباً لمقتضيات عصر العولمة الإجتياحية، وتوافقاً مع متطلبات التقدم وأهميته وهو ما يظهره لنا بوضوح الشكل التالي:¹

شكل رقم:(08): البعد الفوقي الإشرافي للحوكمة.



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 112.

فالحوكمة تحتاج إلى رعاية، والى تعهد إشرافي يعمل على تفعيل دورها، وعلى زيادة حجم ومساحة هذا الدور.

وإذا كانت سلطة الحوكمة العليا هي سلطة إدارية قائمة على التفعيل والمفاعلة الشاملة للحوكمة، فلن أدوات الإدارة الرئيسية هي:²

- 1 - سلطة التخطيط لنشر فكر وثقافة الحوكمة الذاتية في مجتمع الشركة، سواء كانوا في عامين في مستوى الإدارة العليا أو الإدارة الوسطى، أو الإدارة التنظيمية وتعميق فكر الحوكمة، وزيادة قدرته على الوصول إلى ضمير كل فرد يعمل في المشروع؛
- 2 - سلطة التنظيم لا يحدد الهيكل والبيان التنظيمي القادر على إحداث قدر كبير من الحوكمة الإدارية، وإيجاد الوظائف التي تدعم الحوكمة وتساعد على نشر آثارها، وتأثيرها العام في الشركة؛

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 113.

3 - سلطة التوجيه والتحفيز لاستخدام وتطبيق الحوكمة، باعتبارها فرضية من فرضيات الوجود للشركة، ومقوما رئيسي من مقومات استمرارها، وباعتبارها الإطار العام الذي يحمي المصلحة العامة لمجتمع الشركة؛

4 - سلطة الرقابة والمتابعة على أداء الحوكمة، وعلى تطور تأثيرها وعلى مدى امتداد أثرها، ومدى فاعلية هذا الأثر، وبصفة خاصة على تحقيق كل من:

- ثقافة الالتزام في مجتمع العاملين في الشركة؛
- العدالة الكاملة وعدم التحيز والانهياز أو الظلم في أي فئة من فئات العاملين في الشركة؛
- الوضوح الكامل في الحقوق والواجبات، والشفافية الكاملة في المعاملات وعدم وجود مناطق مظلمة، أو ضبابية تحجب المعلومات والبيانات عن مجتمع العاملين في الشركة؛
- المسؤولية التنفيذية والجماعية المشتركة لتحقيق النجاح الكامل للشركة، وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها وزيادة ربحيتها؛
- التعاون المشترك وسيادة روح الثقة المتبادلة بين كافة العاملين في الشركة، وبينهم وبين المجتمع المحيط بالشركة.

ومن ثم فإن البعد الفوقي للحوكمة يعد بالغ الضرورة والأهمية ينظر إليها من خلال القمة العليا، وباعتبار إن القمة هدف وباعتبار أن القمة أداة ووسيلة أيضا للارتقاء وللصعود إلى أعلى، وإلى الأفضل، وإلى الأحسن وإلى الأرقى.

الفرع الرابع: ما تحت الحوكمة.

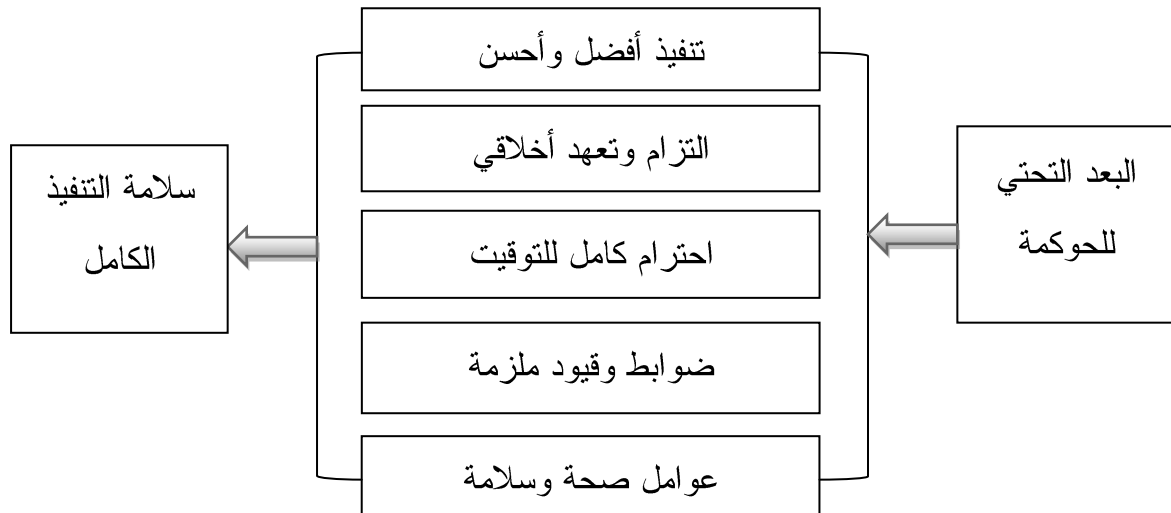
- ويتصل ما تحت بعمليات تنفيذ وممارسة الحوكمة، ومن ثم بسلطات تنفيذ التوجيهات والتعليمات المنظمة للحوكمة، وهو أمر يرتبط بعدة عناصر رئيسية أهمها ما يلي:¹
- مدى جودة الحوكمة.
 - مدى فاعلية الحوكمة.
 - مدى الاقتناع بها والالتزام بأحكامها وضوابطها.
 - مدى الابتعاد عن نواهيها وعدم مخالفتها، وعدم الاجترار عليها.

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 114.

فالبعد التحتي للحوكمة بعد يرتبط بالتنفيذ، ويرتبط أكثر بالنتائج التي تحققها الشركات من تطبيق وتنفيذ الحوكمة، وبالتالي إذا كانت هذه النتائج ايجابية فسوف تكون عنصر تشجيع وتحفيز لمجتمع الشركات على تطبيق الحوكمة، وعلى زيادة عدد المؤيدين لديها.

ومن هنا فليق الفساد والإفساد في الشركات سوف تعمل على عدم الالتزام بتطبيق الحوكمة، بل وعلى استخدام الخداع والتزييف، بل واتساع مناخ عام من اللامسؤولية، ومن الفوضى ومن العشوائية الارتجالية الجاهلة، وهو ما يؤدي إلى اتساع نطاق الخداع، ونطاق التضليل ونطاق الخسائر وبالتالي تزداد الحاجة إلى تأكيد أهمية وضرورة الالتزام بتنفيذ الحوكمة كما يجب أن تكون، وعدم التهاون مع من تسول له نفسه المساس بها، خاصة فيما يتصل بجوانبها وأبعادها التحتية، والتي يوضحها لنا الشكل التالي:¹

شكل رقم:(09): البعد التحتي للحوكمة.



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص115.

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 115.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل من عرض وإبراز الإطار النظري لحوكمة الشركات وعرض مختلف الجوانب المتعلقة بالحوكمة من مبادئ وآليات وأبعاد نستنتج أن لتطبيق حوكمة الشركات آثار إيجابية نذكر منها:

- رفع مستوى الأداء للشركات ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين لاتخاذ القرار.
- اكتشاف ظاهرة الفساد المالي والإداري والقضاء عليه ودعم القدرات التنافسية للاقتصاد.
- توفير الاطمئنان لدى المستثمرين وحملة الأسهم نحو تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع ضمان الحفاظ على حقوقهم.
- تجنب انزلاق الشركات في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وكذا حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.

لقد أخذ موضوع الاستثمارات وبالأخص الاستثمارات المحلية دورا مهما في الاقتصاديات المعاصرة في معظم دول العالم، فمن أجل تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي وتنويع السلع والخدمات في الأسواق الداخلية، يجب الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي تعتبر أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد،

ويعد الاستثمار المحلي أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات وكذا الاقتصاد العام لأي بلد، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة وكذلك مواكبة العصر وباعتبار الاستثمارات الآلية الفعالة في التقدم تسهر الدولة على تنشيطها وتوسيعها حسب ما تقتضيه أهدافها وتوجهاتها، حيث يحظى بأهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية وهذا رغم زيادة تعقد الأنظمة الاقتصادية وتشابكها نتيجة التطور التكنولوجي والزيادة المستمرة في الاحتياجات على مختلف الموارد، إلا أنه يبقى عنصرا فعالا في الاقتصاد وديناميكيا تبين للدولة اتجاه نموها الاقتصادي، ومن خلال ما سبق سوف نحاول التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار.

المبحث الثاني: الاستثمار المحلي مفهومه وأهميته وأنواعه.

المبحث الثالث: قنوات مساهمة الحوكمة في تعزيز الاستثمار المحلي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، عنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وعليه سيتم التطرق لمفهوم الاستثمار وأهميته ثم الاستثمار المحلي وأهم أنواعه.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار.

لقد اختلفت الآراء والأفكار في إعطاء أو تحديد معنى دقيق ومتكامل لمفهوم الاستثمار، فهناك من يعرفه على أساس الحاجة إليه والهدف من قيامه، وهناك من يعرفه على أساس وظيفة. ومن أهم التعاريف الذي حظيت بالاهتمام:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.

يعرف الاستثمار على أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل، في حين أن الاستثمار قد يكون في أصول حقيقية (عينية) أو في أصول مالية.¹

ويعرفه "LAMBERT" على أنه عملية تهدف إلى إنتاج سلع رأس مالية التي هي ليست مستهلكة في المرحلة الحالية، وتستعمل لإنتاج مبلغ في المرحلة القادمة.

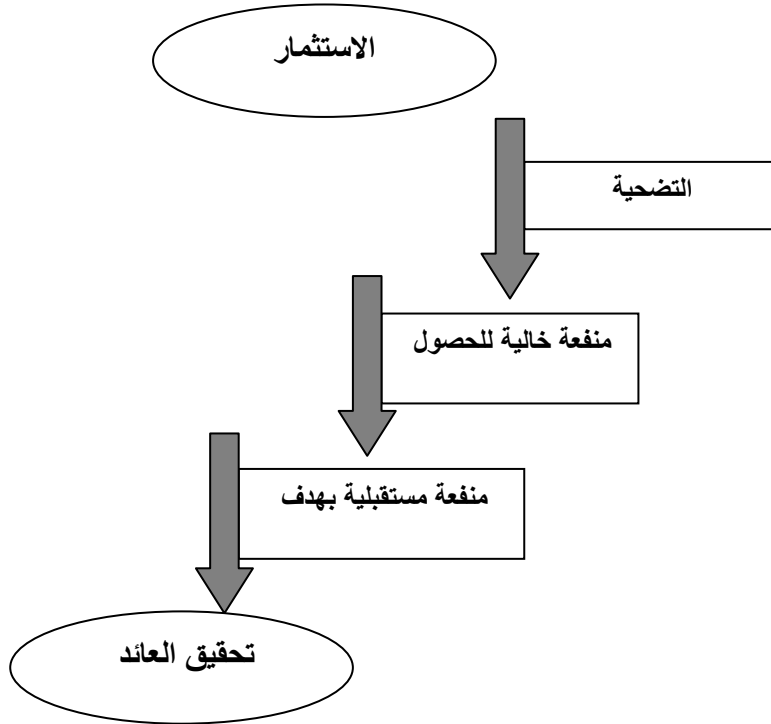
ويعرف الاستثمار أيضاً أنه عملية تقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل.²

من خلال التعاريف السابقة نجد بأن الاستثمار هو تخصيص قدر معين من رؤوس أموال، يتم استخدامها للحصول على منافع مستقبلية تهدف لتحقيق أكبر عائد.

¹ محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى وآخرون، مقدمة في الاستثمار، تحليل الأوراق المالية وإدارة المخاطر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص20.

² محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 20.

وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:
الشكل رقم: (10): ماهية الاستثمار.



المصدر: مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 7.

الفرع الثاني: مفاهيم الاستثمار.

لا يقتصر مفهوم الاستثمار على الموجودات المادية والمالية فقط وإنما يأخذ عدة مفاهيم حسب اختلاف الجوانب والمتمثلة في:

أولاً- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

وفقا للمفهوم الاقتصادي يعرف الاستثمار هو توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته.¹

ثانياً- مفهوم المالي للاستثمار:

¹ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 17.

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه "توظيف فوري لمبالغ مالية قصد خلق أو اكتساب أصول ثابتة على أمل الحصول على أرباح في فترات زمنية لاحقة."

وعليه فهو يمثل تحويل الأموال إلى نشاط فعلي متبوع بتدفق أموال أي:

موارد ← إنتاج ← مبيعات ← تحصيلات صافية.

ثالثاً- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

من خلال هذا الجانب يمثل الاستثمار توظيفاً دائماً للأموال وإنفاق رأس مال بمعنى شراء أو إنشاء أصول يتحقق منها العائد في الأجل الطويل ويكون موزعاً على فترات زمنية متعددة " وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين:

* استثمارات مرتبطة بدورة الاستغلال: وتمثل جميع السلع (الأصول الإنتاجية بمختلف أشكالها والتي تستعمل بطريقة مادية كوسيلة عمل كالمباني وأثاث، وغيرها.

* استثمارات خارج دورة الاستغلال: وتمثل جميع الأصول التي لا تستعمل في العملية الإنتاجية بل تستغل لأغراض أخرى، مثل شراء أراضي لأغراض المضاربة.¹

وبصفة عامة يمكن القول مما سبق بأن الاستثمار هو عبارة عن توظيف للأموال في المدى الطويل في أشكال مختلفة من أجل تحقيق العديد من الأهداف.

الفرع الثالث: علاقة الاستثمار بمفاهيم أخرى.

من التعاريف السابقة للاستثمار، يمكن أن نستنتج منها عنصرين رئيسيين لمفهوم الاستثمار هما العائد والمخاطرة، ويختلف مقدار العائد ودرجة تحمل المخاطرة من فرد إلى آخر، هذا الاختلاف أدى إلى ظهور بعض المصطلحات في بيئة المستثمرين مثل المضاربة والمقامرة وتداخلهما مع مفهوم الاستثمار، وحتماً يتطلب أن نفرق بين هذه المفاهيم وكما يلي:²

¹ برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 6.

² قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 31.

* نستعمل مفهوم المقامرة للتمييز بين الاستثمار والمضاربة فيمكن تعريف المقامرة بأنها مراهنه على دخل غير مؤكد فعندما تتوفر لدى المستثمر رغبة كبيرة في تحمل درجة عالية جدا من عدم التأكد بالنتائج (أي مخاطرة كبيرة) سعيا وراء الربح ومنه يتحول عندئذ إلى مقامرة.

- أما المضاربة فتتضمن أن يكون الشخص مستعدا لتحمل درجة عالية نوعا ما من عدم التأكد من النتائج ولكنها مدروسة بشكل أو بآخر (مخاطر عالية لكنها مدروسة) أملا في تحقيق أرباح مرتفعة تكون أرباح رسمية تنتج عن التقلبات المتوقعة في أسعار السلعة أو الورقة المالية التي يستثمر أمواله فيها في السوق وسمي هذا الشخص مضاربا.¹

أما فيما يخص الاستثمار الفعلي فيتطلب استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج (من المخاطرة) أملا في الحصول على ربح ملائم لها يتمثل غالبا في صورة أرباح إرادية هي أرباح السهم أو السند أو إيجار العقار.²

وبناء عليه فإن المضاربة تأتي في موقع متوسط بين الاستثمار للمقامرة وهذا يعني أن المضارب هو المستثمر ولكن قبوله للمخاطرة يتعدى الحدود المعقولة للاستثمار فيدخله ذلك في نطاق المقامرة. ولكننا لا نعتبره مقامرا لأنه إذا كان مضاربا محترف فإنه يبني معاملا على تنبؤات محسوبة بعكس المقامر، وهذا ما سوف نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم: (01): مقارنة بين الاستثمار والمضاربة والمقامرة.

المقامر	المضاربة	الاستثمار	المعيار
غير مؤكد	مرتفع	معقول	العائد المرغوب
رأسمالي	رأسمالي	إداري	نوع العائد

¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 1.

² قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 31.

درجة المخاطرة	مقبولة	عالية	عالية جدا
فترة الاستثمار	طويلة	قصيرة	قصيرة
التركيز في القرار	موعد الاستحقاق	مقدار العائد	مقدار العائد
المعلومات	مؤكد	محسوبة	غير مؤكدة
الفرد	مستثمرا	مضاربا	مقامرا

المصدر: قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص32.

المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار وأهدافه.

يتطلب القيام بعملية الاستثمار، مراعاة مجموعة من المبادئ والأسس قبل اتخاذ لقرار الاستثمار، مما يمكنه من تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مبادئ الاستثمار.

حتى يتوصل المستثمر إلى اختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ وأهمها:¹

- معرفة البدائل المتاحة له من حيث تكاليفهم وعوائدهم المتوقعة ومخاطرها ويعني ذلك أن على المستثمر أن يجري مسحا كاملا عن فرص الاستثمار المتاحة له.
- تحديد الفترة الزمنية للاستثمار، أي هل يريد المستثمر استثمار أمواله استثمارا قصيرا أم طويل الأجل، اعتمادا على نوع الدخل الذي يرغب في تحقيقه خلال الفترة الزمنية.

¹ قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص ص 34-35.

- تحديد درجة المخاطر التي يرغب المستثمر في تحملها، أي استعداده لتحمل الخسائر التي قد يتعرض لها جزء من استثماراته في المستقبل.
- ضرورة تنوع الاستثمار، أي توزيع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات من خلال توزيع استثمارات ما بين الأسهم والسندات وغيرها بهدف تحقيق هدف استثماري محدد.
- ضرورة الاستعانة بالكفاءات المالية التي لديها الخبرة والدراية الكافية لهذا المجال، والتي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب للاستثمار من خلال تقديم كل ما يحتاجه المستثمر من معلومات وتهيئتها بالشكل الذي يمكنه من اتخاذ القرار السليم.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار.

- تختلف أهداف لاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار، إما تحقيق النفع العام بالنسبة لدولة أو تحقيق الربح بالنسبة للفرد وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:¹
- الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها.
 - تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة.
 - استمرار السيولة النقدية (توفير مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات النشاط وكذلك العملية الإنتاجية للمشروع الاستثمار).
 - استمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة.
 - تقوية بنیان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الإختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمة ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
 - المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد بتقديم النموذج الأمثل، الذي يتم الأخذ بالإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمناقشة.²

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار وأهميته.

يحتل الاستثمار أهمية كبيرة في جميع أنواع الاقتصاديات بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية السائدة، كما سمح لنا بالتمييز بين مختلف أنواعه مع الإشارة إلى أن تصنيفاته تتعدد بحكم اختلاف معايير التقسيم والتصنيف.

¹ هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، العراق، 2009، ص ص 20-21.

² منصورى زين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص نفود مالية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 43.

الفرع الأول: أنواع الاستثمارات.

للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر:

أولاً- أنواع الاستثمارات بحسب معيار الجنسية:

* استثمارات داخلية (وطنية): وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود

فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن.¹

وينقسم إلى قسمين (عام وخاص):

- استثمار وطني عام: يقوم عليه القطاع العام، أو الحكومة، أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بدافع

عام مثل (تحقيق حدة البطالة وزيادة معدلات النمو والرفاهية العامة).

- استثمار وطني خاص: يقوم به الأفراد أو مؤسسات خاصة بدافع تعظيم الربح وتقوية المركز

التنافسي.²

* استثمارات الأجنبية: هي كل استخدام يجري من الخارج بموارد مالية يملكها بلد من بلدان أو

الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية.

ويعرف الاستثمار الأجنبي أيضا بأنه توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل

في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية وينقسم إلى:³

- استثمار أجنبي مباشر: وهو تلك الاستثمارات التي يديرها أجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو

تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة

الجنسيات ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة أنواع وهي:

- استثمار ثابت: يتمثل في مصانع وآلات.

- استثمار في المخزون: مواد خام، منتجات نهائية.

- استثمار عقاري: يشمل مساكن وإسكان إداري.

¹ عبد الله عبد الكريم، عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 19-20.

² علي لطف، الاستثمارات العربية (مستقبل التعاون الاقتصادي العربي)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 7.

³ عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سابق، ص 20.

- استثمار أجنبي غير مباشر (استثمار في الأوراق المالية): وهي استثمارات في شكل قروض أجنبية أو شراء الأجانب بأسهم أو سندات حكومية أو خاصة.

ثانيا- أنواع الاستثمارات حسب سرعة تحقيق العائد:

* استثمار ذو العائد السريع: يتمثل في الأوراق المالية (أسهم وسندات)، الصناعات الاستهلاكية.

* استثمار ذو العائد البطيء: ويكون في مشاريع البنية الأساسية، صناعات الثقيلة.¹

ثالثا- استثمارات حسب الغاية: يصنف وفق هذا المعيار إلى:

* استثمار تطوير: الغاية منه تطوير المؤسسة، وذلك بالرفع من طاقتها الإنتاجية عن طريق استخدام وسائل إنتاج جديدة وهو نوعان:

* استثمار الطاقة: أي الزيادة في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة تهدف بتنوع شكلية المنتوجات والزيادة في حجمها.

* استثمار استراتيجي: حيث يهتم هذا النوع بتحضير ووضع خطط مستقبلية للمؤسسة لتخفيض التكاليف

وتوسيع حصة المؤسسة في السوق وتقليصها من مخاطر تحقيق خسائر ناتجة عن انحرافات قد تحدث أثناء تنفيذ الخطط.²

* استثمار حماية: الغرض من هذا الاستثمار هو حماية نشاطات المؤسسة وخاصة الرئيسية منها من خطر

التوقف، كأن تستمر مؤسسة تعمل في مجال النسيج في زراعة القطن باعتباره مادة أولية أساسية للعملية

الإنتاجية وذلك لتفادي القطاعات في التموين من هذه المادة الأساسية.³

رابعا- أنواع الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي:

¹ علي لطي، مرجع سابق، ص 7- 8- 9.

² برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ برحومة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 7.

* **استثمارات المنشآت التجارية:** أي الاستثمارات في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات، وهذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في المجتمعات كافة وهو يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة.

* **استثمارات المنشآت الزراعية:** تعتمد هذه الاستثمارات على نشاطها الأساسي في زراعة مختلف أنواع المزروعات وجنيها في المواسم المحددة لها، وهي تعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها، نظرا لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

* **استثمارات المنشآت الصناعية:** تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء والكهرباء الإيصالات والنقل، وهذه المنشآت ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى في القطاعات المختلفة واستمراريتها.¹

خامسا- أنواع الاستثمارات حسب الطبيعة:

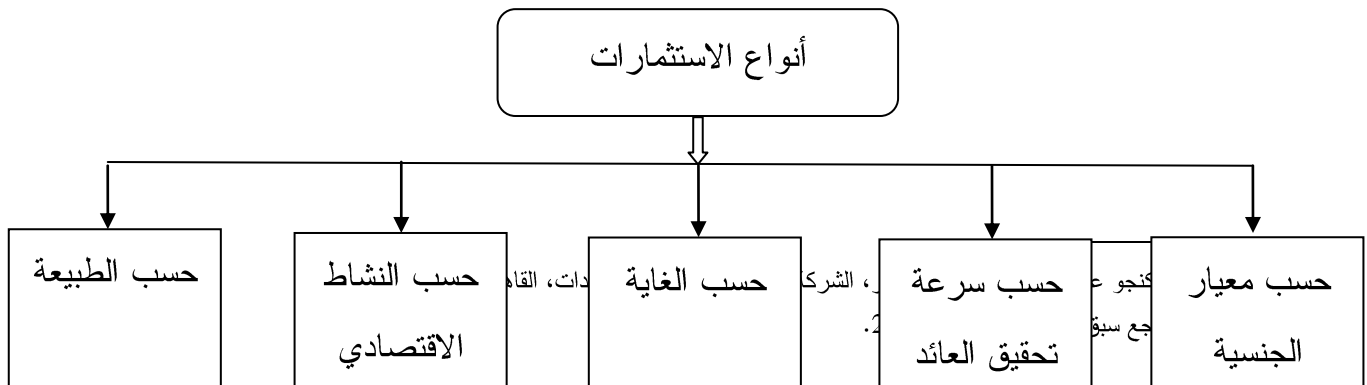
ينقسم الاستثمار حسب طبيعة إلى نوعين أساسيين هما الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي:

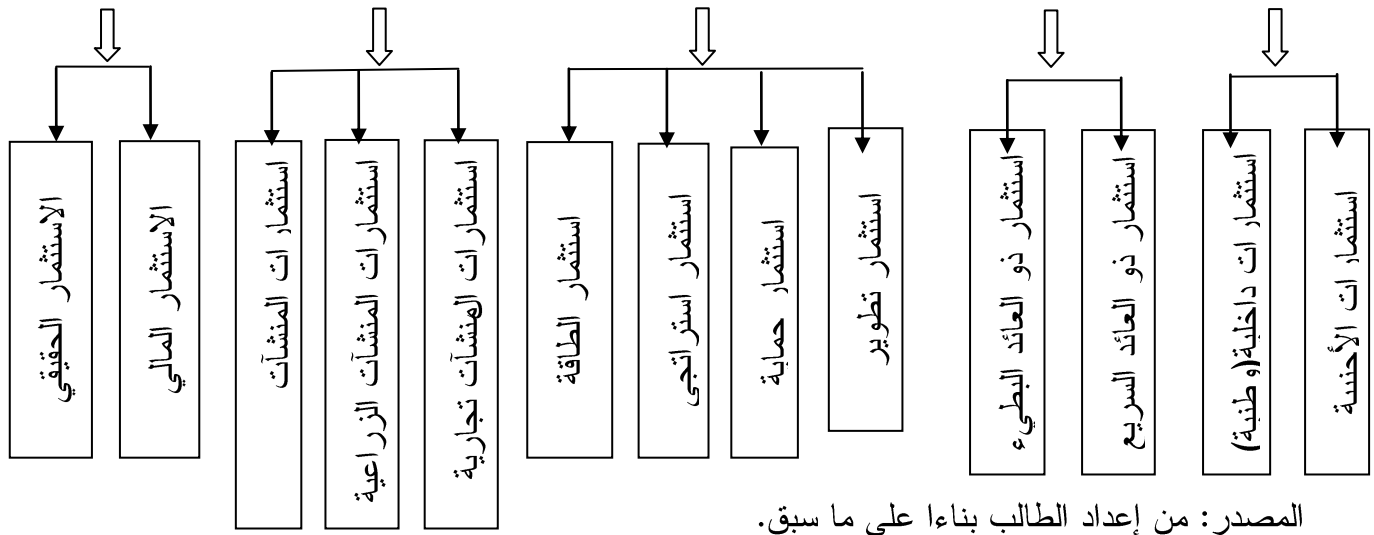
* **الاستثمار المالي:** هو مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (أسهم وسندات) والأوراق المالية أخرى بهدف اقتناءها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة عالية ومن خصائصها الاتساع والعمق.

* **استثمار حقيقي:** ويشمل كل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة لتكوين رأس المال في المجتمع، أي زيادة الطاقة الإنتاجية شراء الآلات والمعدات.....الخ.²

والشكل الموالي يوضح عملية تقسيمات الاستثمار حسب كل تصنيف:

الشكل رقم:(11): أنواع الاستثمارات.





الفرع الثاني: أهمية الاستثمار.

إن للاستثمار دور كبير وأهميه في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها المكانة الاقتصادية على المدى الطويل، ويمكن أن نحدد أهميته كما يلي:¹

- * الاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة.
- * استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط.
- * الانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من القدرات العملية والفنية.
- * خدمة الخطط التنموية والخطة العامة للدولة، بحيث يعتبر أداة عاجلة للتنمية.
- * المشروعات الاستثمارية التي تهدف إلى التصدير تكون ذات أهمية كبيرة من حيث توفير العملة الصعبة.
- * تحسين في الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات وخفض الواردات.
- * القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل.
- * زيادة حجم السوق وخلق وفورات خارجية لاستثمارات أخرى.

¹ مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار، حالة الجزائر، أطروحة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار تلجبي بالأغواط، 2004، ص 55.

المبحث الثاني: الاستثمارات المحلية.

سوف نقوم من خلال هذا المبحث التطرق إلى تعريف الاستثمار المحلي ومختلف أشكاله ثم عرض أهميته وأهدافه وهذا في المطلب الأول أما المطلب الثاني يتم فيه تقييم الاستثمارات وكذا المهتمون بتقييم الاستثمارات.

المطلب الأول: تعريف ومفهوم الاستثمار المحلي.

وهي الأصول والاستثمارات الأخرى التي ينشئها أو يتولاها المستثمرون سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، أو تلك التي يقوم بها القطاع العام في بلد المستثمر، ولعل ما يميز الاستثمارات المحلية التي تقوم بها الدولة في كثير من الأحيان هو أنها لا تأخذ روح المقارنة بين تكلفة الاستثمار وعائده المالي بشكل مطلق لأن بعض هذه الاستثمارات يصعب تقسيمها من خلال الأساليب المادية في التقسيم، حيث أنها تأخذ من عوامل أخرى تشمل مجالات أوسع من التكاليف والعوائد أو المكاسب المادية المباشرة وغير المباشرة خاصة في مشروعات البنية الأساسية، والمشروعات الأخرى التي لها أثر كبير على البيئة التي تتسم عمليات تقييمها بشمولية تتسع إلى بحث المنافع المتداخلة وكذا التكاليف المتطورة وغير المتطورة لعدد كبير من الأطراف الذين يتأثرون سلباً أو إيجابياً بمثل هذه المشروعات الاستثمارية.¹

الاستثمارات المحلية: "هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة

الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية... الخ".²

ومنه فإن الاستثمارات المحلية هي تلك الاستثمارات التي تكون داخل السوق المحلي في البلد المعني أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة وقد يأخذ البعد المحلي للاستثمارات مجالات أضيق من ذلك فقد نعني بالاستثمارات المحلية تلك الاستثمارات في مناطق محددة جغرافياً داخل الدولة، كتلك البرامج المسطرة للجنوب الكبير أو للهضاب العليا وغيرها. وتكون الاستثمارات بعدة أشكال كما يلي:³

الفرع الأول: الاستثمارات في تكوين رأس مال ثابت: وتقسم إلى:

¹ حامد العربي الخضيرى، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص ص 21-22.

² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1998، ص 36.

³ دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008، ص 74.

1 - الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي مثل تأسيس المشاريع الزراعية والخدمات... الخ.

2 - الاستثمار في رأس مال الثابت الذي يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية، ويساعد في توسيع الطاقة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المرتبطة بهذا النوع من الاستثمارات مثل الطرق والهياكل الارتكازية الأخرى.

3 - الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية مثل المتاحف والتماثيل والنصب التذكارية.

(2) الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: وهذا النوع من الاستثمار لا يؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية، والغرض الأساسي منه تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الإنتاج والبيع بالنسبة للشركات الصناعية والخدمية، أي تأمين استمرارية عملية الإنتاج والبيع بدون توقف.

(3) الاستثمار في فائض التصدير: وهو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي، ويحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.

(4) الاستثمار في الأسواق المالية: وهو الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق المالية.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الاستثمار المحلي.

يأخذ الاستثمار المحلي أهميته وأهدافه من أهمية وأهداف الاستثمار بشكل عام لكنه يضيف إليه أهميته وأهدافه ذات أبعاد جهوية محلية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف الاستثمار.

مهما كان نوع الاستثمار فإن المستثمرين يسعون إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

1 - تحقيق العائد الملائم: فهدف المستثمر في توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة عمولات

على استمرار المشروع لأن تعثر الاستثمار ماليا يدفع صاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة.

¹ حامد العربي الحضيرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

- 2 - المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع: ذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع وربما سيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس المال الأصلي لتجنيبه الخسارة.
- 3 - ضمان السيولة: يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيدة عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري.

- 4 - ضمان السيولة اللازمة: لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة التزامات العمل لاسيما المصروفات اليومية تجنباً للعسر المالي.
- حيث إن الاستثمار المحلي يحقق أهدافاً أخرى ضمنياً منها:
- تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
 - توفير مناصب عمل.
 - المساهمة في حركية الاقتصاد وتوفير مصادر جديدة للتمويل.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار.

- يعتبر الاستثمار العنصر المحرك والأهم في تحقيق التنمية الشاملة للدولة وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:¹
- المساهمة في زيادة الدخل القومي وهذا عن طريق الأرباح التي تحققها الاستثمارات.
 - المساهمة في توفير العملة الصعبة أي مدى تحقيقه للفائض في ميزات المدفوعات.
 - التأثير على أسعار الفائدة وأسعار العملات.
 - الرفع في مستوى التشغيل أي الزيادة في العمالة والقضاء على البطالة.
 - رفع مداخل الدولة في ميدان الجباية الضريبية وهذا لكثرة المصانع في حالة زيادة الاستثمار بالتالي الضرائب المفروضة.
 - تحفيز النشاط الاقتصادي في مناطق معينة وفك العزلة عنها،
 - تنشيط الصناعات المحلية.
 - تكوين الثروة وتنميتها ويكون هذا عندما يضحى الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

¹ حامد العربي الحضيبي، مرجع سابق، ص 29.

المطلب الثالث: تقييم الاستثمارات.

من أجل أن يتحقق الهدف أو الغاية من التقييم فإن ينبغي تناوله من الزوايا المختلفة التي تعكس أبعاده، وذلك من خلال التعرف بشكل واضح على دوافع التقييم والحاجة إليه، وتحديد المنهجية والعناصر والهيومات الداعمة لها والتي سنتناولها في هذا المطلب.

الفرع الأول: الحاجة إلى تقييم الاستثمارات.

تعني عمليات تقييم الاستثمارات بقرارات المختصين بشأن إنفاق رأس المال، وذلك فيما يتعلق بترسيخ فكرة الاستثمار وقبولها، وتحديد الزمن المناسب للاستثمار، وكيفية تدبير الأموال اللازمة للإنفاق وجدولة استخداماتها في المشروع الاستثماري الذي يتم قبوله.

وتعتبر مثل هذه القرارات على درجة عالية من الأهمية، حيث أنها تتعلق بإنفاق مبالغ كبيرة، بما يفرض أن تتم بحذر شديد، لأنه قد يكون من الصعب تغيير أو إلغاء القرار الاستثماري إذا وصل إلى مرحلة من المراحل المتقدمة، ذلك فضلا عن أن الإنفاق الاستثماري يرتبط بالمستقبل، وعامل الزمن والعوائد المتوقعة التي قد تتم في ظروف من عدم التأكد.

فإن عمليات التقييم هي التي تزن أو تقارن تكاليف الاستثمار بعوائده المتوقعة لتحديد جدوى كل مشروع استثماري.

حيث يعتمد المستثمر أو الشركة التي تتبنى المشروع الاستثماري على المصارف، والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات أو الإنفاق الرأسمالي، فإن هذه المؤسسات التمويلية تعتمد أيضا على نتائج التقييم التي تظهر عائدا مجزيا يتضمن من خلاله استمرارية المشروع لاسترداد التكلفة الاستثمارية والعائد المتوقع منه، وفق ما كان مخططا له.

وكذلك الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الحكومات أو القطاع العام، والتي تدخل في إطار الإنفاق الرأسمالي، فإنه يتم تقييمها للمقارنة بين تكاليفها الرأسمالية، ومنافعها المختلفة للتأكد من أن تلك المنافع تفوق التكاليف المتعلقة بالمشروع.¹

الفرع الثاني: المهتمون بتقييم الاستثمارات.

يهتم بتقييم الاستثمارات كل من لهم علاقة بالقرارات الاستثمارية من حيث تمويلها، أو إدارتها أو تشغيلها، أو ضمانها، أو مراقبتها، لما يضمن لكل منهم تحقيق أغراضه متمثلة في استرداد الأمال المستثمرة، وتقييم العائد منها، ذلك بالإضافة إلى تقليل معدلات المخاطرة فيها إلى أدنى درجة ممكنة، ومن بين المهتمين بتقييم الاستثمارات الفئات التالية:²

أولاً: المستثمرون: وهم الأفراد والشخصيات الاعتبارية الذين يبحثون عن فرص استثمارية لاستثمار أموالهم في شتى الفرض الاستثمارية.

ثانياً: المصارف والمؤسسات المالية: هم الذين يهتمون بتقييم الاستثمارات لتحديد حجم الائتمان الذي يمكن تقديمه لتمويلها.

ثالثاً: شركات التأمين: للتعرف على حجم المشروعات، وتقدير القيمة التي يمكنها منح التأمينات في حدودها.

رابعاً: مراقبو الحسابات: يعني مراقبو الحسابات بإيداء رأيهم في القوائم المالية للشركة المالكة للمشروع الاستثماري، مما يجعل من بين مهامهم الإطلاع على ما يتم في شأن تقييم المشروعات الاستثمارية للتأكد من قيمتها الدفترية والسوقية، ومدى كفاية المخصصات المالية التي يكونها المستثمر في دفاتره المالية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

¹ حامد العربي الحضيري، مرجع سابق، ص ص 57-58.

² حامد العربي الحضيري، مرجع سابق، ص ص 60-61.

خامسا: السماسرة والضاربون في الأسواق المالية: يهتم السماسرة والمضاربون في الأسواق المالية بتقييم المشروعات الاستثمارية التي يتعاملون في أسهم الشركات المالكة لها.

سادسا: المديرون أو المشغلون: وهي شركات الإدارة التي تتولى إدارة المشروعات الاستثمارية، أو التي من يمكن أن يوكل إليها إدارة هذه المشروعات، كما هو الحال في الفنادق، أو بعض المشروعات الصناعية أو الزراعية الأخرى التي قد توكل إدارتها أو تشغيلها إلى شركات إدارة متخصصة ومحترفة. يضاف إلى ما سبق حاضنات الأعمال التي من شأنها مرافقة المؤسسات التي تنتمي إليها.

المبحث الثالث: قنوات مساهمة الحوكمة في تعزيز الاستثمار المحلي.

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة ووضعية حرجة نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها خلال السنوات الأولى من التسعينات إلا أنه استرجع عافيته وأصبح يتجه شيئا فشيئا نحو بر الأمان من خلال سياسة رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية وبخبرات محلية ودولية مسرت مختلف جوانب الاقتصاد وعليه سعت الجزائر إلى توفير مزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية والدولية، وتطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة، وكذا استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني ومن هذا المنطلق سوف نحاول توضيح دور أو أهمي الحوكمة في تعزيز الاستثمار المحلي.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للحوكمة في تدعيم الاستثمار.

تساهم حوكمة الشركات في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

وعليه تظهر أهمية حوكمة الشركات من خلال ما يلي:

1 إن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار ولاسيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعلومة واشتداد

- المنافسة بين الشركات من أجل الاستثمار، لذا فإن الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها.¹
- 2 إن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة وضمان اتخاذ قرارات الاندماج أو الاستحواذ بناء على أسس سليمة.
- 3 تعظيم القيمة السهمية للشركة وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، لاسيما في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو استحواذ من مستثمر رئيس.
- 4 إن الحوكمة تؤكد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والإدارية والمالية، والتأكيد على الشفافية، مما يساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الشركة.
- 5 إن الالتزام بمعايير حوكمة الشركات من شأنه أن يفرز للشركات أعضاء مجالس إدارات أكثر تدريباً ودراية، سواء أكانت تلك الشركات عامة أو خاصة.
- 6 تعد مبادئ حوكمة الشركات أداة فعالة لمكافحة الفساد وضمان معرفة أعضاء مجالس الإدارات بالاحتياجات التي تفرضها بيئتهم المتغيرة ومصالح المساهمين على المدى البعيد.
- 7 تحسن حوكمة الشركات مسؤولية المواطن لدى الشركات في جانبها التطبيقي؛ إذ تهتم الشركات بتأثير أنشطتها على المجتمعات التي تعمل فيها وما ورائها، ونتيجة ذلك تغدو الممارسات الإدارية أكثر حساسية واستجابة لاحتياجات المجتمع في الدول النامية.
- 8 وعلى الصعيد القانوني يهتم القانونيون بأطر وآليات حوكمة الشركات لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة بالشركة، و لاسيما مع كبرى الشركات في الآونة الأخيرة؛ ولذا فإن التشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تنظم العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة ومن ثم الاقتصاد ككل.
- المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في اجتذاب وتدعيم الاستثمار.**

تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية، وذلك لأن المستثمرون حالة ضرورية وحجر الزاوية في الوحدات الاقتصادية كافة، ويتم ذلك من خلال الشفافية في التعامل معهم

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، فلسطين، 2007، ص 31.

فإن حماية مصالحهم واطمئنانهم على أموالهم المستثمرة في الشركة يعد من الأولويات لدى الوحدات الاقتصادية، لأن هذا يؤدي بالنتيجة إلى رفع أسعار أسهم الوحدة في السوق ودعم مركزها التنافسي مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرأ حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد الإداري وسوء الإدارة بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها وبما يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.¹

ومن الجانب الآخر تؤدي الحوكمة إلى تطوير الأسواق المالية من خلال حماية المستثمرين، فالأسواق المالية والوسطاء الآخرين يساعدان في جلب الاستثمارات والمدخرات سوية من خلال وجود حلول خلاقة للمشاكل المالية التي يمكن أن تتعرض لها الأسواق المالية، واعتبر La porta أن حماية المستثمر ترتبط بكفاءة الحوكمة، والتي تسمح بتطوير الأسواق المالية والتخصيص الكفء لرؤوس الأموال من خلال الشركات فالنتيجة الهامة لتحليل حاجة الأسواق المالية إلى حماية المستثمر، تظهر متصلة في الهياكل القانونية في كل دولة فالتحسين الهامشي لا ينتج عنه درجة ضرورية لحماية المستثمر وبالمقابل هناك نظم قانونية تؤكد على حماية المستثمر، وتعمل حوكمة الشركات على التحكم في أداء الشركة من خلال المساهمة في منع أو الحد من ارتكاب المخالفات والتصرفات الغير قانونية عن طريق التزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لأعمال الشركة والتزامها بالمسؤولية الأخلاقية والبيئية، الأمر الذي يزيد من درجة الثقة في قوائمها المالية بما يؤثر على سلوك قرارات الاستثمار وبالتالي تداول أسهمها في الأسواق المالية.

حيث تلعب دورا هاما في توفير تأكيد بمدى التزام جميع العاملين في الشركات بالمسؤوليات الأخلاقية بشأن تطبيق قواعدها، ويزداد على ذلك من أثر ملموس على مصداقية الإفصاح المحاسبي وبالتالي على تداول الأسهم في الأسواق.²

¹ خالص حسن يوسف الناصر، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان(العراق)، مجلة جامعة نورو، العدد(صفر)، العراق، 2012، ص 12.

² خالص حسن يوسف الناصر، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، مرجع سابق، ص 13.

وعليه هناك عدة طرق يمكن بها لحوكمة الشركات أن تساعد بها الشركات والاقتصاديات على اجتذاب

الاستثمارات لتدعيم أساس الأداء الاقتصادي الطويل الأجل والقدرة التنافسية كما يلي:¹

- 1- إن طلب الشفافية في عمليات الشركات، وفي إجراءات المحاسبة والتدقيق، وفي عمليات الشراء، وفي كافة الأعمال، يؤدي إلى مهاجمة حوكمة الشركات لجانب العرض في عمليات وعلاقات الفساد، إذ أن الفساد يؤدي إلى استنفاد موارد الشركات ومحو قدرتها التنافسية، وإلى نفور المستثمرين بعيدا عنها.
- 2- إن إجراءات حوكمة الشركات تعمل على تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجالس الإدارة في وضع استراتيجيات سليمة للشركة، وضمان عدم القيام بعملية الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب سليمة ومقنعة تدعو إليها حاجة الشركة، والتأكد من أن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء، وهذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية وعلى تعزيز وتحسين أدائها.
- 3- إن إتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين، يؤدي إلى قيام نظام قوي لحوكمة الشركات يساعد على منع وقوع الأزمات الدورية، حتى في الدول التي لا يتم فيها تداول معظم أسهم شركاتها في بورصات الأوراق المالية، كما يساعد اتخاذ الخطوة التالية على ضمان وجود طرق للتعامل مع حالات إخفاق وتوقف الشركات؛ مما يوفر التعامل العادل لكافة أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين وأصحاب الشركة والدائنين.
- 4- لقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخرا، أن الدول التي توافرت بها حماية أقوى لمصلحة الأقلية عن طريق حوكمة الشركات، تمتعت أيضا بوجود أسواق مالية أكثر ضخامة وأكثر سيولة؛ كما تظهر المقارنات بين الدول التي تضع قوانينها على أساس تقاليد قانونية؛ إن الدول ذات النظم الضعيفة تكون فيها معظم الشركات مملوكة أو تحت سيطرة قلة من المستثمرين الحاكمين بدلا من هيكل الملكية واسع الانتشار. ومن ثم فإنه في الدول التي تحاول جذب صغار المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب تكون حوكمة الشركات بالنسبة لها على قدر كبير من الأهمية من ناحية الحصول على العملة الصعبة المكتنزة لدى المستثمرين المحتمليين، ويمكن لهؤلاء المستثمرين مجتمعين أن يمثلوا مصدرا لمبالغ ضخمة لاستثمار طويل الأجل.

¹ جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الدولية، 2003، واشنطن، ص ص 3-4.

5- إن غرس حوكمة الشركات يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخوصصة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.

6- إن الحاجة إلى حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية تتعدى حل مشاكل الوكالة إذ أن الاقتصاديات النامية والصاعدة دائماً ما تواجه موضوعات مثل نقص حقوق الملكية وسوء استخدام حقوق مساهمي الأقلية، وانتهاك العقود، ونهب الموجودات، والتعامل مع الذات، وأكثر هذه الأفعال لا تخضع للعقاب، ويرجع هذا إلى النقص في التشريعات والمؤسسات السياسية الاقتصادية اللازمة للديمقراطية والأسواق كي تقوم بعملها؛ وبدون وجود تلك المؤسسات والتشريعات لن يكون هناك أي أثر بسيط للحوكمة، ومن ثم فإن غرس الحوكمة في اقتصاديات البلدان النامية والصاعدة يستدعي وضع وإنشاء التشريعات والمؤسسات الديمقراطية القائمة على أساس السوق.

المطلب الثالث: دور الحوكمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات لدعم القرارات الاستثمارية.

تعرف حالة عدم تماثل المعلومات هي الحالة التي تكون فيها المعلومات متاحة ومعروفة لطرف واحد، لكن الطرف الثاني لا تتوفر لديه مثل هذه المعلومات، وتؤدي هذه الحالة إلى عدم كفاءة الأسواق لأن معظم المستثمرين سيكونون غير قادرين على الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها في عملية اتخاذ القرارات. وفي ظل العلاقة التعاقدية بين الأصل والوكيل لنظرية الوكالة هناك حالة من عدم تماثل المعلومات، إذ أن الاتصال سيكون غير كفاء بين الأصل والوكيل،

ويؤثر عدم تماثل المعلومات على الكثير من القرارات المألقي مثل سياسات توزيعات الأرباح، التمويل، قرارات التكوين الرأسمالي، الإفصاح الاختياري للمعلومات، احتفاظ الإدارة بالملكي في إصدارات الأسهم الجديدة، والانتقاء الاختياري للمدققين الخارجيين، فالمعلومات لها محتوى إعلامي وبالتالي فإن عدم تماثل المعلومات المحاسبية سيؤدي للإضرار بكفاءة السوق وقدرتها على تشجيع الاستثمار، حيث أن كفاءة السوق لا تتحقق إلا في حالة تماثل المعلومات بين كافة الأطراف المتعاملة فيها وذلك حتى يكون تأثير

المعلومة على الأسعار وأحجام التداول كامل وسريع، وما دامت هناك عدم كفاءة فإن ذلك يعني إمكانية تحقيق بعض الأطراف لأرباح غير عادية على حساب الأطراف الأخرى التي ليس لديها معلومات. وتحقيق هذه الأرباح غير العادية سيؤدي بالطبع إلى الأضرار بالسوق، حيث يترتب عليه انسحاب بعض المتعاملين منها خوفاً من تحقيق خسائر وهذا ما سيؤدي إلى انكماش السوق وانخفاض السيولة وارتفاع تكلفة المعاملات مما يؤدي إلى التأثير السلبي على الاقتصاد القومي.¹

ويعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالشركة تعرضاً للمخاطرة، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حال نجاح الشركة وفي نفس الوقت أكثر الأطراف تحملاً للخسائر في حال فشل الشركة، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرقبون إلى معلومات بصفة مستمرة لتمكنهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة، كما أنهم يحتاجون إلى المتابعة المستمرة وتقدير الاحتمالات المستقبلية للشركة لتقييم وضع الشركة وتحديد ما إذا كان سوف يزيد من استثماراته أو يخفضها أو يتحول إلى شركة أخرى.

إن الهدف الأساسي لأسواق ذات طابع المستثمر هو حماية المستثمرين من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب وحمايتهم من خلال المراقبة، ويجب أن يكون الإفصاح كافياً بما يسمح للمستثمرين مقارنة الشركات بعضها ببعض بحسب الصناعات أو المكان، ويفترض أن الشفافية في القوائم المالية والإفصاح الكامل يشجع على اكتساب ثقة المستثمر والتي ستؤدي إلى زيادة السيولة ويخفض من تكلفة التبادل ويرفع من الجودة الكلية للسوق.²

والحوكمة تسعى دائماً إلى تشجيع الاستثمار في الأسواق المالية من خلال تحقيق أفضل مستويات الجودة في المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والمصدقية والقابلية للمقارنة وزيادة الفهم والتفسير في ضوء احتياجات بيئة الاستثمار، بالإضافة إلى تحقيق أفضل مستويات الاكتمال في هذا المحتوى من المعلومات

¹ خالص حسن يوسف الناصر، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، مرجع سابق ذكره، ص ص 15-16.

² وعد حسين شلاش الجميلي، دور مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على القرارات الاستثمارية، مؤتمر التخطيط الاقتصادي والإداري، رؤى مستقبلية في الاستثمار وإعادة الإعمار في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 26/25 ماي، 2011، ص 14.

والإفصاح الحيادي عنها وتخفيض عدم تماثلها لكافة الأطراف التي تشكل بيئة استثمارية من خلال تعزيز الإفصاح المحاسبي والشفافية فالمستثمرون يطلبون معلومات عن أعضاء المجلس والمديرين الخاصين التنفيذيين الرئيسيين لغرض تقييم تجربتهم ومؤهلاتهم وتقييم أي خلافات محتملة في المصالح التي قد تؤثر في أحكامهم كما يلي:¹

1 - تعد القوائم المالية المعتمدة من قبل المدقق الخارجي والتي تظهر الأداء المالي والمركز المالي للوحدة الاقتصادية (وتشمل الميزانية العمومية للوحدة الاقتصادية، قائمة الأرباح والخسائر، قائمة التدفقات النقدية، والملاحظات على القوائم المالية)، من أكثر المصادر استعمالاً للحصول على المعلومات عن الشركات، وفي صورتها الحالية، فإن الهدفين الرئيسيين للقوائم المالية هما تمكين القيام بالإشراف السليم وتوفير الأساس لتقييم الأسهم، كما أن مناقشات الإدارة وتحليلها للعمليات عادة ما تتضمنه التقارير السنوية، وهذه المناقشات تعد مفيدة إلى أقصى حد إذا ما تمت قراراتها جنباً إلى جنب مع ما يصاحبها من قوائم مالية، ويهتم المستثمرون بالمعلومات التي تلقي ضوءاً على الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية، وأن يتم الإفصاح عن العمليات المتعلقة بمجموعة كاملة من الشركات وفقاً للمعايير النوعية الدولية المعترف بها، على أن تتضمن معلومات عن الالتزامات العارضة والعمليات التي تتم خارج الميزانية إلى جانب المنشآت لأغراض الخاصة.

2 - الإفصاح عن السياسات المتعلقة بأخلاقيات الإدارة، والبيئة والسياسات تجاه الالتزامات العامة الأخرى، وبالتالي فإن أخلاقيات الإدارة مجموعة من المعايير والمبادئ التي تحكم السلوك الإداري والمتعلقة بما هو صح أو خطأ، إذ تبين أن أخلاقيات الإدارة تمثل خطوطاً توجيهية للمدراء في صنع القرار، وإن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج القرار، فكلما كان نشاط المدير أكثر تأثيراً في الآخرين، كلما ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المدير، ولعل في بيئة الوحدة الاقتصادية وثقافته السائدة وعلاقة الوحدات الاقتصادية فيما بينها، ما هو أكثر تأثيراً وأهمية في سلوك المدراء، فعلى الرغم من

¹ OECD, (2004), Principales of Corporate Governance :<http://www.oecd.org/dataoecd/32/18/31557724.pdf>.

وجود مدونات أخلاقية، وبالوقت نفسه نجد تزايد أعداد الشركات التي ترتكب المخالفات والانتهاكات الأخلاقية.

إذ تكون هذه المعلومات مفيدة للمستثمرين والمستعملين الآخرين لإجراء تقييم أفضل للعلاقات فيما بين الشركات والمجتمعات التي تعمل فيها، والخطوات التي اتخذتها هذه الوحدات الاقتصادية لتنفيذ أعمالها.¹

3 معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة كلا على حدا وعن كبار التنفيذيين وتشمل، سياسة مكافأتهم، ومعلومات عن مؤهلاتهم، وعملية الاختيار، وعضويتهم في مجلس الإدارة للوحدات الاقتصادية الأخرى، لأنه يشير إلى الخبرة واحتمالات الضغط الذي يواجهه عضو مجلس الإدارة، وأن يفصح عن درجة الارتباط بين مجالس الإدارة.

4 على مجلس الإدارة وضع الآليات والنظم التي تضمن احترام الوحدة الاقتصادية للقوانين واللوائح السارية، والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين، وفي الأحوال جميعها يجب أن يكون احترام القوانين واللوائح وكذلك الإفصاح عن هذه المعلومات مستندا إلى معايير موضوعية.

5 نشر المعلومات بهدف تلخيص سياسات الوحدة الاقتصادية، وممارساتها فيما يتعلق بتحضير المعلومات المالية وغير المالية عن الوحدة الاقتصادية ونشرها، والتي تشمل توقيت إصدار هذه القوائم التي سيتم الإفصاح عنها للأطراف ذات العلاقة.

6 الإفصاح عن نوع القوائم المالية التي تصدرها الوحدة الاقتصادية، هل هي سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية.

¹ خالص حسن يوسف الناصر، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، مرجع سابق، ص 16.

7 الإفصاح عن الالتزامات الاجتماعية، أي لابد من ربط الوحدة الاقتصادية بالمجتمع المحيط بها، وما يترتب على تلك الالتزامات من كلف وإيرادات في قوائم منفصلة عن القوائم الرئيسية وبشكل واضح وتفصيلي.

8 أن تلتزم الوحدة الاقتصادية بشروط الإفصاح كافة وبموجب القوانين السارية والنظم والقواعد التي تحكم الإفصاح العادل، فضلا عن التعامل مع المستثمرين والمحليلين الماليين بالتساوي، فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات.

-
- من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل توصلنا إلى بعض النتائج ومنها:
- تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئه التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية.
 - وأيضا في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية.
 - ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية والعربية المبدولة لتبني قواعد ومبادئ حوكمة الشركات.
 - إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بقواعد وآليات حوكمة الشركات لتعزيز الاستثمار والاستثمار المحلي.
 - توعية الشركات والمستثمرين داخل الوطن بحوكمة الشركات وتشجيعهم المستمر على مراعاتها من خلال النشرات التثقيفية والدورات التدريبية التي توعيتهم بأهمية الالتزام بقواعد الحوكمة والنتائج الايجابية المترتبة على ذلك، وذلك عن طريق المنظمات المهنية والجهات الرقابية المختصة.
 - توعية المؤسسات والوكالات الوطنية بالالتزام بقواعد آليات حوكمة الشركات وتفعيلها.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء أجهزة الدعم الحكومي والمتمثلة في المجلس الوطني للاستثمار ووكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم الشباب وغيرها، وبعد استعراض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالحوكمة والاستثمارات والاستثمار المحلي، سوف نتطرق في هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والذي قسمناه إلى مبحثين، سنتعرف على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني منهجية الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة.

عرفت الجزائر خلال فترة الثمانينيات تدهور في اقتصادها نظرا للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاشة إضافة إلى اعتمادها على مورد واحد متمثل في عائدات المحروقات لتغطية نفقاتها العامة وهذا ما أدى بها إلى التفكير في إيجاد حلول أخرى محاولة منها في إيجاد البديل فقد ركزت على الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر وتشجيعه وذلك بإنشائها للوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار APSI سابقا و ANDI حاليا.

حيث تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل:¹

- CNUCED للاستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر.
- ONUDI لتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات.
- البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال".

¹ المرسوم التشريعي رقم (93 /12)، المادة رقم 09 المؤرخة في 5 أكتوبر 1993.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحكومة

الفرع الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بتطورات الاستثمار تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.¹ أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001.

للوكالة طابع إداري ومدعمة بشخص معنوي واستقلالية مالية، حيث جاءت هذه الوكالة للتسهيل والتقليل من الإجراءات وتنظيم أقصى دعم ومساعدة للاستثمار قد تأسست وفق المادة 8 من المرسوم التشريعي 12/ 93 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار وفي 22 / 8 / 2001 صدر مرسوم رئاسي طبقاً للأمر 01/03 حولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI،

وعلى أساس هذا المرسوم تم توزيع الوكالة على المستوى الجهوي إلى أربعة وكالات فرعية هي كالاتي:²

- وكالة الجزائر لتطوير الاستثمار "وسط"
- وكالة وهران لتطوير الاستثمار "غرب"
- وكالة ورقلة لتطوير الاستثمار "جنوب"
- وكالة عنابة لتطوير الاستثمار "شرق"

تحمل هذه الوكالة نفس مهام وأهداف التي كانت تصبوا إليها الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار غير أن الاختلاف يكمن في آلية منح الامتياز حيث أنه في السابق كانت تمنح الامتيازات على أساس النظام العام والنظام الخاص و عوض بالنظام الاستثنائي أما بالنسبة لآليات منح الامتياز الخاصة بالإنجاز والاستغلال.

¹ فارس فوضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998، ص50.

² المرسوم الرئاسي رقم (12/93)، المادة رقم 09.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

الآن تمنح امتيازات الإنجاز فقط وبعد الانتهاء من الإنجاز يقدم المستثمر طلب منح امتيازات الاستغلال التي تمنح حسب مقاييس لم تحدد بعد ومن المتوقع أن تستفيد منها الاستثمارات الحساسة والكبرى لا غير.

تنشأ لدى رئيس الحكومة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تعرف على أنها: "هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".¹

تحدد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هدفين أساسيين هما:

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

الفرع الثاني: مهام الوكالة.

طبقا للمادة 21 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001، يبين بأن الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالالاتصال مع الهيئات والإدارات المعنية بالمهام التالية:²

- * استقبال، نصح ومرافقة المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية.
- * إعلام المستثمرين خصوصا عبر الويب بفضاءاتها المخصصة بالترقية وبمختلف نقاط الاستعلام في المناسبات الاقتصادية المنظمة بالجزائر وبالخارج.
- * تطبيق المميزات التي تتضمنها الإجراءات التحفيزية على أساس المساواة وفي الأجال المحدودة.
- * السهر على تنفيذ مع مختلف الهيئات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) القرارات التحفيزية للاستثمار.
- * المساهمة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بالاشتراك مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- * ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- * تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- * التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

¹ المادة 21، الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 6.

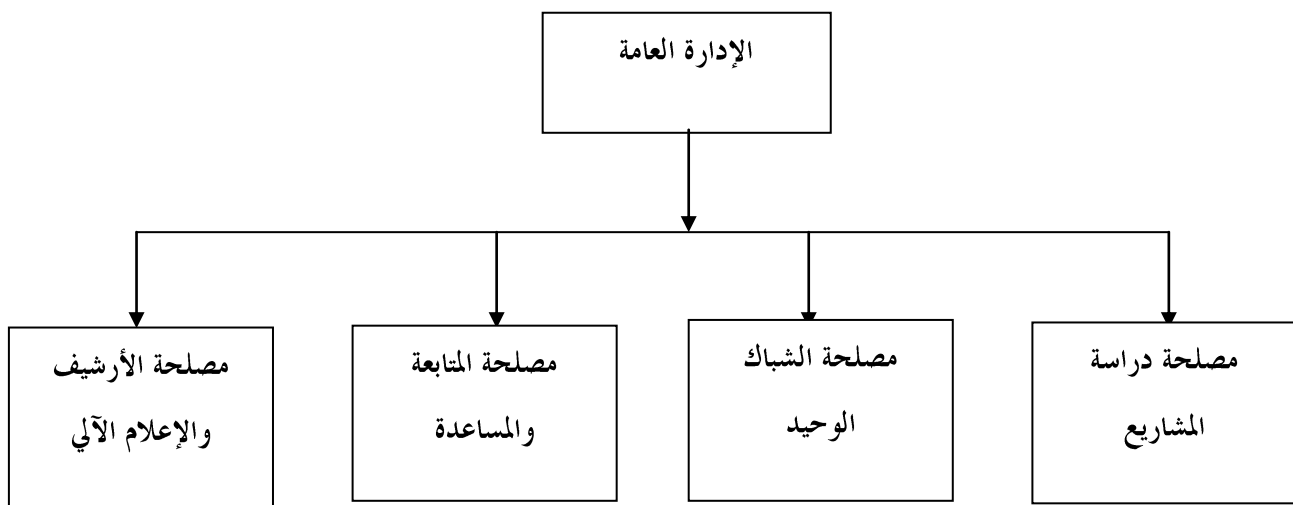
² المادة 21، مرجع سابق، ص 7.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحكومة

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي.

الشكل رقم:(12): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يمكننا أن نتطرق إلى دراسة الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بعرض هيكلها.



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

الجدول رقم:(02): شرح مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يرأسها رئيس الحكومة تتمثل مهمته في الموافقة والتوقيع على المشاريع وذلك بمنح الامتيازات الإضافية إلى التسيير الداخلي للوكالة وتنقسم الإدارة العامة إلى إدارات فرعية: إدارة الأمانة. إدارة الموارد البشرية. إدارة الوسائل العامة. إدارة البحث.	الإدارة العامة
مهمتها دراسة ومعالجة ملفات المستثمرين المقدمة وتقييمها.	مصلحة دراسة وتقييم المشاريع
مهمتها الوحيدة توجيه المتعاملين كما تعتبر مكان إيداع الملفات من طرف المتعاملين وسحب القرارات المقدمة من طرف المصلحة.	مصلحة الشباك الوحيد

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

مصلحة المتابعة والمساعدة	مهمتها متابعة الاستثمارات عن طريق منح امتيازات اليد المدفوعة الذي يعد الامتياز الأخير المقدم من طرف المصلحة من خلاله تصبح مهمة الرقابة على المشاريع الاستثمارية ومدى إنجازها ومطابقتها الشروط المبرمة بالإضافة إلى ذلك فإن لها مهمة التوجيه.
مصلحة الأرشيف والإعلام الآلي	مهمتها تسجيل وحفظ الدفاتر التابعة وتقديم الإحصائيات وكل ما يتعلق بالإعلام الآلي.

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

المطلب الثاني: آليات منح الامتياز.

تمنح الوكالة امتيازات غالبيتها جبائية وتمنح على مرحلتين الأولى مرحلة الإنجاز والثانية مرحلة الاستغلال وتمنح هذه الامتيازات بناء على قرار الوكالة بعد تفويم قبلي للمشاريع الاستثمارية وذلك على أساس الجداول وشيكات التحليل التي صادق عليها مجلس الإدارة ولقد حددت وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة شيكات التحليل والمقاييس لتنقيط المشاريع وعلى أساسها تمنح الامتيازات وسوف نتطرق إلى دراسة¹.

- مقاييس منح الامتياز.
- مقاييس تنقيط المشروع.
- أنواع الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة.

الفرع الأول: مقاييس منح الامتياز.

أولاً: تموقع المشروع: هناك تقاسيم لمناطق الاستثمار حيث نجد من خلال هذا التقسيم نظامين جبائيين هما نظام عام والنظام الخاص:

- 1- النظام العام: هذا النظام هو النظام الذي يشمل المدن والمناطق التي لا تحتاج إلى تدخل الدولة في ترقية الاستثمارات وهي تعرف بالمناطق الحضرية.
- 2- النظام الخاص: الذي يشمل ثلاث مناطق:

¹ المادة 21، الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 9.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

أ - نظام البلديات: التي تحتاج إلى توسيع اقتصادي على مستوى كل ولاية ويقصد بها البلديات الفقيرة والمحرومة قصد فك العزلة.

ب - نظام النطاق الجنوبي: ويشمل ولايات شمال الصحراء.

ج - نظام الجنوب الكبير: ويشمل ولايات الجنوب الكبير.

ثانيا: التمويل الذاتي: حيث أن كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر في تمويل مشروعه كلما ارتفعت مدة الإعفاء تتغير هذه النسبة من 30%، 50%، 100% وعلى وفقها تتغير مدة الإعفاء.

ثالثا: التبعية بالنسبة للخارج: وهو ما يدعى نسبة الاندماج أي عندما يستعمل المستثمر المواد الجزائرية تختلف نسبة الامتياز عما هو عندما نلجأ إلى مواد مستوردة .

رابعا: مناصب الشغل المقترحة: حيث تتغير أيضا نسبة الامتياز حسب مناصب الشغل المقترحة والمتوفرة تزيد كلما توفيت مناصب الشغل والعكس صحيح.

خامسا: قطاع النشاط: نقصد بها الاستثمارات التي لها أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيا والنشاطات ذات الأولوية في المخطط الوطني.

الفرع الثاني: مقاييس تنقيط المشروع.

يقابل كل مشروع منح الامتيازات السابقة الذكر معامل يبين أولويتها حتى السياسة الاقتصادية وطبيعة الامتياز وينقط كل مقياس بصفر (0) أو واحد (1) وبهذه الطريقة تحدد مدة الامتيازات التي تتراوح بين السنة والثلاث سنوات بالنسبة لمرحلة الإنجاز وبين ثلاثة سنوات وعشرة سنوات بالنسبة لمرحلة الاستغلال وحددت المعاملات لكل مقياس على الشكل التالي:

التمويل الذاتي: (2) معاملين.

قطاع النشاط: (3) معاملات.

الشغل: (1) معامل.

وجود الشركة: (2) معاملين.

نأخذ مثال استثمار فيما يخص القطاع العام " إنشاء جديد".

التمويل الذاتي:

بالنسبة لقطاع الفلاحة والصناعة:

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

- إذا كانت نسبة التمويل تفوق 30% فالنقطة (01).
- إذا كانت نسبة التمويل تقل عن 30% فالنقطة (0).
- إذا كانت نسبة التمويل الذاتي تفوق 40% فالنقطة (1).
- إذا كانت نسبة التمويل الذاتي أقل من 40% فالنقطة (0).

بصفة عامة إذا كانت نسبة التمويل أقل من 20% لا يستفيد المستثمر من الامتيازات لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات IBS، والدفع الجزافي VF والرسم على النشاط المهني TAP.

التبعية للخارج:

- عندما يلجأ المستثمر إلى مواد أجنبية من 50% فالنقطة (0).
- عندما يلجأ المستثمر إلى استعمال مواد أولية جزائرية أكثر من 50% فالنقطة (1).
- عندما يكون الإنتاج من أجل استغلال سلع كانت مستوردة فالنقطة (1).

قطاع النشاط: إذا كانت المشاريع في قطاعات النشاط ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني فالنقطة (1).
قيمة المشروع :

- إذا كانت قيمة المشروع أكثر من 700000 دج فالنقطة (1).
- إذا كانت قيمة الاستثمار أقل من 700000 دج فالنقطة (0).

وجود الشركة بالجزائر:

- إذا كان الشريك غير مقيم بالشركة الجزائرية.
- إذا قدم الشريك حصة أقل من 30% عملة صعبة فالنقطة (0).
- الاستثمارات التي يتم تمويلها 100% من قبل الشركاء المقيمين فالنقطة (1).

هكذا ندرس باقي الاستثمارات في القطاع الخاص والاستثمارات المنمية للمقدرات أو المعيدة لتأهيل أو إعادة الهيكلة أو إعادة الهيكلة والتوسيع.

تسجل قرارات منح الامتيازات أو رخصة في محضر يبلغه المدير العام لسلطة الوصية وأعضاء مجلس الإدارة في أجل أقصاه 8 أيام في تاريخ اتخاذ القرار توقيع المدير العام المطابقة وتسليمه إلى المستثمر في أجل أقصاه 60 يوم من تاريخ طلب الامتياز والتصريح بالاستثمار.

يبين قرار منح الامتياز عنوان لشركة المستثمر عنوان المقر الاجتماعي القانون الأساسي للشركة.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

فرع النشاط المقر في المشروع موضوع هذا القرار الأنشطة الرئيسية المعزى القيام بها نظام المزايا الممنوحة مدة المزايا الممنوحة الالتزامات التي يتحملها المستثمر.

بعد منح الامتياز تقوم الوكالة طيلة مدة الامتياز بمتابعة ومساعدة المستثمر للتأكد من أنه قد احترم وذلك في اتجاهين.

أ - اتجاه المستثمر: التأكد من أنه لا يتعرض له أي عائق في إنجاز مشروعه ومساعدته عند الحاجة لدى الإدارة والهيئات المعنية بصفة أو أخرى لإنجاز المشروع.

ب - اتجاه السلطات العمومية: التأكد من مدى احترام القواعد والالتزامات المتبادلة والمبرمة مع المستثمر مقابل المزايا الممنوحة.

وتتم الرقابة أيضا عن طريق إيداع المستثمر مرة في السنة لدى الوكالة كشف يبرر فيه مدى تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها.

الفرع الثالث: أنواع الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة: تنقسم الامتيازات إلى نوعين:

- الامتيازات الخاصة بالإنجاز.

- الامتيازات الخاصة بالاستغلال.

أولاً: امتيازات الإنجاز: نقصد بالإنجاز إنشاء المشروع وتختلف مدة الإنجاز من سنة كأدنى حد إلى ثلاث

سنوات كأقصى حد وتمس هذه الإنجازات ما يلي:

- الإعفاءات الكلية أو الجزئية من حقوق تحويل الملكية، كل الإقتناءات العقارية التي تدخل في الاستثمارات لمدة سنتين.

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم على القيمة المضافة TVA بالنسبة لسلع والخدمات التي تدخل في الاستثمارات، سواء كانت مستوردة أو تم اقتناؤها من السوق المحلية.

- تخفيض بـ 5% من نسبة تطبيق حقوق التسجيل لعقود التأسيس والزيادة في رأس المال.

- تخفيض نسبة تطبيق الحقوق الجمركية على السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

أما فيما يخص الجنوب الكبير فبالإضافة إلى الامتيازات المذكورة يستفيد المستثمر من:

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

- التنازل بالدينار الرمزي على العقار الصناعي الموجه للاستثمار.
 - مساهمة الدولة بنسبة 50% فيما يخص البناءات الداخلة في إنجاز المشروع.
 - الاستفادة من نسب مخفضة على الفوائد الناتجة عن القروض البنكية.
 - وتدخل كل هذه الامتيازات حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ إمضاء قرارات الإعفاء.
- ثانيا: امتيازات الاستغلال: نقصد بها الامتيازات التي يحصل عليها المستثمر أثناء انطلاقه أو بداية مزاولته النشاط المعني وتختلف مدة الاستغلال من حيث اختلاف المشروع (من 5 سنوات إلى 10 سنوات)، وتتمثل في:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الإعفاء من الدفع الجزافي VF.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.
- الاستفادة من سنة مخفضة من دفع اشتراكات أرباب العمل، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.
- الإعفاء من دفع مستحقات الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ومن الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها ومدة الامتياز هي فترة الاستغلال.

أما بالنسبة للجنوب الكبير فبالإضافة إلى كل الإعفاءات السابقة الذكر يستفيد المستثمر من:

- تكفل الدولة التام باشتراكات أرباب العمل 100%، يبدأ هذا الامتياز ابتداء من إثبات حالة الدخول الكامل في الإنتاج.
- بعد الانتهاء من مدة الإعفاءات في المجالين "إنجاز واستغلال" ودائما في إطار تشجيع الاستثمارات وترقيتها، تطبق نسبة منخفضة على الضرائب الخاصة بأرباح الشركات تقدر بنسبة 50% بالنسبة للإرباح المعاد استثمارها.
- أما في حالة التصدير يستفيد المستثمر أو المنتج من إعفاء على ضريبة أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط المهني وذلك حسب رقم أعمال الصادات.

المطلب الثالث: الشباك الموحد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الفرع الأول: مفهومه.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

الشباك الموحد اللامركزي هو فرع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة عبر الولاية. يشمل إضافة على إدارات الوكالة ممثلي الإدارات التي تتدخل في مرحلة من المراحل في مسار الاستثمار خصوصا حينما يتعلق الأمر بـ:

- إنشاء وترقيم الشركات،¹
- الرخص لاسيما رخص البناء،
- المزايا المرتبطة بالاستثمارات.

وعليه يتكفل الشباك الموحد باستقبال الإعلانات، استخراج شهادة الإيداع وقرار منح المزايا وكذا التكفل بالملفات التي لها علاقة بالخدمات الإدارية والهياكل الممثلة في الشباك الموحد، متابعتها حتى إتمام معالجتها.

الفرع الثاني: مهامه.

من مهام الشباك الموحد اللامركزي، تسهيل وتخفيف الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، وعليه يتكفل ممثلو الإدارات والهيئات التي يتكون منه توفير الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المتعلقة بإنجاز الاستثمار.

كما أوكلت لهم مهام التدخل لدى الجهات المركزية والمحلية أو الهيئات الأصلية لتذليل الصعوبات التي يمكن أن تعترض المستثمرين.

الخدمات المقدمة من طرف، الشباك لم تعد تقتصر على معلومات بسيطة ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرارات والتوقيع على عن الإدارات، والهيئات المعنية، المحتملة داخل الشباك.

أولاً: مكونات الشباك الموحد: يتكون الشباك الموحد اللامركزي من ممثلين محليين للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وممثلين عن:²

- المركز الوطني للسجل التجاري،
- مصالح الضرائب،
- مديرية أملاك الدولة،
- من مصالح الجمارك،

¹ المرسوم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر، 2001.

زيارة الموقع في 2014/04/16 11:30

² <http://www.andi.dz>.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

- من المصالح العمرانية،
- من مديرية تهيئة الإقليم والبيئة،
- من مصالح الشغل والعمل،
- من مديرية التأمينات الاجتماعية،
- من المجالس الوطنية الشعبية،
- من الصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

ثانيا: المزايا الضريبية المقدمة للمستثمرين: تمنح الوكالة المزايا الضريبية للمستثمرين في الحالات التالية:

1 - في إطار إنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للأموال المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري.

- الإعفاء من الضريبة على الأملاك والخدمات المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري.

- الإعفاء من حق تغيير الأملاك العقارية الثمينة التي تم اقتناؤها في إطار إنجاز الاستثمار.

2 - في إطار الاستغلال.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركة والضريبة على النشاط المهني، لمدة 1 سنة إلى 3 سنوات بعد معاينة الدخول النشاط حيز التنفيذ من طرف المصالح الضريبية.

- يمكن أن تصل المدة إلى 3 أو 5 سنوات للمستثمرين الذين أنشئوا أكثر من 100 منصب شغل عند الشروع في النشاط.

لا يطبق شرط خلق مناصب الشغل على المستثمرين في المناطق الخاضعة لتشريعات الصندوق الخاص بالجنوب والهضاب.¹

3 - بالنسبة لإنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من حق تغيير الأملاك العقارية الثمينة التي تم اقتناؤها في إطار إنجاز الاستثمار.

- تطبيق حق التسجيل بالقيمة المنخفضة بـ: 1000، (1000/2) بالنسبة للعقود المؤسسة وزيادات رأس المال.

¹ <http://www.andi.dz>

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحكومة

- التكفل جزئيا أو كاملا من طرف الدولة بعد تقييم الوكالة بالنفقات المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على الأملاك سواء كانت مستوردة أو تم اقتناؤها محليا التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع الاستثماري.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للأملاك المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع الاستثماري.

4 - بعد معاينة الدخول حيز الاستغلال.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط من الضريبة على أرباح الشركة والضريبة على النشاط المهني.

المطلب الرابع: مساهمة الوكالة في تنمية المشاريع الاستثمارية بوكالة بسكرة خلال الفترة 2002-2013.

اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالأمر 01-03 عام 2001.

أولا: المشاريع الاستثمارية المصرح بها بوكالة بسكرة حسب نوع الاستثمار للفترة 2002-2013.

الجدول رقم: (03): المشاريع الاستثمارية المصرح بها بوكالة بسكرة حسب نوع الاستثمار.

الوحدة: مليون دينار جزائري.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

المشروع الاستثماري	عدد المشاريع		المبلغ (التكلفة)		عدد مناصب العمل	
	2002-2013	2013 خلال	2002-2013	خلال 2013	2002-2013	خلال 2013
الاستثمار المحلي (الوطني)	631	101	95 741	35 919	10 704	1 509
شراكة	1	0	30 000	0	640	0
استثمار أجنبي	1	0	636	0	30	0
إجمالي الاستثمارات الأجنبية	2	0	30 636	0	670	0
المجموع العام	633	101	126 377	35 919	11 374	1 509

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار - بتصرف.-

يوضح الجدول أعلاه حصيلة تطور المشاريع الاستثمارية منذ سنة 2002 إلى غاية 2013.

أما بالنسبة لعام 2013 فيعتبر تطور في عدد المشاريع الاستثمارية، وهذا بمقارنته بالفترة (2002-2013)، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها 101 مشروع استثماري وهذا بتكلفة إجمالية 35919 مليون دينار جزائري، واستحدثت 1509 منصب شغل جديد.

حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المشترك فيها أجنب 2 مشروع من إجمالي الاستثمارات والتي تقدر قيمتها بحوالي 30636 مليون دينار جزائري والتي يتوقع منها استحداث 670 منصب شغل.

ثانيا: المشاريع الاستثمارية المصرح بها بوكالة بسكرة حسب البلديات للفترة 2002-2013.

الجدول رقم: (04): المشاريع الاستثمارية المصرح بها بوكالة بسكرة حسب البلديات. الوحدة: مليون دج.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

المشروع الاستثماري	عدد المشاريع		المبلغ (التكلفة)		عدد مناصب العمل	
	2002-2013	خلال 2013	2002-2013	خلال 2013	2002-2013	خلال 2013
بسكرة	307	61	50 667	29 860	4 910	926
القنطرة	46	3	1 197	143	246	42
سيدي عقبة	36	4	2 177	88	692	29
أولاد جلال	30	6	1 763	117	284	17
لوطاية	29	3	5 486	2 961	661	283
جمورة	23	1	33 679	324	898	25
طولقة	23	4	3 258	262	257	49
زربية الواد	19	1	1 057	121	192	16
شتمة	14	3	1 645	47	241	10
سيدي خالد	13	2	164	8	41	3
الفيض	12	0	229	0	41	0
برانيس	11	2	12 209	27	1 467	8
أوماش	9	1	3 450	1 736	296	55
مشونش	8	1	430	140	55	12
ليشانة	8	1	131	10	37	1
الحاجب	7	0	7 231	0	795	0
أورلال	6	1	115	5	21	1
بوشقرون	5	2	40	11	9	2
ليوة	4	0	256	0	37	0
فوغالة	4	0	563	0	37	0
مخادمة	4	0	96	0	49	0
الشعبية	3	1	191	2	29	1
مزيرعة	3	1	28	11	9	5
الدوسن	2	1	90	2	19	2
عين الناقة	2	0	25	0	6	0
لغروس	2	0	147	0	21	0
الحوش	1	0	11	0	2	0
عين زعطوط	1	1	19	19	3	3
برج بن عزوز	1	1	24	24	19	19
رأس الميعاد	0	0	0	0	0	0
البسباس	0	0	0	0	0	0
مليلي	0	0	0	0	0	0
خنقة سيدي ناجي	0	0	0	0	0	0
المجموع	633	101	126 377	35 919	11 374	1 509

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار - بتصرف.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

من خلال الجدول المبين أعلاه نجد أن الوكالة ملمة بجميع البلديات المجاورة لها حيث تم توزيع المشاريع الاستثمارية على حسب بلديات الولاية لتنمية وتطوير مختلف البلديات ، ونجد أن أكبر نسبة حصلت عليها ولاية بسكرة من حيث عدد المشاريع وتكلفة الاستثمار وعدد مناصب العمل، حيث أنه في الفترة (2002-2013) بلغ عدد المشاريع الاستثمارية 307 مشروع استثماري بتكلفة إجمالية تقدر بـ: 50667 مليون دينار جزائري ليوفر ما يقارب 4910 منصب عمل، في حين نجد أن في سنة 2013 بلغ عدد المشاريع الاستثمارية 61 مشروع وهذا بتكلفة إجمالية تقدر بـ: 29860 مليون دينار جزائري والتي يتوقع منها استحداث 926 منصب شغل.

ثالثا: المشاريع الاستثمارية المصرح بها بوكالة بسكرة حسب السنوات للفترة 2002-2013.

الجدول رقم: (05): المشاريع الاستثمارية المصرح بها بوكالة بسكرة خلال الفترة 2002-2013. الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	عدد المشاريع	المبلغ(التكلفة)	عدد مناصب العمل
2002	9	847	300
2003	27	2 579	456
2004	4	434	128
2005	2	135	47
2006	27	1 927	378
2007	46	5 341	838
2008	67	10 030	1 570
2009	107	3 388	718
2010	67	4 012	927
2011	74	19 442	2 338
2012	102	42 324	2 165
2013	101	35 919	1 509
المجموع	633	126 377	11 374

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال الجدول المبين أعلاه نجد أن أكبر نسبة لعدد المشاريع كانت في سنة 2009 وهذا بما يعادل 107 مشروع استثماري وفي المرتبة الثانية سنة 2012 بما يقارب 102 مشروع استثماري لتليها سنة 2013 بما يقارب 101 مشروع استثماري.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

ونجد أيضا أن أقل نسبة في عدد المشاريع الاستثمارية من خلال السنتين 2004 و2005 حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية 4 و2 مشروع استثماري وهذا على التوالي.

وهذا يدل على تطور المشاريع الاستثمارية في السنوات الأخيرة 2012 و2013 وهذا يرجع إلى جهود الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تنمية الاستثمارات وبمنح الامتيازات للمستثمرين.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

ترتكز الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل آليات تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار في الوكالة محل الدراسة بالاعتماد على منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة وحدودها، كما يوضح مجتمع الدراسة والإجراءات المتبعة للتحقق من صدقها وملائمة نموذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الإحصائية.

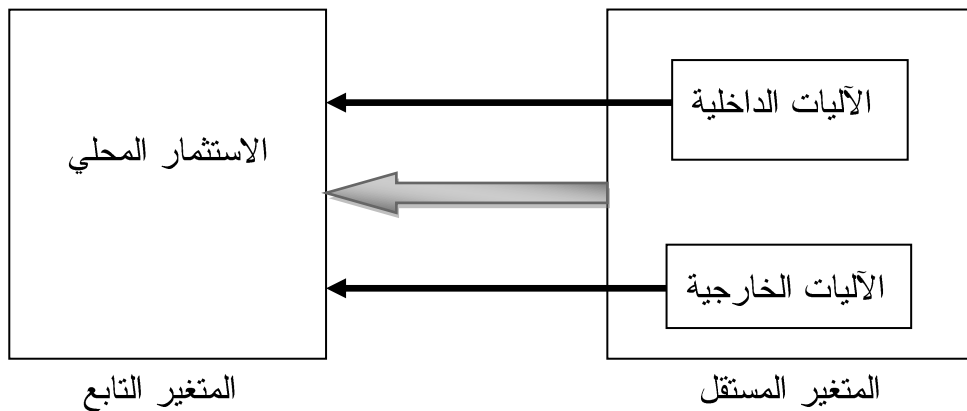
المطلب الأول: نموذج ومنهج الدراسة والوسائل الإحصائية المستخدمة.

أولاً: نموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تطلب بناء نموذج شمولي مقترح لتشخيص العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والاستثمار المحلي والذي يوضحه الشكل الموالي والذي يشتمل على نوعين من المتغيرين هما: المتغير المستقل: المتمثل في آليات حوكمة الشركات والذي يتجزأ إلى جزئين هما: الآليات الداخلية والآليات الخارجية.

المتغير التابع: المتمثل في الاستثمار المحلي.

الشكل رقم: (13): نموذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالب.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

وبناء على نموذج الدراسة، ارتأينا صياغة الفرضية الأساسية وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية وذلك على النحو التالي:

الفرضية الأساسية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات كمتغير كلي مستقل والاستثمار المحلي كمتغير كلي تابع عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

أما الفرضيات الفرعية فتضم ما يلي:

1 لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات الداخلية والاستثمار المحلي عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

2 لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات الخارجية والاستثمار المحلي عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

ثانياً: منهج الدراسة:

إن اختيار منهج دراسة معين يخضع لطبيعة الموضوع المدروس كذلك الغاية منه و يعرف المنهج على أنه: " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث".¹

وبالتالي اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف على أنه:

"مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافيًا ودقيقًا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة".²

على ضوء طبيعة الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً لتحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة المكونة لها من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تساهم في تحسين الواقع العملي للظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تحيط بها مجموعة من المحددات التي تتحدد بالمجالات التالية:

المجال البشري: يقتصر البحث على إطارات وموظفي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع بسكرة.

¹ محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1990، ص30.

² بشير صالح الرشيد، مناهج البحث التربوي، رؤية تطبيقية مبسطة، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000، ص59.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال شهر: 2014/04/18 إلى 2014/05/18 من السنة الجامعية 2014/2013.

المجال الموضوعي: تقتصر هذه الدراسة على بيان علاقة حوكمة الشركات بالاستثمار المحلي من خلال آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية.

المجال الديمغرافي: اقتصرت الدراسة على بعض الخصائص الديمغرافية وهي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة المنصب، عدد سنوات الخبرة، التخصص العلمي.

ثالثا: الوسائل الإحصائية المستخدمة

لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية:¹

- **النسب المئوية:** تم استخدام النسب المئوية لمعرفة نسبة الأفراد الذين اختاروا كل بديل من بدائل الأجوبة عن أسئلة الاستمارة.
- **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** يستخدم لإجراء اختبار الثبات لعبارات الاستمارة، ويأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكما هو معروف في مجال العلوم الاجتماعية فإن معامل الثبات يكون مقبولا ابتداء من 0.6 والثبات يعني أنه هناك اتساق في النتائج عند تطبيق الأداة مرات عديدة.
- **التوزيعات التكرارية:** تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات عند أفراد العينة.
- **المتوسط الحسابي:** وذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستمارة.
- **الانحراف المعياري:** تم استخدامه للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة لكل عبارة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات أفراد العينة.²
- **معامل الارتباط بيرسون:** وذلك لمعرفة هل هناك علاقة بين المحاور، وقوة العلاقة حيث يكون الارتباط قويا عند اقتراب قيمته من الواحد الصحيح، وضعيفا عند اقترابه من الصفر، وتكون قيمته موجبة عندما يكون الارتباط طردي، والارتباط عكسي عندما تكون القيمة سالبة.

¹ نافد محمد بركات، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، قسم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجامعة الإسلامية، 2006، ص3.

² عز عبد الفتاح، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 28.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وخصائصه.

أولاً: مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع إطارات وموظفي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع بسكرة البالغ عددهم 36 عاملاً. ونظراً لمحدودية المجتمع فقد اتبعنا أسلوب تطبيق الأداة على جميع أفراد المجتمع، وعليه تم توزيع 36 استبانة حيث تم رفض 04 استبيانات وذلك لعدم مطابقتها لشروط الدراسة وعليه تم قبول 32 استبانة أي بنسبة 89% صالحة للتحليل الإحصائي.

ثانياً: خصائص مجتمع الدراسة.

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد الدراسة، والتي على ضوئها يمكن تحديد خصائص أفراد الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم: (06): وصف الخصائص للمجتمع المدروس:

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	23	71,9
	أنثى	09	28,1
العمر	أقل من 30 سنة	13	40,6
	من 31 إلى أقل من 40 سنة	12	37,5

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

21,9	07	من 41 إلى أقل من 50 سنة	المؤهل العلمي
00	00	51 سنة فأكثر	
00	00	متوسط	
00	00	ثانوي	
84,4	27	جامعي	
15,6	05	دراسات عليا	
87,5	28	دائم	طبيعة المنصب
12,5	04	مؤقت	
50,0	16	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة
28,1	09	من 6 إلى أقل من 10 سنوات	
00	00	من 11 إلى أقل من 15 سنة	
21,9	07	16 سنة فأكثر	
25,0	08	اقتصاد	التخصص العلمي
34,4	11	محاسبة	
12,5	04	تسيير	
28,1	09	أخرى	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر الجدول أعلاه أنه بالنسبة لمجتمع الدراسة:

1. **الجنس:** لا يتقارب الطابع الذكوري والإناثي حيث بلغ عدد الذكور 23 بنسبة 71,9% في حين بلغ

عدد الإناث 09 بنسبة 28,1% وهذا راجع لطبيعة عمل الوكالة.

2. **العمر:** توزعت أعمار المجتمع في الفئات الثلاث الأولى حيث تركزت بالدرجة الأولى في الفئة

الأولى بنسبة 40,6% وتليها الفئة الثانية ما نسبته 37,5% والفئة الثالثة بنسبة 21,9%، مع انعدام

الفئة الرابعة بنسبة 00% وهذه الفئات تتميز بالاتزان ولديها القدرة على تحمل المسؤولية.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

3. **المؤهل العلمي:** نجد غالبية أفراد المجتمع ذو مستوى جامعي إذ بلغ عددهم 27 فرد وذلك بنسبة 84,4% في حين بلغ عدد الأفراد ذوي الدراسات العليا 05 أفراد بنسبة 15,6% في حين نجد انعدام المستويين المتوسط والثانوي، وهذا يرجع إلى أن الأفراد متحصلين على شهادات جامعية.
4. **طبيعة المنصب:** نجد أن غالبية أفراد المجتمع ذوي المنصب الدائم، إذ بلغ عددهم 28 بنسبة 87,5% في حين نجد أن الأفراد من ذوي المنصب المؤقت كان عددهم 04 بنسبة 12,5% وهي نسبة قليلة مقارنة بذوي المناصب الدائمة وهذا يرجع إلى التداول في المناصب وطبيعة عملهم.
5. **عدد سنوات الخبرة:** يشير الجدول السابق إلى أن أكبر نسبة هي 50% تقع في الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات)، ثم تليها نسبة 28,1% تخص الفئة الثانية (من 6 إلى أقل من 10 سنوات)، وتليها الفئة الرابعة بنسبة 21,9% للفئة (16 سنة فأكثر)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يمتلكون خبرات كافية لأداء مهامهم.
6. **التخصص العلمي:** نجد أنه قد تنوعت التخصصات العلمية حيث أنه أكبر نسبة تحصلت عليها الفئة الثانية أي فئة المحاسبة بنسبة 34,4%، ثم تليها فئة التخصصات الأخرى الفئة الرابعة بنسبة 28,1%، في حين بلغت الفئة الأولى أي فئة الاقتصاد ما نسبته 25,0%، ثم نجد الفئة الثالثة قد بلغت 12,5%، وهذا ضمن تخصص تسيير. وهذا راجع إلى تنوع وتعدد التخصصات العلمية.

المطلب الثالث: أدوات الدراسة والأساليب الإحصائية.

أولاً: أداة الدراسة.

لقد تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات وعليه قسم على ثلاثة أقسام رئيسية كما يلي:

القسم الأول: يتضمن بيانات خاصة بالخصائص الديمغرافية والشخصية كالجنس، العمر، المؤهل العلمي،

طبيعة المنصب، عدد سنوات الخبرة، التخصص العلمي.

القسم الثاني: يتضمن بعدي المتغير المستقل والذي بدوره قسم إلى محورين كما يلي:

المحور الأول: والذي يتضمن فقرات وأبعاد الآليات الداخلية وعددها 21 عبارة.

المحور الثاني: والذي يتضمن فقرات وأبعاد الآليات الخارجية وعددها 07 عبارات.

القسم الثالث: ويتضمن فقرات وأبعاد المتغير التابع وعددها 15 عبارة.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

لقد اعتمدنا على سلم ليكارت الخماسي (likert): هو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات مستعمل في الاختبارات النفسية استنبطه عالم النفس رينسيس ليكارت يستعمل في الاستبيانات وخاصة في مجال الإحصاءات ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على طبيعة ما. حيث تم توزيع الأوزان على البدائل الخمسة كما يلي:
الجدول رقم:(07): سلم ليكارت الخماسي.

التصنيف	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

ثانيا: صدق وثبات الأداة:

من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص. حيث نستعمل معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعية وتعتبر قيمته مقبولة إذا كانت 60% فأكثر.

وعليه يوضح الجدول التالي معاملات ثبات عبارات أبعاد الاستمارة.

الجدول رقم:(08): معاملات أداة البحث.

أبعاد الاستمارة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الآليات الداخلية	21	0,888	0,942
الآليات الخارجية	07	0,679	0,824
إجمالي آليات الحوكمة	28	0,909	0,953
الاستثمار المحلي	15	0,833	0,912
الإجمالي	43	0,904	0,950

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه معامل الثبات لكل أبعاد متغيرات الدراسة أكبر من 0,60 حيث أن معامل الثبات لإجمالي آليات حوكمة الشركات مرتفع وبقيمة 0,909 حيث أخذ محور الآليات الداخلية قيمة ثبات أكبر من محور الآليات الخارجية حيث بلغ الأول قيمة 0,888 في حين بلغ الثاني 0,679 على التوالي في حين أن بعد الاستثمار المحلي بلغ قيمة 0,833، في حين بلغ إجمالي معامل الثبات ما قيمته 0,904 هذا يعني أن عبارات الاستثمار تتصف بثبات النتائج مع إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين عبارات كل محور من محاور الدراسة بحيث قدر معامل الصدق الإجمالي للاستثمار 0,950.

ثانياً: الأساليب الإحصائية.

لقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لوصف خصائص مجتمع الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل اتجاهات الأفراد حول بعدي آليات حوكمة الشركات وبعد الاستثمار المحلي. كما تم استخراج قيمة ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات أداة القياس وكذا معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين متغيري الدراسة.

المطلب الرابع: عرض وتفسير النتائج.

سنتناول في هذا المطلب عرض وتفسير النتائج التي توصلنا إليها لتحقيق أهداف الدراسة للإجابة على تساؤلاتها وذلك في ظل ما أسفرت عنه البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل فقرات الاستثمار والمقابلة التي أعدت للتعرف على تطبيق آليات حوكمة الشركات في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار_ فرع بسكرة_ وتحديد مستوى مساهماتها في تعزيز الاستثمار المحلي وبيان العلاقة بينهما.

بعد القيام بإعداد الاستبيان واختيار ثباته وصدقه تم توزيعه، حيث سنقوم بمعالجة البيانات الموجودة فيه عن طريق تحليل الإجابات المستلمة من أفراد المجتمع أو العينة وبالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

الاجتماعية (SPSS)، الذي يساعدنا في تحديد المتوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري لمختلف العبارات والمحاوير لتحليل اتجاهات الأفراد، والجدول التالي يوضح المتوسطات الحسابية وفقا لدرجات سلم ليكارت الخماسي.

الجدول رقم: (09): المتوسطات الحسابية وفقا لدرجات سلم ليكارت الخماسي.

الإجابة	درجة السلم	المجالات
غير موافق تماما	1	1 - 1.79
غير موافق	2	1.80 - 2.59
محايد	3	2.60 - 3.39
موافق	4	3.40 - 4.19
موافق تماما	5	4.20 - 5

المصدر: عز عبد الفتاح، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

الفرع الأول: عرض نتائج أفراد المجتمع حول متغيرات الدراسة.

أولاً: متغير آليات حوكمة الشركات.

(1) المحور الأول: الآليات الداخلية.

جدول رقم: (10): إجابات الأفراد اتجاه تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

الرقم	أبعاد آليات حوكمة الشركات الداخلية وعبارات القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب	الاتجاه العام

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

	الأهمية				
محايد	3	0,734	3,35	أ - مجلس الإدارة	
محايد	03	0,659	3,37	يعتبر مجلس الإدارة من جهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الإدارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها.	01
موافق	02	0,879	3,46	يلتزم مجلس الإدارة عند قيامه بمهامه احترام القوانين والتنظيمات التي تحرص على حماية حقوق أصحاب المصالح في الوكالة.	02
محايد	04	0,897	2,96	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين.	03
موافق	01	1,070	3,62	تلتزم إدارة الوكالة بالاستخدام الصحيح للأموال العامة.	04
محايد	4	0,718	3,11	ب لجنة التدقيق	
موافق	01	0,981	3,56	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة.	05
محايد	02	0,958	3,28	الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير والنتائج التي تتوصل إليها التي تقدمها إلى مجلس الإدارة.	06
محايد	03	0,750	3,21	تقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.	07
موافق	04	0,759	2,93	القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.	08

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

09	مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها مع مجلس الإدارة.	2,56	0,913	05	موافق
ج- لجنة المكافآت					
10	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة والمديرين التنفيذيين والعمال.	3,78	0,832	01	موافق
11	تحديد المزايا الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم للإدارة العليا، ومراجعتها وتوصية مجلس الإدارة بالمصادقة عليها.	2,59	0,665	03	غير موافق
12	هناك هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية والحيادية.	2,93	0,981	02	محايد
د- لجنة التعيينات					
13	هل تظنون أن فكرة الرجل المناسب في المكان المناسب محققة في إدارتكم.	4,09	1,0582	01	موافق
14	يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.	3,78	1,313	03	موافق
15	تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب شغلها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم من خلال مسابقات وطنية وبشروط محددة.	3,87	1,099	02	موافق
16	تتوخى اللجنة الموضوعية، وبمقارنة مؤهلات ومهارات المترشحين مع المواصفات الموضوعية.	3,15	1,272	04	محايد

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

موافق	1	0,642	3,83	ه- التدقيق الداخلي	
موافق	03	0,820	3,81	17	المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل الوكالة.
موافق	04	1,016	3,75	18	توفر الوكالة الأجهزة اللازمة لأداء الأعمال كما يوجد نظام فعال للرقابة والتدقيق الداخلي لدى إدارتكم.
موافق	01	0,739	4,03	19	تساهم عملية التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.
موافق	05	1,054	3,71	20	تضمن مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير.
موافق	02	0,723	3,84	21	لتحقق أهداف المدقق الداخلي يجب أن تكون منظمة بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.
		0,523	3,44	إجابات الأفراد تجاه تطبيق الآليات الداخلية	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (10) أعلاه نلاحظ أن هناك تنوع في إجابات أفراد عينة الدراسة وهذا حسب الاتجاه العام لعبارات القياس وذلك بالنسبة لمعظم العبارات الخاصة بالآليات الداخلية (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، التدقيق الداخلي) وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية حيث كانت بين 2 و3 وهذا ما يدل على حيادية الأفراد أو ما بين 3 و4 وهذا ما يدل على موافقتهم حيث بلغ المتوسط الحسابي للتدقيق الداخلي على أكبر نسبة 3,83 بدرجة موافق، ليليها بُعد لجنة التعيينات بنسبة 3,72 وذلك بدرجة موافق، أما مجلس الإدارة حصل على متوسط حسابي بنسبة 3,35 وهذا بدرجة محايد، في حين بلغ المتوسط الحسابي للجنة التدقيق ولجنة المكافآت 3,11 و3,10 على التوالي وهذا بدرجة محايد. وعليه بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3,44 وهذا بدرجة موافق أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

فكانت قيمته 0,523 وهذا بالنسبة لإجابات الأفراد تجاه تطبيق الآليات الداخلية، وهذا يدل على تنوع وتعدد إجابات الأفراد.

(2) المحور الثاني: الآليات الخارجية.

جدول رقم: (11): إجابات الأفراد اتجاه تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

الرقم	أبعاد آليات حوكمة الشركات الخارجية وعبارات القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	الاتجاه العام
	أ- التشريع والقوانين	4,40	0,637	1	موافق تماما
22	توجد قوانين وتشريعات لحمايةك أثناء تنفيذك للمهام المسندة إليك.	4,53	0,671	01	موافق تماما
23	تلتزم الوكالة بمختلف التشريعات والقوانين ذات الصلة بعملها.	4,46	0,671	02	موافق تماما
24	وجود ميثاق أخلاقي للموظفين العاملين بالوكالة يدعم تطبيق آليات الحوكمة.	4,21	0,832	03	موافق تماما
	ب- التدقيق الخارجي	3,17	0,738	2	محايد
25	تجري مراجعة الحسابات السنوية من قبل مراجع مؤهل ومستقل يقدم تقريره للهيئة العامة.	3,03	0,739	04	محايد
26	تتم المراجعة الخارجية من طرف مراجع من خارج الوكالة بغية التأكد من فحص البيانات.	3,09	0,689	03	محايد
27	يقوم المراجع الخارجي بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية والقضاء على	3,12	1,070	02	محايد

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

				عدم تماثل المعلومات المحتواة بها.	
موافق	01	0,949	3,46	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.	28
		0,477	3,70	إجابات الأفراد تجاه تطبيق الآليات الخارجية	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (11) المبين أعلاه أن اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو أبعاد الآليات الخارجية لحوكمة الشركات حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3,70 الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق لإجابات الأفراد في حين بلغ الانحراف المعياري 0,477 وهي نسبة منخفضة.

وقد تراوحت المتوسطات الحسابية في بعد التشريع والقوانين بنسبة 4,40 والتي تشير إلى موافق تماما لإجابات الأفراد، والتدقيق الخارجي بنسبة 3,17 وهذا بدرجة محايد لإجابات الأفراد.

ثانيا: متغير الاستثمار المحلي.

جدول رقم: (12): إجابات الأفراد اتجاه متغير الاستثمار المحلي.

الرقم	متغير الاستثمار المحلي وعبارات القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	الاتجاه العام
01	جميع المستثمرين لم يتوقفوا عن إنهاء مشاريعهم سواء محليين أو أجانبين.	2,62	0,870	15	محايد
02	تقوم الإدارة ب جلب مشروعات لتطوير الوكالة الولائية.	2,90	1,304	14	محايد
03	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة الأم.	3,50	1,459	13	موافق
04	توجد قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب.	4,50	0,508	7	موافق تماما

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

05	تمنح الوكالة امتيازات جبائية وشبه جبائية للمستثمرين على حد سواء.	4,65	0,545	3	موافق تماما
06	تزود الوكالة المستثمرين بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.	4,71	0,456	1	موافق تماما
07	تبلغ الوكالة كل المستثمرين بقرارات منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها سواء كان شخص طبيعي أو معنوي.	4,62	0,553	5	موافق تماما
08	تساهم الوكالة في زيادة الدخل الوطني والناجح الوطني.	4,50	0,508	8	موافق تماما
09	توفر إدارة الوكالة المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين.	4,65	0,482	4	موافق تماما
10	مهما كان نوع الاستثمار فإن المستثمرين يسعون إلى تحقيق العائد الملائم وكذا المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع.	4,46	0,567	9	موافق تماما
11	يساهم الاستثمار المحلي في زيادة الدخل القومي وهذا عن طريق الأرباح التي تحققها الاستثمارات.	4,53	0,507	6	موافق تماما
12	يساهم الاستثمار المحلي في توفير العملة الصعبة أي مدى تحقيقه للفائض في ميزان المدفوعات.	3,90	0,928	11	موافق
13	يرفع الاستثمار المحلي مداخيل الدولة في ميدان الجباية الضريبية.	3,90	0,962	12	موافق
14	تقوم الوكالة بوضع سياسات لمنح المزايا للمستثمرين ومراجعتها باستمرار.	4,34	0,482	10	موافق تماما

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

موافق تماما	2	0,470	4,68	يتكفل ممثلو الإدارات والهيئات توفير الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المتعلقة بإنجاز الاستثمار للمستثمرين.	15
		0,422	4,16	إجابات الأفراد تجاه المتغير التابع للاستثمار المحلي	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (12) المبين أعلاه أن اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو عبارات بُعد الاستثمار المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 4,16 الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي الدالة على اختيار موافق لإجابات الأفراد في حين بلغ الانحراف المعياري 0,422.

ثالثا: إجابات الأفراد حول متغيرات الدراسة

الجدول رقم: (13): إجابات الأفراد اتجاه متغيرات الدراسة.

الاتجاه العام	الترتيب حسب الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	متغيرات الدراسة وعبارات القياس
موافق	02	0,504	3,57	إجابات الأفراد تجاه آليات الحوكمة
موافق	01	0,422	4,16	إجابات الأفراد تجاه الاستثمار المحلي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) المبين أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو متغيرات الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3,57 لمتغير الدراسة المستقل آليات حوكمة الشركات في حين بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع للاستثمار المحلي قيمة 4,16 والذان يقعان في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي الدالة على اختيار موافق لإجابات الأفراد.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

وهي دلالة إيجابية لاتجاهات أفراد المجتمع لمتغيرات الدراسة وهذا بانحراف معياري لكل من آليات حوكمة الشركات والاستثمار المحلي بنسبة 0,504 و 0,422 على التوالي.

الفرع الثاني: تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة.

لإيجاد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والتي شكلت في الأساس مشكلة الدراسة وتساؤلاتها،

سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون.

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات الداخلية والاستثمار المحلي عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

والجدول التالي يبين نتيجة علاقة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات الداخلية والاستثمار المحلي.

جدول رقم: (14): علاقة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات الداخلية والاستثمار المحلي.

البيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	تفسير الدلالة
الآليات الداخلية	0,275	0,128	لا توجد علاقة
الاستثمار المحلي			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية 0,128 أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه يقبل الفرضية الصفرية

H_0 ورفض الفرضية البديلة، وهي أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الآليات الداخلية

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

لحوكمة الشركات والاستثمار المحلي وهذا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ حيث بلغ معامل الارتباط 0,275.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات الخارجية والاستثمار المحلي عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

ولمعرفة صحة الفرضية من عدمها ارتأينا أن نعتمد على معامل الارتباط بيرسون المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم:(15): علاقة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات الخارجية والاستثمار المحلي.

البيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	تفسير الدلالة
الآليات الخارجية	0,189	0,301	لا توجد علاقة
الاستثمار المحلي			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية 0,301 أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 وهي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والاستثمار المحلي عند مستوى الدلالة 0,05 حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون 0,189.

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات كمتغير كلي مستقل والاستثمار المحلي كمتغير كلي تابع عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

ولمعرفة صحة الفرضية من عدمها ارتأينا أن نعتمد على معامل الارتباط بيرسون المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم:(16): علاقة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات كمتغير مستقل والاستثمار المحلي كمتغير تابع.

البيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	تفسير الدلالة
آليات حوكمة الشركات	0,266	0,141	لا توجد علاقة
الاستثمار المحلي			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0,141 أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه يقبل الفرضية الصفرية H_0 وهي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والاستثمار المحلي عند مستوى الدلالة 0,05 حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون 0,266.

مصفوفة الارتباط

الجدول رقم: (17): يوضح مصفوفة الارتباط (ارتباط بيرسون).

المحاور		الاستثمار المحلي	آليات حوكمة الشركات	آليات داخلية	آليات خارجية
الاستثمار المحلي	Corrélacion de Pearson	1	0,266	0,275	0,189
	Sig. (bilatérale)		0,141	0,128	0,301
	N	32	32	32	32
آليات حوكمة الشركات	Corrélacion de Pearson	0,266	1	0,988**	0,860**
	Sig. (bilatérale)	0,141		0,000	0,000
	N	32	32	32	32
آليات داخلية	Corrélacion de Pearson	0,275	0,988**	1	0,771**
	Sig. (bilatérale)	0,128	0,000		0,000
	N	32	32	32	32
آليات خارجية	Corrélacion de Pearson	0,189	0,860**	0,771**	1
	Sig. (bilatérale)	0,301	0,000	0,000	
	N	32	32	32	32

** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,01.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

الفرع الثالث: تفسير النتائج.

استهدفت الدراسة تبيان العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والاستثمار المحلي وأثارت جملة من التساؤلات وقدمت أيضا فرضيات تتعلق بطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتوصلت إلى حصيلة من النتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابات عن تساؤلاتها المطروحة وقبل مناقشة النتائج تبعا لتسلسل أسئلة الدراسة وفرضياتها سوف نقوم بعرض بعض النتائج المتعلقة بوصف أفراد المجتمع.

أولا: النتائج المتعلقة بوصف أفراد المجتمع:

- أن (23) من أفراد العينة يمثلون ما نسبته 71,9% من إجمالي أفراد الدراسة من جنس ذكر وهم الفئة الأكبر في مجتمع الدراسة.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

- أن (13) من أفراد العينة يمثلون ما نسبة 40,6% من إجمالي أفراد الدراسة انحصرت في الفئة الأولى (أقل من 30 سنة)، في حين أن الفئة الرابعة (51 سنة فأكثر) لم تحصل على أية فرد من العينة وهو يدل ويوحي بأن الإطارات والموظفين في نفس المجال العمري.
- أن (27) من أفراد العينة يمثلون ما نسبة 84,4% من إجمالي أفراد الدراسة لديهم مؤهل علمي جامعي وهم الفئة الأكبر في الدراسة، في حين لم يحصل المؤهل العلمي المتوسط والثانوي على أية فرد من أفراد المجتمع المدروس، وهذا يدل على المؤهل العلمي الجيد لمجتمع الدراسة.
- أن (16) من أفراد العينة يمثلون ما نسبة 50% من إجمالي أفراد الدراسة متحصلين على المناصب الدائمة وهم الفئة الأكبر في الدراسة.
- أن (16) من أفراد العينة يمثلون ما نسبة 50% من إجمالي أفراد الدراسة تكون خبرتهم أقل من 5 سنوات وهم الفئة الأكبر في الدراسة.
- أن أكبر فئة في مجال التخصص العلمي ضمن تخصص المحاسبة والتخصصات الأخرى وهذا بنسبة 25% و 28,1% على التوالي وهذا يدل على تنوع التخصصات العلمية.
- إن عامل الجنس والمؤهل العلمي والخبرة والتخصص العلمي وكذا المنصب الدائم كلها مؤشرات إيجابية للمؤسسة توحى بحجم المعارف والخبرات المتراكمة لدى الأفراد مما يشجع ويحفز على تقاسم المعارف والخبرات وتبادل الدروس المستفادة من تجاربهم وكذا يسهل على الوكالة التسيير الجيد لاستثمارات الجزائر، وتمثيل الجزائر في المحافل الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المؤشرات هي إيجابية للدراسة حيث تساهم بشكل كبير في الحصول على نتائج دقيقة تمثل الواقع للظاهرة المدروسة لوعي أفراد العينة بما يصرحون به.

ثانياً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

1 - النتائج المتعلقة بالقسم الثاني:

بالاعتماد على الآليات التي تم التطرق إليها في الجزء النظري، سنحاول إسقاطها على نطاق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومعرفة مدى إسهاماتها في تحقيق أهداف الوكالة. وعليه تنصب آليات حوكمة الشركات المطبقة في الوكالة على أنشطة وفعاليات الوكالة، واتخاذ الإجراءات اللازمة من طرف مدير الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة وللحصول على أفضل النتائج، ويتم ذلك من خلال:

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

- تتمثل مهمة المدير في الموافقة والتوقيع على المشاريع وذلك بمنح الامتيازات، بالإضافة إلى التسيير الداخلي للوكالة، وشارك في وضع إستراتيجية الوكالة، فهو يراقب سلوك الإدارة ويقوم أداؤها.
- تقوم الوكالة المتكون من الإدارة العامة بالكشف عن كل مهام كل مصلحة وما إذا كانت تقوم بعملها بالشكل الصحيح، بعيدا عن عمليات الغش والتزوير، فهي بذلك بتيد من المصداقية، العدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الوكالة.
- يقوم موظفي الوكالة ب دراسة ومعالجة ملفات المستثمرين المقدمة وتقييمها، بالإضافة إلى مصلحة المتابعة والمساعدة، مهمتها متابعة الاستثمارات عن طريق منح امتيازات اليد المدفوعة الذي يعد الامتياز الأخير المقدم من طرف المصلحة من خلاله تصبح مهمة الرقابة على المشاريع الاستثمارية ومدى إنجازها ومطابقتها الشروط المبرمة بالإضافة إلى ذلك فإن لها مهمة التوجيه، لرفع التقارير مفصلة للمدير ومن خلالها يعطي القرارات النهائية ويتحمل بذلك المسؤولية الكاملة.
- تعمل الوكالة بالالتزام بمختلف التشريعات والقوانين ذات الصلة بعملها مع وجود ميثاق أخلاقي للموظفين العاملين بالوكالة وكذا حمايته لأداء المهام المسندة إليه للتواصل والتفاعل مع أعضاء الإدارة ومع مختلف المديرات التي تعمل معها.

2-النتائج المتعلقة بالقسم الثالث:

- أن الوكالة محل الدراسة لا تطبق آليات حوكمة الشركات بشكل فعال وإما تطبقها في شكل مبادئ وقوانين ومراسيم لتحقيق أهدافها المسطرة.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحوكمة

- الوكالة عبارة عن شبك موحد لامركزي هو فرع من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتواجد مقرها في الجزائر العاصمة.
- تراقب الوكالة المشاريع الاستثمارية ومدى إنجازها ومطابقتها للشروط المبرمة مع المستثمرين.

3 نتائج علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة:

- نجد أن هناك علاقة ارتباط تام لحوكمة الشركات مع آلياتها الداخلية والآليات الخارجية أي ارتباط موجب وقوي، كما يوضحه جدول مصفوفة الارتباط أعلاه.
- أما العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والاستثمار فلا توجد علاقة ارتباط محددة وإنما توجد علاقة نسبية أو ضمنية وهذا ما تضمنه الإجابة على الفرضيات محل الدراسة، ويمكن أن ترجع هذه العلاقة إلى:
- عدم كفاءة المستجوبين أو موظفي الوكالة بموضوع ومتغيرات الدراسة.
 - عدم مساندة وتكليف متغيرات الدراسة بالبيئة الجزائرية وكذا المؤسسات العمومية.
 - تتمثل مهمة مدير الوكالة في الموافقة والتوقيع على المشاريع وذلك بمنح الامتيازات ومراقبة سلوك الإدارة ويقوم أداؤها وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة، والتنسيق في العمل مع مختلف الهيئات العاملة معها.
 - تلتزم الوكالة بمختلف التشريعات والقوانين ذات الصلة بعملها مع وجود ميثاق أخلاقي للموظفين العاملين.

خلاصة الفصل:

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق

الحوكمة

في هذا الفصل تعرفنا على المؤسسة محل الدراسة وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI فرع بسكرة من خلال التطرق إلى نشأتها، وهيكلها التنظيمي وأهم نشاطاتها وأهدافها، واعتمدنا في هذه الدراسة على الاستمارة التي تم توزيعها على مجتمع وعينة من موظفي وإطارات الإدارة، وتضمنت الاستمارة محورين أساسيين هما: آليات حوكمة الشركات والاستثمار المحلي، وعند استرجاع الاستمارة قمنا بتفريغها وتحليل بياناتها بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية SPSS.17، وقد قمنا بحساب النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ، ومعامل الارتباط بيرسون من أجل تحليل إجابات أفراد العينة وتفسيرها للإجابة على إشكالية الدراسة وتحديد مساهمة آليات حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار المحلي، وقد توصلنا إلى أنها لا توجد علاقة ارتباط صريحة بين آليات تطبيق حوكمة الشركات والاستثمار المحلي وإنما هي علاقة نسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الوكالة محل الدراسة، تتمثل هذه العلاقة وفق دراستنا في متغيرات مستقلة أخرى لم تظهر في دراستنا، ولكنها موجودة ضمناً من خلال تطبيق المراسيم والقوانين من طرف الوكالة الجهوية على مستوى الجزائر العاصمة.

الفصل الثالث دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ظل تطبيق الحكومة

الخاتمة العامة

أدى بروز مسألة الحكم السليم، أو ما يعرف بالحوكمة في السنوات الأخيرة باعتبارها أساسا للتنمية الاقتصادية وذلك في زيادة وجذب الاستثمار من خلال مبادئها، وتمثل أيضا أداة أساسية تساهم في تحقيق الشفافية والعدالة والإفصاح عن النتائج المالية للمؤسسات من خلال آلياتها الداخلية والخارجية وقد شكلت اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية والمؤسسات والكثير من الباحثين، ويتضح ذلك بالشركات التي انفصلت فيها الملكية عن التسيير، لكن هناك شبه إهمال لمؤسسات أخرى لا تقل أهمية عن المؤسسات الأخرى وهي المؤسسات العمومية.

ويعتبر الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية، لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، وعليه يكتسب الاستثمار المحلي أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية للدولة وهذا رغم زيادة تعقد الأنظمة الاقتصادية وتشابكها نتيجة التطور التكنولوجي والزيادة المستمرة في الاحتياطات على مختلف الموارد، إلا أنه يبقى عنصرا فعالا في الاقتصاد وديناميكيا تبين للدولة اتجاه نموها الاقتصادي.

وفي هذا الإطار عملت الجزائر على إصدار عدة تشريعات وقوانين منظمة للاستثمار أبرزها قانون ترقية الاستثمارات سنة 1993 وقانون تطوير الاستثمار سنة 2001 كما قدمت عدة تحفيزات و ضمانات لحماية الاستثمار وكذا المستثمرين.

ومن خلال دراستنا لموضوع آليات تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار المحلي ومحاولة معالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول مساهمة آليات حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار المحلي؟ من خلال فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وقد تم في الفصلين النظريين الإلمام بمختلف جوانب حوكمة الشركات وآلياتها وكذا الاستثمارات والاستثمار المحلي أو الوطني وعليه تم إسقاط الدراسة الميدانية في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) - فرع بسكرة- وذلك للتعرف على مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في تنمية وتطوير الاستثمار المحلي من خلال إعداد استبانة تم توزيعها على موظفي وإطارات الوكالة تتناول عبارات حول متغيري الدراسة، وعليه تم التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات والمتمثلة في:

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا تمّ التوصل إلى بعض النتائج منها:

- يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم وذلك من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، ومن أهم مبادئ الإفصاح والشفافية.
- تؤدي آليات حوكمة الشركات دور كبير من خلال مساهمتها في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة التي من خلالها تستطيع أن تحقق أهدافها، ويرجع الدور الكبير لحوكمة الشركات في الأطراف المعنية بتطبيقها والتي تتمثل بشكل أساسي في مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- أن كل الدول تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، وهو تخصيص قدر معين من رؤوس الأموال، ليتم استخدامها للحصول على منافع مستقبلية تهدف لتحقيق أكبر عائد.
- أن الاستثمار المحلي يتمثل في جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية أي داخل الحدود الإقليمية للبلد، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية.
- ضرورة اهتمام مجالس إدارة المؤسسات بوضع دليل أو ميثاق أخلاقي للمنشأة، والذي من شأنه أن يحد من السلوك النفعي الذي يمكن أن تمارسه الإدارة لتحقيق أهدافها.
- باعتبار أن الوكالة محل الدراسة عبارة عن شبك أو وكالة لامركزية تخضع عملية تسييرها من طرف المديرية الجهوية على مستوى الوطن، فإنه لو كانت الدراسة الميدانية في المديرية الجهوية لكانت نتائج الدراسة التطبيقية أحسن، ويرجع ذلك لعدم مرئية تطبيق آليات حوكمة الشركات في الوكالة.

الخاتمة العامة

توصيات الدراسة:

- ومن خلال لما تم التوصل إليه من نتائج لهذه الدراسة، لابد من تقديم مجموعة من التوصيات والتي من شأنها الاهتمام بالاستثمار المحلي في المؤسسات الجزائرية، والتي من شأنها تؤدي إلى المساهمة في تطبيق آليات حوكمة الشركات في مختلف الجزائرية العامة والخاصة والتي نذكر منها:
 - بذل مختلف الجهود لتطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات والعمل على تقنينها.
 - ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية والعربية المبدولة لتبني قواعد ومبادئ للحوكمة.
 - وضع قوانين خاصة بتطبيق الحوكمة في الشركات الجزائرية والعمل على توفير البيئة المناسبة لذلك.
 - تفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات العامة وتوليها صلاحيات واسعة.
 - الاعتماد في تعيين الوظائف العمومية على مبدأ الكفاءة والخبرات والمؤهلات والابتعاد عن المحسوبية.
 - الحرص على اختيار الموظف أو المسؤول الذي يلتزم بالأخلاق الحميدة ويكون أميناً ومخلصاً لعمله.
 - ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج المؤسسة من سنة لأخرى يسمح باكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لتطبيق آليات حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار المحلي، وجدنا أن هناك قضايا تخص موضوع بحثنا التي وجهتنا إلى التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات وعلاقته بالاستثمار المحلي، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث والجديرة بالإثراء والبحث والمناقشة مستقبلاً مثل:

- آليات حوكمة الشركات ودورها في ترقية وتطوير الاستثمار المحلي.
- واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر وانعكاساته على التنمية في ظل آليات الحوكمة..
- مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل الاستثمار المحلي العام والخاص.

أولاً: المراجع باللغة العربية.

الكتب:

- 1 - بشير صالح الرشيدي، مناهج البحث التربوي، رؤية تطبيقية مبسطة، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000.
- 2 - جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- 3 - جهاد حرب وآخرون، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، خلاصة دراسات حالات ثمانية دول عربية 2009-2010، بيروت، لبنان، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، 2011.
- 4 - حامد العربي الخضيرى، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- 5 - دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 6 - دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري الدار العلمية، الأردن، 2008.
- 7 - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1998.
- 8 - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 9 - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 10 - عبد الله عبد الكريم، عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 11 - عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006-2007.
- 12 - عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، فلسطين، 2007.
- 13 - عز عبد الفتاح، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 14 - علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهدانى، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 15 - علي لطفي، الاستثمارات العربية، مستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.

- 16 -قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 17 -محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
- 18 -محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى وآخرون، مقدمة في الاستثمار، تحليل الأوراق المالية وإدارة المخاطر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 19 -محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1990.
- 20 -محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2006.
- 21 -محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 22 -مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
- 23 -نافد محمد بركات، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، قسم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجامعة الإسلامية، 2006.
- 24 -هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، العراق، 2009.

-الأطروحات والمذكرات:

- 1 -بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.
- 2 -برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- 3 -جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2009/2010.

- 4 - عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة المدية، 2009/2008.
- 5 - فارس فوضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998.
- 6 - مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار، حالة الجزائر، أطروحة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، 2004.
- 7 - منصور زين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

الملتقى والمداخلات:

- 1 - بوقرة رابح، غانم هاجر، الحوكمة: المفهوم والأهمية، مداخله مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، في 06-07 ماي 2012.
- 2 - حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخله مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، في 06/07 ماي 2012.
- 3 - صديقي خضرة، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مداخله مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14 و 15 فيفري 2012 .
- 4 - عماد محمد أبو عجيلة، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي والدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف 20 و 21 أكتوبر، 2009.
- 5 - فريد كورتل، حوكمة المؤسسات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي مداخله مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول، كلية الاقتصاد، بجامعة دمشق، أيام 15 و 16 أكتوبر، 2008.
- 6 - وعد حسين شلاش الجميلي، دور مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على القرارات الاستثمارية، مؤتمر التخطيط الاقتصادي والإداري، رؤى

مستقبلية في الاستثمار وإعادة الإعمار في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 26/25 ماي 2011.

مجالات ومنتديات:

- 1 جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الدولية، واشنطن، 2003.
- 2 خالص حسن يوسف الناصر، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان(العراق)، مجلة جامعة نوروز، العدد(صفر)، العراق، 2012.
- 3 مهي محمود رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، حالة دراسية لشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 24، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.

الأنظمة القانونية والمراسيم التشريعية:

- 1 -المرسوم الرئاسي رقم (12/93)، المادة رقم 09.
- 2 -المرسوم 282-01 الصادر في 24 سبتمبر، 2001.
- 3 -المادة 21، الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47.
- 4 -المادة 21، الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47.
- 5 -المرسوم التشريعي رقم(12/ 93)، المادة رقم: 09 المؤرخة في 5 أكتوبر، 1993.

-المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Fateh debla, le system de gouvernance des entreprises nouvellement priyateses, mémoire magister science économique, alteriel étude de quelque cas.
- 2- Freeland, C, Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, (2007), Cairo, May 7 – 8.

- المواقع الإلكترونية

- 1- OECD, (2004), Principales of Corporate Governance :
<http://www.oecd.org/dataoecd/32/18/31557724.pdf>.
- 2- <http://www.andi.dz>.

زيارة الموقع في 2014/04/16 ، 11:30

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	مقارنة بين الاستثمار والمضاربة والمقاهرة	الجدول رقم 01
64	شرح مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الجدول رقم 02
72	المشاريع الاستثمارية المصرح بها بوكالة بسكرة حسب نوع الاستثمار	الجدول رقم 03
73	المشاريع الاستثمارية المصرح بها بوكالة بسكرة حسب البلديات	الجدول رقم 04
74	المشاريع الاستثمارية المصرح بها بوكالة بسكرة خلال الفترة 2002-2013.	الجدول رقم 05
78	وصف الخصائص للمجتمع المدروس	الجدول رقم 06
80	سلم ليكارت الخماسي	الجدول رقم 07
81	معاملات أداة البحث	الجدول رقم 08
82	المتوسطات الحسابية وفقا لدرجات سلم ليكارت الخماسي	الجدول رقم 09
83	إجابات الأفراد اتجاه تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات	الجدول رقم 10
86	إجابات الأفراد اتجاه تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات	الجدول رقم 11
87	إجابات الأفراد اتجاه متغير الاستثمار المحلي	الجدول رقم 12
89	إجابات الأفراد اتجاه متغيرات الدراسة	الجدول رقم 13
90	علاقة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات الداخلية والاستثمار المحلي	الجدول رقم 14
90	علاقة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات الخارجية والاستثمار المحلي	الجدول رقم 15
91	علاقة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات كمتغير مستقل والاستثمار المحلي كمتغير تابع	الجدول رقم 16
91	مصفوفة الارتباط (معامل بيرسون)	الجدول رقم 17

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	أهمية حوكمة الشركات	الشكل رقم 01
14	أهداف حوكمة الشركات	الشكل رقم 02
19	يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	الشكل رقم 03
20	مكونات مجلس الإدارة	الشكل رقم 04
25	أبعاد حوكمة الشركات	الشكل رقم 05
26	اتجاهات الحوكمة	الشكل رقم 06
28	مزايا الجذب الاستثماري التي تحققها الحوكمة	الشكل رقم 07
30	البعد الفوقي الإشرافي للحوكمة	الشكل رقم 08
32	البعد التحتي للحوكمة	الشكل رقم 09
37	ماهية الاستثمار	الشكل رقم 10
44	أنواع الاستثمارات	الشكل رقم 11
64	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الشكل رقم 12
75	نموذج الدراسة	الشكل رقم 13

قائمة المختصرات

المختصرات

الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية	المختصر
Organisation for Economie coopération and développement	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
International finance corporation	مؤسسة التمويل الدولية	IFC
Center for International Privat entreprise	مركز المشروعات الدولية الخاصة	CIPE
Agence Nationale de Développement d'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI
Statistique Package For Social Science	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية	SPSS

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم (01)	الاستبانة
الملحق رقم (02)	قائمة المحكمين
الملحق رقم (03)	بيان التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



استبانة الدراسة

آليات تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار المحلي
(موجه لإطارات وموظفي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع بسكرة)

تحية طيبة وبعد:

في إطار استكمال الدراسة النظرية كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر للسنة الجامعية 2013-2014 نضع بين أيديكم هذا الاستبيان والذي نهدف من خلاله إلى توضيح العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والاستثمار المحلي أو بطريقة أخرى كيف يعزز الاستثمار المحلي من خلال آليات حوكمة الشركات (الحوكمة)، من وجهة نظركم حيث نقصد بحوكمة الشركات أنها: "مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين" أو "هي مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم". أو "هي الحكم الراشد وهي مجموعة من الآليات المتمثلة في التنسيق الجيد وتحقيق فكرة الرجل المناسب في المكان المناسب كل ذلك من أجل الوصول إلى أهداف المؤسسة".

أما فيما يخص آليات الحوكمة فهي تتمثل في: الآليات الداخلية والآليات الخارجية كما يلي:

- الآليات الداخلية: دور مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، التدقيق الداخلي.

- الآليات الخارجية: التشريع والقوانين، التدقيق الخارجي.

لذا نرجو منكم وضع علامة (x) في المكان المخصص للجواب كما نتعهد أمامكم بأن جميع النتائج المحصل عليها لن تستعمل إلا في مجال البحث العلمي فقط.

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالب:

أ/ صيفي وليد

عوافي عبد الباسط.

القسم الأول: البيانات الشخصية.

نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على التساؤلات التالية وذلك بوضع علامة (X) أمام العبارة الصحيحة.

1. الجنس : ذكر. أنثى.
2. العمر: أقل من 30 سنة. من 31 إلى أقل من 40 سنة.
 من 41 إلى أقل من 50 سنة. 51 سنة فأكثر.
3. المؤهل العلمي: متوسط. ثانوي. جامعي دراسات عليا.
4. طبيعة المنصب: دائم. مؤقت.
5. عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات. من 6 إلى أقل من 10 سنوات.
 من 11 إلى أقل من 15 سنة. 16 سنة فأكثر.
6. التخصص العلمي: اقتصاد. محاسبة. تسيير. أخرى.

القسم الثاني: مساهمة آليات حوكمة الشركات.

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس لنا مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات بالوكالة(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi)، وعليه يرجى تحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة عن العبارات وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة لاختيارك.

المحور الأول: الآليات الداخلية.

الرقم	أبعاد آليات حوكمة الشركات وعبارات القياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
أ - مجلس الإدارة						
01	يعتبر مجلس الإدارة من جهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الإدارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها.					
02	يلتزم مجلس الإدارة عند قيامه بمهامه احترام القوانين والتنظيمات التي تحرص على حماية حقوق أصحاب المصالح في الوكالة.					
03	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين.					
04	تلتزم إدارة الوكالة بالاستخدام الصحيح للأموال العامة.					
ب لجنة التدقيق						
05	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة.					
06	الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير والنتائج التي تتوصل إليها التي تقدمها إلى مجلس الإدارة.					
07	تقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.					
08	القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.					
09	مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها مع مجلس الإدارة.					
ج- لجنة المكافآت						
10	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة والمدراء التنفيذيين والعمال.					
11	تحديد المزايا الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم للإدارة العليا، ومراجعتها وتوصية مجلس الإدارة بالمصادقة عليها.					
12	هناك هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية والحيادية.					

د- لجنة التعيينات					
				هل تظنون أن فكرة الرجل المناسب في المكان المناسب محققة في إدارتكم.	13
				يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.	14
				تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب شغلها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم من خلال مسابقات وطنية وبشروط محددة.	15
				تتوخى اللجنة الموضوعية، وبمقارنة مؤهلات ومهارات المترشحين مع المواصفات الموضوعية.	16
				ه- التدقيق الداخلي	
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
				المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل الوكالة.	17
				توفر الوكالة الأجهزة اللازمة لأداء الأعمال كما يوجد نظام فعال للرقابة والتدقيق الداخلي لدى إدارتكم.	18
				تساهم عملية التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.	19
				تكمن مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير.	20
				لتحقق أهداف المدقق الداخلي يجب أن تكون منظمة بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.	21

المحور الثاني: الآليات الخارجية.

الرقم	أبعاد آليات حوكمة الشركات وعبارات القياس	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق تماماً
أ- التشريع والقوانين					
22	توجد قوانين وتشريعات لحمايةك أثناء تنفيذك للمهام المسندة إليك.				
23	تلتزم الوكالة بمختلف التشريعات والقوانين ذات الصلة بعملها.				
24	وجود ميثاق أخلاقي للموظفين العاملين بالوكالة يدعم تطبيق آليات الحوكمة.				
ب- التدقيق الخارجي					
25	تجري مراجعة الحسابات السنوية من قبل مراجع مؤهل ومستقل يقدم تقريره للهيئة العامة.				
26	تتم المراجعة الخارجية من طرف مراجع من خارج الوكالة بغية التأكد من فحص البيانات.				
27	يقوم المراجع الخارجي بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية والقضاء على عدم تماثل المعلومات المحتواة بها.				
28	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.				

القسم الثالث: الاستثمار المحلي.

أما في ما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس لنا مستوى الاستثمار المحلي بالوكالة(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi)، وعليه يرجى تحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة عن العبارات وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة لاختيارك.

الرقم	متغير الاستثمار المحلي وعبارات القياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	جميع المستثمرين لم يتوقفوا عن إنهاء مشاريعهم سواء محليين أو أجنبيين.					
02	تقوم الإدارة بجلب مشروعات لتطوير الوكالة الولائية.					
03	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة الأم.					
04	توجد قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب.					
05	تمنح الوكالة امتيازات جبائية وشبه جبائية للمستثمرين على حد سواء.					
06	تزود الوكالة المستثمرين بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.					
07	تبلغ الوكالة كل المستثمرين بقرارات منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها سواء كان شخص طبيعي أو معنوي.					
08	تساهم الوكالة في زيادة الدخل الوطني والناجح الوطني.					
09	توفر إدارة الوكالة المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين.					
10	مهما كان نوع الاستثمار فإن المستثمرين يسعون إلى تحقيق العائد الملائم وكذا المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع.					
11	يساهم الاستثمار المحلي في زيادة الدخل القومي وهذا عن طريق الأرباح التي تحققها الاستثمارات.					
12	يساهم الاستثمار المحلي في توفير العملة الصعبة أي مدى تحقيقه للفائض في ميزان المدفوعات.					
13	يرفع الاستثمار المحلي مداخيل الدولة في ميدان الجباية الضريبية.					
14	تقوم الوكالة بوضع سياسات لمنح المزايا للمستثمرين ومراجعتها باستمرار.					

					يتكفل ممثلو الإدارات والهيئات توفير الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المتعلقة بإنجاز الاستثمار للمستثمرين.	15
--	--	--	--	--	--	----

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير على دعمكم لنا.